بنك الكويت المركزي

CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير الاقتصادي 2015

التقرير الاقتصادي

٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سموّ ولي العهد الشيخ نوّاف الأحمد الجابر الصّباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

لعام ٢٠١٥

الدكتور محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الادارة

السيد يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضـــــوا

السيد خليفة مساعد خلف حماده

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــــوا

السيد خالد جاسم الشمالي

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

عضـــــوا

السيد محمد علي القاضي

عضـــــوا

السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن

عضـــــوا

السيد ناصر عبدالله الروضان

عضـــــوا

السيد أسامة محمد النصف

عضـــــوا

تقديـــم

يُسعدني أن أُقدِّم للمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥، وذلك بعدما نشرت الإدارة المركزية للإحصاء بيانات الناتج المحلي الإجمالي في أواخر شهر يوليو ٢٠١٦. وهذا التقرير هو الإصدار الرابع والأربعون ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها ونشرها بصفة سنوية منتظمة. وينطوي التقرير كعادته على توثيق لأهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٥، كما يتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور. كذلك أصدر بنك الكويت المركزي، ولأول مرة، ملحقًا يلخص أبرز المؤشرات الاقتصادية الواردة في التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥. ويعرض التقرير لتلك التطورات ضمن ستة أجزاء، وبحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من التفصيل.

ويبدأ هذا التقرير الاقتصادي في **الجزء الأول** منه بتناول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٥، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٥ بنحو ٢٨٢,٧ مليون دينار وبمعدل ١,٣% لتصل إلى نحو ٢١٣٦٩,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٢١٠٨٦,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٤. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٣٩٨,٦ مليون دينار وبمعدل ١,٧% لتصل إلى نحو ٢٣٥٠١,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٣٨٩٩,٩ مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٤٠٠٣٣,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٣٩٣٠٧,٤ ملايين للعام السابق، وبما يُمثل نموًا قيمته ٧٢٥,٨ مليونًا ومعدله ١,٨%. وبموازاة ذلك، ارتفعت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٣%، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية تراجعًا بنسبة ٤٦,٢%. ومحصلةً لذلك، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٥ نحو ٣٤٣١٤,٦ مليون دينار، بتراجع بلغت نسبته ٢٥,٩% مقارنةً بعام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تأثُّر قيمة الناتج للقطاعات النفطية بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية ليصل إلى نحو ٤٩,٤٩ دولارًا للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٥، مقارنة بنحو ٩٦,٢٩ دولارًا للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٤، وبما يُمثل انخفاضًا قيمته ٤٦,٨٠ دولارًا ونسبته ٤٨,٦%. وبالتوازي مع ذلك، سجَّل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام ٢٠١٥ انخفاضًا ليصل إلى نحو ٤٧,٨٠ دولارًا للبرميل، مقارنةً بنحو ٩٥,٢١ دولار للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يُمثل انخفاضًا قيمته ٤٧,٤٠ دولارًا ونسبته ٤٩,٨%.

من جانب آخر، ارتفع معدل التضخم السنوي محسوبًا على أساس التغير النسبي في متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت، حيث بلغ نحو ٣,٣% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢,٩% خلال العام السابق. كما تشير الإحصاءات المتوافرة أيضًا إلى تباطؤ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليبلغ نحو ٢,٥% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢,٧% خلال العام السابق، في حين ارتفع معدل نمو السكان غير الكويتيين خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ٤,١% مقارنة بنمو بلغ معدله ٣,٤% خلال عام ٢٠١٤، وبلغ معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت نحو ٣,٦% خلال عام ٢٠١٥. هذا، وقد بلغ معدل نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت نحو ٤,٨% خلال عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٣,٦% خلال العام السابق. وارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ٣,٢% مقابل ٢,٩% خلال العام السابق.

ويستعرض التقرير في **الجزء الثاني** منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٥، إضافةً إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات في هذا الجزء إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية على استقراره النسبي خلال عام ٢٠١٥ وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، كما تُشير البيانات إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ١٠,٥ فلوس ومعدله ٣,٦% في نهاية عام ٢٠١٥. من جانبٍ آخر، تباطأت وتيرة النمو في كلٍّ من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليبلغ ما نسبته ١,٢% بنهاية عام ٢٠١٥، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ ما نسبته ١,٣% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٤. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى نمو بنحو ٨,٠% بنهاية عام ٢٠١٥. إضافةً إلى ذلك، واصل بنك الكويت المركزي جهوده في تنظيم مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٥ وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن أبرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية، بالإضافة إلى سندات بنك الكويت المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية. وشهد رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته ١٨,٧% ليصل ذلك الرصيد إلى نحو ٤٦٩٥,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥.

وفي مجال الجهود الرقابية والإشرافية التي يقوم بها بنك الكويت المركزي على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٥ جهوده من خلال إصدار ومتابعة تنفيذ توجيهاته المرتبطة بالتعليمات الرقابية، ومن

أبرزها ما يتعلق بجهوده لتطبيق أحدث المعايير الرقابية المصرفية الصادرة عن لجنة بازل والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣)، وذلك بهدف تحسين جودة رأس المال، وزيادة نسبة رأس المال الرقابي، وتحسين إدارة المخاطر، وذلك بما يُعزز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدراتها على مواجهة الصدمات، فضلًا عن إدخال تعديلات أساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية. وفي إطار استكمال بنك الكويت المركزي لما أصدره من تعليمات إلى البنوك بشأن تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية، فقد أصدر البنك المركزي تعليمات دليل حماية عملاء البنوك، وذلك في ضوء تزايد الاهتمام الدولي خلال السنوات الأخيرة بموضوع حماية المستهلكين في مجال الخدمات المالية، لا سيما مع التوسع المطرد في الخدمات الإلكترونية، وتزايد فرص نقل المخاطر إلى العملاء في مختلف القطاعات.

ويتابع التقرير الاقتصادي في **الجزء الثالث** منه تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرِزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية، وشركات تمويل، وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وانعكاساتها وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو ٥٨٥٩٥,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، لتحقق بذلك نموًا بلغ معدله نحو ٥,٧% مقارنة بمستواه خلال العام السابق، كما بلغ إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية ما قيمته نحو ٩٨٢٧,٥ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٥ بتراجع بلغت نسبته ٦,١% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤. هذا، وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته نحو ١٥٣,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ بانخفاض بلغت نسبته ٠,١% عن مستواه في نهاية العام السابق.

أما **الجزء الرابع** من التقرير الاقتصادي فيتناول تطورات أوضاع المالية العامة، وذلك ضمن قسمين رئيسيين، حيث يتناول أولهما الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، بينما يتناول القسم الثاني الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ (الموازنة العامة المعتمدة، والعمليات المالية الحكومية المُنفَّذة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦/١٥). وفي هذا الإطار، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٣٥١٠,٥ مليون دينار، وبما يُمثّل تراجعًا ملحوظًا نسبته ٧٢,٨% مقارنةً بالسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض **الجزء الخامس** من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠١٥، حيث

شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعًا خلال عام ٢٠١٥ بما قيمته ١٣٦٣٩,٧ مليون دينار ونسبته ٦١,٨%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية على إثر التراجع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك منذ منتصف عام ٢٠١٤. وكذلك تراجع فائض الحساب الجاري بما قيمته ١٣٦٨٢,٠ مليون دينار ونسبته ٨٨,٤%. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٥ عجزًا كليًا بلغت قيمته نحو ٨٨٥,٩ مليون دينار.

وأخيرًا يرصد **الجزء السادس** من هذا التقرير الاقتصادي تطورات النشاط في أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق. وفي هذا الإطار، فقد أقفل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية على انخفاض بنسبة ١٤,٠٩% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٤، كما سجّل المؤشر الوزني للسوق تراجعًا بنحو ١٣,٠٣% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أن المؤشرات الرئيسية سجلت تراجعًا ملموسًا في الربع الثالث من عام ٢٠١٥، حيث سجل كلٌّ من المؤشر العام للأسعار والمؤشر الوزني ومؤشر "كويت ١٥" انخفاضًا بما نسبته ٧,٦٩% و٧,٥١% و٨,٠٦% على الترتيب مقارنةً بالربع الثاني من العام المذكور.

وختامًا، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويُعيننا على خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعته وازدهاره، وذلك في ظل رعاية وتوجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق،،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

موجز
التقرير
الاقتصادي

٢٠١٥

موجز التقرير الاقتصادي

يتناول التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥ أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكلٍ موجز على النحو التالي:

أولاً – أداء الاقتصاد المحلي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام ٢٠١٥ إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية بنحو ٢٨٢,٧ مليونًا ومعدله ١,٣% لتصل إلى نحو ٢١٣٦٩,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢١٠٨٦,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٤، بعد أن حققت نموًا قيمته ٩٦٧ مليونًا ومعدله ٤,٨% خلال العام السابق. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٣٩٨,٦ مليون دينار وبمعدل ١,٧% لتصل إلى نحو ٢٣٥٠١,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٣٨٩٩,٩ مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٤٠٠٣٣,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٣٩٣٠٧,٤ ملايين للعام السابق وبما يمثل نموًا قيمته ٧٢٥,٨ مليونًا ومعدله ١,٨%.

ومن جهةٍ أخرى، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية لتصل إلى نحو ٢٣٨٥٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٣١٥٦,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل نموًا قيمته ٧٠١,٨ مليون ومعدله ٣%، بعد أن حققت نموًا قيمته ٧١٩,٩ مليونًا ومعدله ٣,٢% خلال العام السابق. من جهةٍ أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية بنحو ١٣٥١١,٣ مليون دينار وبمعدل ٤٦,٢% لتصل إلى نحو ١٥٧١٣,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٩٢٢٤,٤ مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٣٤٣١٤,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٤٦٢٨٥ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته ١١٩٧٠,٤ مليونًا ومعدله ٢٥,٩%.

سجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام ٢٠٠٧=١٠٠) ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ٣,٣% مقابل نحو ٢,٩% خلال العام السابق. وقد جاء الارتفاع المشار إليه آنفًا في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام ٢٠١٥ محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٤، حيث ارتفع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلٍّ من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٢٨,٩%) ليبلغ نحو ٦% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤,٤% خلال عام ٢٠١٤، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٣,٣%) ليبلغ نحو ٥,٧% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٣,١% خلال عام ٢٠١٤، وقسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٨,٤%) ليبلغ نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كلٍّ من قسم التعليم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٣%) ليبلغ نحو ٤,٤% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤,٧% خلال عام ٢٠١٤، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١١,٣%) ليبلغ نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤,٨% خلال عام ٢٠١٤، وانخفض متوسط أسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٩,٣%) بنحو ٠,٩% خلال عام ٢٠١٥ مقابل ارتفاع بنحو ٢,٢% خلال عام ٢٠١٤.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في عام ٢٠١٥ قد بلغ نحو ٣,٦% مقارنةً بنمو معدله ٣,٢% في عام ٢٠١٤. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع معدل الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو ٤,١% مقابل نحو ٣,٤% في عام ٢٠١٤، وتباطؤ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين في عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ٢,٥% مقابل نحو ٢,٧% في عام ٢٠١٤. وقد اقترن بذلك نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت بمعدل ٤,٨% خلال عام ٢٠١٥، مقابل زيادة نسبتها ٣,٦% خلال العام السابق، كما ارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ٣,٢% مقابل ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤.

ثانيًا – التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تشير تطورات سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٥ إلى مواصلة بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي كما في نهاية عام ٢٠١٥ ما قيمته ١٠,٥ فلوس ونسبته ٣,٦%. من جهةٍ أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات أكثر وضوحاً في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفارق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى نحو ٢٠,٢% مقابل الفرنك السويسري، ونحو ١٤% مقابل اليورو، ونحو ٨,٨% مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو ٧,٣% مقابل الين الياباني. أما على صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي، من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٥، فيلاحظ أيضًا أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو ٣,٧%.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تباطؤ وتيرة النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢)، حيث ارتفع بما نسبته ١,٢% بنهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنمو نسبته ٣,٤% بنهاية عام ٢٠١٤. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، حيث حققت زيادة في نهاية عام ٢٠١٥ نسبتها ١,٣% مقارنةً بنحو ٣,٥% في نهاية عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بتطور الائتمان المصرفي، تشير البيانات إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ٨,٠% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٦,٣% في نهاية عام ٢٠١٤.

أما فيما يتعلق بأرصدة حسابات البنوك المحلية مع بنك الكويت المركزي، فتشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد انخفاضًا بلغت قيمته نحو ١٠٨٢,٢ مليون دينار ونسبته ١٨,٧%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو ٤٦٩٥,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٥٧٧٨,٠ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام ٢٠١٥، أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ عن مستواه البالغ ٢,٠% خلال عام ٢٠١٤، حيث كان آخر تغيير أجراه بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣ نزولاً بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليبلغ معدل الخصم ٢,٠% وهو أدنى مستوى تاريخي لسعر الخصم.

وفيما يتعلق بتنظيم مستويات السيولة المحلية، فقد واصل بنك الكويت المركزي جهوده في هذا المجال من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه (أذونات وسندات الخزانة الكويتية). حيث قام بنك الكويت المركزي نيابةً عن وزارة المالية خلال عام ٢٠١٥ بطرح ٢٥ إصدارًا من سندات الخزانة الكويتية بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٢٥٠,٠ مليون دينار، بينما استحق خلال الفترة ذاتها ٢٦ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٣٠٠,٠ مليون دينار، وقد ترتّب على ذلك استقرار الرصيد القائم لسندات الخزانة في نهاية عام ٢٠١٥ عند مستواه في نهاية عام ٢٠١٤ والبالغ نحو ١٥٨٧,٣ مليون دينار.

وعلى صعيد إصدارات سندات بنك الكويت المركزي، فقد قام البنك المركزي بطرح ٤١ إصدارًا من تلك السندات ليبلغ إجمالي القيمة الإسمية لما تم إصداره من تلك السندات خلال عام ٢٠١٥ نحو ٥٩٥٠,٠ مليون دينار، وفي الوقت ذاته استحق ٤١ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ٦٠٠٠,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥. وترتب على هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٥ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٥٠,٠ مليون دينار ليصل إلى ١٨٧٥,٠ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٩٢٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال عام ٢٠١٥ جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ثالثًا – المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (وعددها ٢٣ بنكًا محليًا منها ٥ بنوك تقليدية، و٥ بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد، و١٢ فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي) نحو ٥٨٥٩٥,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٥٥٤٥٢,٣ مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًا بمعدل ٥,٧% وبقيمة ٣١٤٢,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بنمو معدله ٧,٧% وقيمته ٣٩٦٧,٥ مليونًا خلال عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها إلى ٨٥ شركة (منها ٤٧ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام ٢٠١٥، مقارنةً بعدد ٨٩ شركة في نهاية العام السابق. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٥ ما قيمته نحو ٩٨٢٧,٥ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٠٤٦٥,٣ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٤، أي بتراجع قيمته ٦٣٧,٨ مليون دينار ونسبته ٦,١%.

أما على صعيد شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته (٤٠ شركة)، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات نحو ١٥٣,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، منخفضًا بما قيمته ٠,٢ مليون دينار ونسبته ٠,١% عن مستواه البالغ ١٥٣,٩ مليونًا في نهاية العام السابق.

رابعًا – المالية العامة:

تُشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٢٤٩٢٥,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣١٨١١,٤ مليونًا للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضًا ملحوظًا قيمته نحو ٦٨٨٥,٥ مليون دينار ونسبته ٢١,٦%. وجاء ذلك الانخفاض في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣ ليعكس في الجانب الرئيسي منه انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ٦٧٩٠,٣ مليون دينار ونسبته ٢٣,٢% لتصل إلى نحو ٢٢٥٠١,٦ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بنحو ٢٩٢٩١,٩ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية، فقد أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاعًا بنحو ٢٥١٢,١ مليون دينار وبنسبة ١٣,٣% لتصل إلى نحو ٢١٤١٥,٤ مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٨٩٠٣,٣ ملايين دينار للسنة المالية السابقة. ويعكس ذلك الارتفاع في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاع المصروفات الفعلية ضمن كلٍّ من الباب الأول (المرتبات والأجور) بما قيمته نحو ٢٦٥,٥ مليون دينار ونسبته٥,٣% لتصل إلى نحو ٥٣٠٣,٢ ملايين دينار مقابل ٥٠٣٧,٧ مليونًا للسنة المالية السابقة، والباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة) بنحو ١٣١,٦ مليون دينار وبنسبة ٨,٦% لتصل إلى نحو ١٦٦٢,١ مليون دينار مقابل ١٥٣٠,٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ٢٣٢٠,٦ مليون دينار وبنسبة ٢٦,١% لتصل إلى نحو ١١٢٢٧,١ مليون دينار مقابل ٨٩٠٦,٥ ملايين دينار للسنة المالية السابقة.

ونتيجةً لتلك التطورات، فقد سجّل الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٣٥١٠,٥ مليون دينار (وبنسبة ٧,٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤) مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٢٩٠٨,١ مليونًا (وبنسبة ٢٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣) للسنة المالية السابقة، وبما يُمثل تراجعًا ملحوظًا قيمته ٩٣٩٧,٦ مليون دينار ونسبته ٧٢,٨%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك، تشير بيانات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى انخفاض تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة بما قيمتها نحو ٧٨٥٨,٤ مليون دينار ونسبتها ٣٩,١% لتصل إلى نحو ١٢٢١٠,٦ مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤ البالغة نحو ٢٠٠٦٩,٠ مليون دينار. ويعكس ذلك الانخفاض في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ انخفاض تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ٨٠٤٨,٣ مليون دينار ونسبته ٤٢,٨% لتصل إلى نحو ١٠٧٥٧,٤ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ البالغة نحو ١٨٨٠٥,٧ مليون دينار من جانب، وزيادة تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ١٨٩,٩ مليون دينار ونسبته ١٥% لتصل إلى نحو ١٤٥٣,٢ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ والبالغة نحو ١٢٦٣,٣ مليون دينار من جانبٍ آخر.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات العامة للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، فقد سجلت انخفاضًا قيمته نحو ٤٠٤١,١ مليون دينار ونسبته ١٧,٤% لتصل إلى نحو ١٩١٧١,٠ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٣٢١٢,١ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وكمحصلةٍ لتطورات تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، سجلت الموازنة العامة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو ٦٩٦٠,٤ مليون دينار مقابل عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو ٣١٤٣,٢ مليونًا للسنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ٣٨١٧,٢ مليون دينار ونسبته ١٢١,٤%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

خامسًا – التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٥ إلى أن قيمة فائض الحساب الجاري قد بلغت نحو ١٧٩٦,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ (وبما يمثل نحو ٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤)، مقابل فائض تُقدَّر قيمته بنحو ١٥٤٧٨,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ (وبما يمثل

نحو ٣٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤)، أي بانخفاض قدره ١٣٦٨٢,٠ مليون دينار ونسبته ٨٨,٤%. ويرتبط الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الأساس بالفائض الذي يُحققه الميزان السلعي، حيث تُشير التقديرات إلى تراجع قيمة الفائض المُحقّق في الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ٨٤١٩,٥ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٢٠٥٩,٢ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ١٣٦٣٩,٧ مليون دينار ونسبته ٦١,٨%. وعلى مستوى التطورات في جانبي الميزان السلعي، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٥ نحو ١٦٦٤٤,٣ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٩٧٣٧,٤ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ١٣٠٩٣,١ مليون دينار ونسبته ٤٤%. وفي مقابل ذلك، ارتفع إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور (على أساس "سيف") ليصل إلى نحو ٩٦٠٠,١ مليون دينار مقابل نحو ٨٨٢٩,٣ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٧٧٠,٨ مليون دينار ونسبته ٨,٧%.

وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أنه أظهر عجزًا (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو ١٢٣,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل فائض (تدفق صافي نحو الداخل) بلغت قيمته نحو ١٠٩٥,١ مليونًا خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره ١٢١٨,٤ مليون دينار ونسبته ١١١,٣% مقارنةً بالعام السابق. كما تشير الإحصاءات إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بنحو ٢٠٦٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل تدفق صافي إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج) بنحو ١٦٣٥٣,٦ مليونًا خلال العام السابق، أي بتراجع قدره ١٤٢٨٧,٦ مليون دينار ونسبته ٨٧,٤%.

ومحصلةً للتطورات سالفة الذكر، حقّق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٥ عجزًا كليًا خلال عام ٢٠١٥ بلغت قيمته نحو ٨٨٥,٩ مليون دينار مقارنةً بفائضٍ كلي بلغت قيمته نحو ٣٦٢,٦ مليونًا خلال العام السابق. ويعكس العجز الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من انخفاض في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر فائضًا يُقدَّر بنحو ١٦١٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بفائض قيمته نحو ١٦٤٢٩ مليون دينار خلال العام.

سادسًا – تطورات سوق الكويت للأوراق المالية:

تراجعت جميع مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية بشكلٍ ملموس خلال عام ٢٠١٥، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا ملموسًا وبنسبة ٣٥,٢١% و٢١,٦٦% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام ٢٠١٤. وفي نهاية عام ٢٠١٥، أقفل المؤشر العام للأسعار على انخفاض بنسبة ١٤,٠٩% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٤، كما سجل المؤشر الوزني للسوق انخفاضًا بما نسبته ١٣,٠٣% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٤. هذا، وقد سجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة انخفاضًا لتصل إلى نحو ٢٦٢٣٠,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ بانخفاض قيمته ٣٥٠٢,٩ مليون دينار ونسبته ١١,٧٨% عن نهاية عام ٢٠١٤.

وفي هذا الإطار، تأثر أداء السوق خلال عام ٢٠١٥ بمجموعة من العوامل المتباينة، حيث تأثر أداء السوق إيجابيًا بارتفاع قيمة إجمالي التوزيعات النقدية من أرباح عام ٢٠١٤ التي تمت خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٦,٧١% مقارنةً بالعام السابق لهما، وكذلك صدور اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال في سوق الكويت للأوراق المالية، وإتمام عمليات استحواذ على أسهم الشركات المدرجة في السوق، وإقرار مشروع الخطة الإنمائية الخمسية متوسطة الأجل (٢٠١٦/٢٠١٥ – ٢٠٢٠/٢٠١٩) مما بث أجواء من التفاؤل في نفوس المتداولين في السوق، وأخيرًا ارتفاع الأرباح المرحلية في الربع الأول والنصف الأول للشركات المدرجة في السوق خلال عام ٢٠١٥ بما نسبته ١,٩٨% و٧,٢٢% مقارنةً بما حققته ذات الشركات عن الفترة المقابلة من عام ٢٠١٤. ومن جهة أخرى، تأثر أداء السوق سلبًا في نهاية عام ٢٠١٥ وذلك باستمرار هبوط أسعار النفط الخام بشكلٍ ملموس خلال عام ٢٠١٥، وزيادة عدد الانسحاب الاختياري للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥، واستمرار زيادة حدة التوترات الجيوسياسية الإقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة مما لوحظ عزوف واضح في تداولات المستثمرين في السوق خلال الفترة المذكورة.

أداء الاقتصاد المحلي

أداء الاقتصاد المحلي

أولاً – الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام ٢٠١٥ إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو ٢٨٢,٧ مليون دينار وبمعدل ١,٣% لتصل إلى نحو ٢١٣٦٩,٤ مليونًا، مقابل نحو ٢١٠٨٦,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٤، بعد أن حققت خلال عام ٢٠١٤ نموًّا قيمته ٩٦٧ مليونًا ومعدله ٤,٨% مقارنةً بعام ٢٠١٣، وانخفضت بشكلٍ طفيف الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٥٣,٤%، مقابل نحو ٥٣,٦% خلال عام ٢٠١٤.

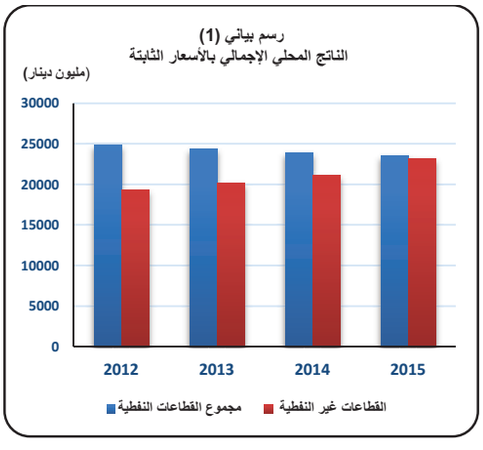

ومن جهة أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٣٩٨,٦ مليون دينار وبمعدل ١,٧% لتصل إلى نحو ٢٣٥٠١,٣ مليون خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٣٨٩٩,٩ مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٤٠٠٣٣,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٣٩٣٠٧,٤ ملايين للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته ٧٢٥,٨ مليونًا ومعدله ١,٨% مقارنةً بنمو قيمته ١٩٦ مليونًا ومعدله ٠,٥% خلال العام السابق. ويبين (جدول ١) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٥).

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥**
١- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	**٢٣٤٩٠,٢**	**٢٣٠٦٥,٣**	**٢٢٧٥٤,٧**	**٢٢٥٧٩,٣**
معدل التغير (%)	١٠,٠	١,٨-	١,٣-	٠,٨-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)***	٦٠,٧	٥٩,٠	٥٧,٩	٥٦,٤
٢- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	**١٣٨١,٢**	**١٣٥٧,٢**	**١١٤٥,٢**	**٩٢٢,٠**
معدل التغير (%)	١٦,٠	١,٧-	١٥,٦-	١٩,٥-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٦	٣,٥	٢,٩	٢,٣
٣- مجموع القطاعات النفطيـة (١+٢)	**٢٤٨٧١,٤**	**٢٤٤٢٢,٥**	**٢٣٨٩٩,٩**	**٢٣٥٠١,٣**
معدل التغير (%)	١٠,٣	١,٨-	٢,١-	١,٧-
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٤,٣	٦٢,٤	٦٠,٨	٥٨,٧
٤- القطاعات غير النفطيــة	**١٩٢٩٩,٦**	**٢٠١١٩,٧**	**٢١٠٨٦,٧**	**٢١٣٦٩,٤**
معدل التغير (%)	٣,٤	٤,٢	٤,٨	١,٣
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٩,٩	٥١,٤	٥٣,٦	٥٣,٤
المجموع الجزئي (٣+٤)	**٤٤١٧١,٠**	**٤٤٥٤٢,٢**	**٤٤٩٨٦,٦**	**٤٤٨٧٠,٧**
معدل التغير (%)	٧,٢	٠,٨	١,٠	٠,٣-
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	**١٦٨٥,٢-**	**١٧٨٨,٥-**	**١٨٤٠,٤-**	**١٨٥٥,٤-**
معدل التغير (%)	١,٤-	٦,١	٢,٩	٠,٨
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	**٣٨١٨,٧-**	**٣٦٤٢,٢-**	**٣٨٣٨,٧-**	**٢٩٨٢,٠-**
معدل التغير (%)	١٧,٨	٤,٦-	٥,٤	٢٢,٣-
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**٣٨٦٦٧,١**	**٣٩١١١,٤**	**٣٩٣٠٧,٤**	**٤٠٠٣٣,٢**
معدل التغير (%)	٦,٦	١,١	٠,٥	١,٨

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نموًّا لتصل إلى نحو ٢٣٨٥٨,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٣١٥٦,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل نموًا قيمته ٧٠١,٨ مليون ومعدله ٣%، بعد أن حققت نموًا قيمته ٧١٩,٩ مليونًا ومعدله ٣,٢% خلال العام السابق. وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٦٩,٥% خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٥٠% خلال عام ٢٠١٤.

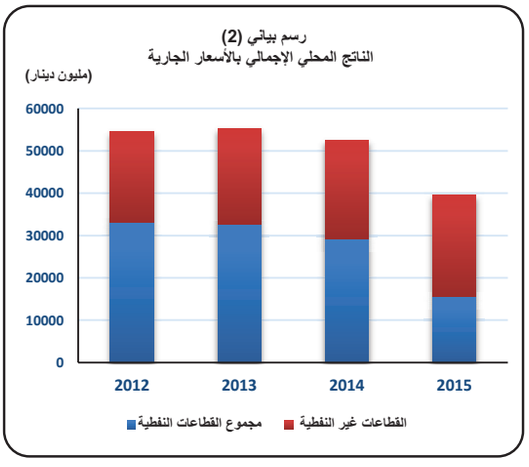

ومن جهة أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية بنحو ١٣٥١١,٣ مليون دينار وبمعدل ٤٦,٢% لتصل إلى نحو ١٥٧١٣,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٩٢٢٤,٤ مليونًا للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٣٤٣١٤,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٤٦٢٨٥,٠ مليونًا للعام السابق، (بما يمثل تراجعًا قيمته ١١٩٧٠,٤ مليونًا ومعدله ٢٥,٩% مقارنةً بتراجع قيمته ٣١٠٧,٢ ملايين ومعدله ٦,٣% خلال العام السابق). ويبين (جدول ١- أ، ورسم البياني ٢) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٥).

جدول (١ – أ)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥**
١- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	**٣١٧٦٤,٨**	**٣١٢٩٧,٧**	**٢٨٠٥٩,٢**	**١٤٧٧٥,٠**
معدل التغير (%)	١٨,١	-١,٥	-١٠,٣	-٤٧,٣
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)***	٦٥,٢	٦٣,٤	٦٠,٦	٤٣,١
٢- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	**١٤٠٦,٦**	**١٣٨٤,٩**	**١١٦٥,٢**	**٩٣٨,١**
معدل التغير (%)	١٦,٩	-١,٥	-١٥,٩	-١٩,٥
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٩	٢,٨	٢,٥	٢,٧
٣- مجموع القطاعات النفطية (١+٢)	**٣٣١٧١,٤**	**٣٢٦٨٢,٦**	**٢٩٢٢٤,٤**	**١٥٧١٣,١**
معدل التغير (%)	١٨,٠	-١,٥	-١٠,٦	-٤٦,٢
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦٨,١	٦٦,٢	٦٣,١	٤٥,٨
٤- القطاعات غير النفطيـة	**٢١٣٧٤,٤**	**٢٢٤٣٦,٣**	**٢٣١٥٦,٢**	**٢٣٨٥٨,٠**
معدل التغير (%)	٩,٦	٥,٠	٣,٢	٣,٠
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٣,٩	٤٥,٤	٥٠,٠	٦٩,٥
المجموع الجزئي (٣+٤)	**٥٤٥٤٥,٨**	**٥٥١١٨,٩**	**٥٢٣٨٠,٦**	**٣٩٥٧١,١**
معدل التغير (%)	١٤,٦	١,١	-٥,٠	-٢٤,٥
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	**-١٧٨٣,١**	**-١٩٥٦,٦**	**-٢٠٠٩,٦**	**-٢٠١١,٣**
معدل التغير (%)	١,٣	٩,٧	٢,٧	٠,١
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	**-٤٠٤٠,٥**	**-٣٧٧٠,١**	**-٤٠٨٦,٠**	**-٣٢٤٥,٢**
معدل التغير (%)	٢١,٠	-٦,٧	٨,٤	-٢٠,٦
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**٤٨٧٢٢,٢**	**٤٩٣٩٢,٢**	**٤٦٢٨٥,٠**	**٣٤٣١٤,٦**
معدل التغير (%)	١٤,٦	١,٤	-٦,٣	-٢٥,٩

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد أوجه الإنفاق، تشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري) بالأسعار الثابتة، والذي يمثل مجموع إنفاقهم (بالأسعار الثابتة) على كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٧٠٠١,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مسجلاً بذلك نموًا قيمته نحو ١١٣٣,٤ مليون دينار ومعدله ٤,٤% بعد أن حقق نموًا قيمته نحو ٧٨٦,١ مليونًا ومعدله ٣,١% خلال عام ٢٠١٤. وجاء النمو في هذا البند محصلةً لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بِشِقّيه الحكومي والخاص بنحو ٢٤٥,٨ مليون دينار ونسبته ١,٣% مقابل نمو قيمته ٤٨٩ مليون دينار ومعدله ٢,٦% خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ٨٨٧,٦ مليون دينار ومعدله ١٣% ليصل إلى نحو ٧٧١٧,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نمو قيمته نحو ٢٩٧,١ مليون دينار ومعدله ٤,٥% خلال العام السابق.

ومن ناحية أوجه إنفاق غير المقيمين على الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة (جدول ٢)، تفيد البيانات المتوافرة بزيادة إنفاق غير المقيمين على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٢٥٣,٩ مليون دينار ونسبته ١% ليصل إلى نحو ٢٦٦٧٣,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بنحو ٢٦٤٢٠ مليونًا خلال عام ٢٠١٤. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعًا بنحو ٤٧٢,١ مليون دينار وبمعدل ٣,٧% ليصل إلى نحو ١٣٣٥٩,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١٢٨٨٧,٣ مليونًا خلال عام ٢٠١٤.

وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة، فقد زاد ليصل إلى نحو ١٣٦٤١,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ١٢٩٨٠,٥ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٦٦١,٣ مليون دينار ونسبته ٥,١%. وترتيبًا على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات، والذي يمثل الفارق الحسابي بين قيمة كلٍ من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، قد سجل تراجعًا قيمته نحو ٤٠٧,٤ ملايين دينار ومعدله ٣% ليصل إلى نحو ١٣٠٣٢,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١٣٤٣٩,٥ مليونًا لعام ٢٠١٤، وهــو ما أدى إلى انخفاض نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل إلى نحو ٣٢,٦% مقابل نحو ٣٤,٢% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

جدول (٢)

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥**
١- الاستهلاك النهـائي	**١٧٥٦٧,٢**	**١٨٥٤٩,٣**	**١٩٠٣٨,٣**	**١٩٢٨٤,١**
معدل التغير (%)	١٠,٤	٥,٦	٢,٦	١,٣
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٧٤,٦	٧٤,٠	٧٣,٦	٧١,٤
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٥,٤	٤٧,٤	٤٨,٤	٤٨,٢
- الاستهلاك الحكومي	**٦٩٢١,١**	**٧٣٧٨,٥**	**٧٣١٨,١**	**٧٢٨٣,٠**
معدل التغير (%)	١٣,٦	٦,٦	-٠,٨	-٠,٥
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٣٩,٤	٣٩,٨	٣٨,٤	٣٧,٨
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٩,٤	٢٩,٤	٢٨,٣	٢٧,٠
- الاستهلاك الخاص	**١٠٦٤٦,١**	**١١١٧٠,٨**	**١١٧٢٠,٢**	**١٢٠٠١,١**
معدل التغير (%)	٨,٣	٤,٩	٤,٩	٢,٤
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٦٠,٦	٦٠,٢	٦١,٦	٦٢,٢
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٥,٢	٤٤,٥	٤٥,٣	٤٤,٤
٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي	**٥٩٩٦,٧**	**٦٥٣٢,٤**	**٦٨٢٩,٥**	**٧٧١٧,١**
معدل التغير (%)	٥,١	٨,٩	٤,٥	١٣,٠
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٥,٤	٢٦,٠	٢٦,٤	٢٨,٦
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	١٥,٥	١٦,٧	١٧,٤	١٩,٣
٣- إجمالي إنفاق المقيمين (١+٢)	**٢٣٥٦٣,٩**	**٢٥٠٨١,٧**	**٢٥٨٦٧,٨**	**٢٧٠٠١,٢**
معدل التغير (%)	٩,٠	٦,٤	٣,١	٤,٤
الأهمية النسبية للناتج المحلي لإجمالي (%)	٦٠,٩	٦٤,١	٦٥,٨	٦٧,٤
٤- الصادرات من السلع والخدمات	**٢٧١٣٧,٧**	**٢٦٠٥٤,١**	**٢٦٤٢٠,٠**	**٢٦٦٧٣,٩**
معدل التغير (%)	٧,٧	-٤,٠	١,٤	١,٠
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٧٠,٢	٦٦,٦	٦٧,٢	٦٦,٦
٥- الواردات من السلع والخدمات	**١٢٠٣٤,٥**	**١٢٠٢٤,٣**	**١٢٩٨٠,٥**	**١٣٦٤١,٨**
معدل التغير (%)	١٤,٠	-٠,١	٨,٠	٥,١
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٥١,١	٤٧,٩	٥٠,٢	٥٠,٥
٦- الناتج المحلي الإجمالي (٣+٤-٥)	**٣٨٦٦٧,١**	**٣٩١١١,٤**	**٣٩٣٠٧,٣**	**٤٠٠٣٣,٣**
معدل التغير (%)	٦,٦	١,١	٠,٥	١,٨
٧- فائض الموارد المحلية (٦-٣)	**١٥١٠٣,٢**	**١٤٠٢٩,٧**	**١٣٤٣٩,٥**	**١٣٠٣٢,١**
معدل التغير (%)	٣,٢	-٧,١	-٤,٢	-٣,٠
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٩,١	٣٥,٩	٣٤,٢	٣٢,٦

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (جدول ٢ – أ، ورسم بياني ٣)، تفيد البيانات المتوافرة بتراجع إنفاق غير المقيمين على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ١٣٠٤٧,٥ مليون دينار ونسبته ٤١,١% ليصل إلى نحو ١٨٦٦٠,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بنحو ٣١٧٠٧,٧ ملايين خلال عام ٢٠١٤. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعًا بنحو ١٠٧٧,١ مليون دينار وبمعدل ٧,٤% ليصل إلى نحو ١٥٦٥٤,٣ مليون دينار مقابل نحو ١٤٥٧٧,٢ مليونًا خلال العامين المذكورين على الترتيب.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري) قد بلغ نحو ٣١١٨٦,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مسجلاً بذلك نموًا قيمته نحو ٢٠١٤,٥ مليون دينار ومعدله ٦,٩% بعد أن حقق نموًا قيمته نحو ١٥٦٩,٥ مليونًا ومعدله ٥,٧% خلال عام ٢٠١٤. وجاء النمو في هذا البند محصلةً لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ٩٧٤,٤ مليون دينار ونسبته ٤,٥% ليصل إلى نحو ٢٢٦٠٦,١ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢١٦٣١,٧ مليونًا خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ١٠٤٠,١ مليون دينار ومعدله ١٣,٨% ليصل إلى نحو ٨٥٨٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نمو قيمته نحو ٤٥١,٤ مليون دينار ومعدله ٦,٤% خلال العام السابق.

رسم بياني (3)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب نوع الإنفاق
(مليون دينار)

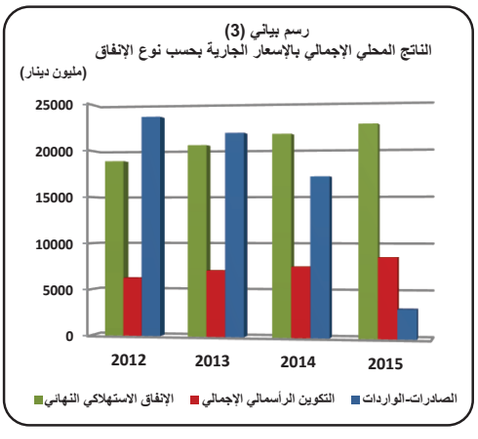

وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية، فقد زاد إلى نحو ١٥٥٣١,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ١٤٥٩٤,٤ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٩٣٧,٤ مليون دينار ونسبته ٦,٤%. وترتيبًا على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات قد سجل تراجعًا حادًا قيمته نحو ١٣٩٨٤,٩ مليون دينار ومعدله ٨١,٧% ليصل إلى نحو ٣١٢٨,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١٧١١٣,٤ مليونًا لعام ٢٠١٤، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٩,١% مقابل نحو ٣٧% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

جدول (٢ - أ)
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥**
١- الاستهلاك النهائي	**١٨٨٦١,٧**	**٢٠٥١٣,٥**	**٢١٦٣١,٧**	**٢٢٦٠٦,١**
معدل التغير (%)	١٣,٤	٨,٨	٥,٥	٤,٥
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٧٥,١	٧٤,٣	٧٤,٢	٧٢,٥
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣٨,٧	٤١,٥	٤٦,٧	٦٥,٩
- الاستهلاك الحكومي	**٧٣٣٧,٤**	**٨٠٩٣,٨**	**٨٢١٨,١**	**٨٤٢٧,١**
معدل التغير (%)	١٦,٠	١٠,٣	١,٥	٢,٥
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٣٨,٩	٣٩,٥	٣٨,٠	٣٧,٣
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٩,٢	٢٩,٣	٢٨,٢	٢٧,٠
- الاستهلاك الخاص	**١١٥٢٤,٣**	**١٢٤١٩,٧**	**١٣٤١٣,٦**	**١٤١٧٩,٠**
معدل التغير (%)	١١,٨	٧,٨	٨,٠	٥,٧
الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%)	٦١,١	٦٠,٥	٦٢,٠	٦٢,٧
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٤٥,٩	٤٥,٠	٤٦,٠	٤٥,٥
٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي	**٦٢٥٣,٥**	**٧٠٨٨,٥**	**٧٥٣٩,٩**	**٨٥٨٠,٠**
معدل التغير (%)	٨,٦	١٣,٤	٦,٤	١٣,٨
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٢٤,٩	٢٥,٧	٢٥,٨	٢٧,٥
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	١٢,٨	١٤,٤	١٦,٣	٢٥,٠
٣- إجمالي إنفاق المقيمين (١+٢)	**٢٥١١٥,٢**	**٢٧٦٠٢,١**	**٢٩١٧١,٦**	**٣١١٨٦,١**
معدل التغير (%)	١٢,١	٩,٩	٥,٧	٦,٩
الأهمية النسبية للناتج المحلي لإجمالي (%)	٥١,٥	٥٥,٩	٦٣,٠	٩٠,٩
٤- الصادرات من السلع والخدمات	**٣٦٤١١,٠**	**٣٤٩٩٩,٨**	**٣١٧٠٧,٧**	**١٨٦٦٠,٢**
معدل التغير (%)	١٧,٠	-٣,٩	-٩,٤	-٤١,١
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٧٤,٧	٧٠,٩	٦٨,٥	٥٤,٤
٥- الواردات من السلع والخدمات	**١٢٨٠٤,٠**	**١٣٢٠٩,٧**	**١٤٥٩٤,٤**	**١٥٥٣١,٨**
معدل التغير (%)	١٦,٣	٣,٢	١٠,٥	٦,٤
الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%)	٥١,٠	٤٧,٩	٥٠,٠	٤٩,٨
٦- الناتج المحلي الإجمالي (٣+٤-٥)	**٤٨٧٢٢,٢**	**٤٩٣٩٢,١**	**٤٦٢٨٥,٠**	**٣٤٣١٤,٦**
معدل التغير (%)	١٤,٦	١,٤	-٦,٣	-٢٥,٩
٧- فائض الموارد المحلية (٦-٣)	**٢٣٦٠٧,٠**	**٢١٧٩٠,٠**	**١٧١١٣,٤**	**٣١٢٨,٥**
معدل التغير (%)	١٧,٤	-٧,٧	-٢١,٥	-٨١,٧
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٨,٥	٤٤,١	٣٧,٠	٩,١

* بيانات معدلة.
** بيانات أولية.
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بالمجاميع الرئيسية الأخرى للحسابات القومية بالأسعار الجارية (جدول ٣)، فقد تراجع صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (والمتمثل أساسًا في صافي الدخل المتحصل من الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج) بما قيمته ٣٢٩,٧ مليون دينار ومعدله ٧,٤% ليصل إلى نحو ٤١٢١,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٤٤٥١,٣ مليونًا خلال عام ٢٠١٤. وفي ضوء ذلك، سجل الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (والذي يعكس حاصل جمع كل من الناتج المحلي الإجمالي وصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج) تراجعًا قيمته نحو ١٢٣٠٠,١ مليون دينار ومعدله ٢٤,٢% ليصل إلى نحو ٣٨٤٣٦,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بنحو ٥٠٧٣٦,٣ مليونًا خلال العام السابق.

جدول (٣)

المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية (مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥**
١- **الناتج المحلي الإجمالي**	٤٨٧٢٢,٢	٤٩٣٩٢,٢	٤٦٢٨٥,٠	٣٤٣١٤,٦
معدل التغير (%)	١٤,٦	١,٤	٦,٣-	٢٥,٩-
٢- **صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج**	٢٥٦١,٠	٣٧٥٩,٠	٤٤٥١,٣	٤١٢١,٦
معدل التغير (%)	٣,٢	٤٦,٨	١٨,٤	٧,٤-
٣- **الناتج القومي الإجمالي (١+٢)**	٥١٢٨٣,٢	٥٣١٥١,٢	٥٠٧٣٦,٣	٣٨٤٣٦,٢
معدل التغير (%)	١٤,٠	٣,٦	٤,٥-	٢٤,٢-
٤- **إهلاك رأس المال الثابت**	٢٩٤٨,١	٣٠٠١,٠	٢٨٧٠,٦	٢٨٤١,٤
٥- **الدخل القومي بأسعار السوق (٣-٤)**	٤٨٣٣٥,١	٥٠١٥٠,٢	٤٧٨٦٥,٧	٣٥٥٩٤,٨
معدل التغير (%)	١٤,٢	٣,٨	٤,٦-	٢٥,٦-
٦- **صافي التحويلات الجارية**	٤٨١٦,٠-	٤٩١٥,٤-	٥٨٨٣,٥-	٤٩٧٠,٨-
معدل التغير (%)	١٨,٥	٢,١	١٩,٧	١٥,٥-
٧- **الدخل القومي المتاح (٥+٦)**	٤٣٥١٩,١	٤٥٢٣٤,٨	٤١٩٨٢,٢	٣٠٦٢٤,٠
معدل التغير (%)	١٣,٨	٣,٩	٧,٢-	٢٧,١-
٨- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي**	١٨٨٦١,٧	٢٠٥١٣,٦	٢١٦٣١,٧	٢٢٦٠٦,١
معدل التغير (%)	١٣,٤	٨,٨	٥,٥	٤,٥
٩- **صافي الادخار (٧-٨)**	٢٤٦٥٧,٤	٢٤٧٢١,٢	٢٠٣٥٠,٦	٨٠١٧,٩
معدل التغير (%)	١٤,٠	٠,٣	١٧,٧-	٦٠,٦-
١٠- **صافي التكوين الرأسمالي**	٣٣٠٥,٤	٤٠٨٧,٥	٤٦٦٩,٤	٥٧٣٨,٦
معدل التغير (%)	٧,١	٢٣,٧	١٤,٢	٢٢,٩
١١- **الفائض من الصفقات الجارية (٩-١٠)**	٢١٣٥٢,٠	٢٠٦٣٣,٨	١٥٦٨١,٢	٢٢٧٩,٢
معدل التغير (%)	١٥,٢	٣,٤-	٢٤,٠-	٨٥,٥-

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفي الاتجاه ذاته، حقق الدخل القومي الإجمالي، والذي يمثل قيمة الناتج القومي الإجمالي بعد استقطاع قيمة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت، تراجعًا قيمته نحو ١٢٢٧٠,٩ مليون دينار ومعدله ٢٥,٦% ليصل إلى نحو ٣٥٥٩٤,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٤٧٨٦٥,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٤. وكمحصلة لهذا التراجع في قيمة الدخل القومي الإجمالي من جانب، والانخفاض في قيمة صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي بنسبة ١٥,٥% من جانب آخر، انخفض الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٥ بما قيمته نحو ١١٣٥٨,٢ مليون دينار ونسبته ٢٧,١% ليبلغ نحو ٣٠٦٢٤ مليون دينار مقابل نحو ٤١٩٨٢,٢ مليونًا لعام ٢٠١٤. وقد أدى ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية بما قيمته ٣٠٦٦,٥ دينارًا ونسبته ٢٧,٩% ليبلغ نحو ٧٨٩٤,٦ دينارًا خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١٠٩٦١,١ دينارًا للعام السابق، أخذًا في الاعتبار نمو عدد السكان كما سيأتي بيان ذلك لاحقًا.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة إلى تراجع صافي الادخار (الذي يمثل الفارق بين الدخل القومي المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي) بما قيمته نحو ١٢٣٣٢,٧ مليون دينار ونسبته ٦٠,٦% ليصل إلى نحو ٨٠١٧,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥. وبلغت نسبة صافي الادخار نحو ٢٢,٥% من الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤٨,٤% لعام ٢٠١٤. وكمحصلة لهذا التراجع في صافي الادخار، والنمو في قيمة صافي التكوين الرأسمالي بنسبة ٢٢,٩%، انخفض الفائض من الصفقات الجارية مع العالم الخارجي (أو ما يُعرف بفائض الموارد القومية) خلال عام ٢٠١٥ بما قيمته نحو ١٣٤٠٢ مليون دينار ونسبته ٨٥,٥% ليصل إلى نحو ٢٢٧٩,٢ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٥٦٨١,٢ مليونًا للعام السابق.

وفيما يلي نتناول، وبشيءٍ من التفصيل، تطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ- القطاعات النفطية

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي) تراجعًا خلال عام ٢٠١٥ بنحو ١٣٥١١,٣ مليون دينار وبنسبة ٤٦,٢% لتصل إلى نحو ١٥٧١٣,١ مليون دينار بعد تراجع بنحو ٣٤٥٨,٢ مليون دينار وبنسبة ١٠,٦% خلال عام ٢٠١٤. ويأتي التراجع خلال عام ٢٠١٥ كمحصلة لتراجع القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي لتصل إلى نحو ١٤٧٧٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢٨٠٥٩,٢ مليون دينار خلال العام السابق، أي بتراجع قيمته نحو ١٣٢٨٤,٢

مليون دينار ونسبته ٤٧,٣% من جهة، وأيضًا التراجع في القيمة المضافة لقطاع صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي بنحو ٢٢٧,١ مليون دينار وبنسبة ١٩,٥% لتصل إلى نحو ٩٣٨,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١١٦٥,٢ مليون دينار خلال العام السابق من جهةٍ أخرى.

وتُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية، ليصل إلى نحو ٤٩,٤٩ دولارًا للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٩٦,٢٩ دولار للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٤، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٤٦,٨٠ دولارًا ونسبته ٤٨,٦%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام ٢٠١٥ انخفاضًا ليصل إلى نحو ٤٧,٨٠ دولارًا للبرميل مقارنةً بنحو ٩٥,٢١ دولار للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٤٧,٤٠ دولارًا ونسبته ٤٩,٨%. كذلك، شهدت أسعار المنتجات النفطية المكررة انخفاضًا، حيث انخفض المتوسط المُرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المُكررة من نحو ١٠٧,٠٨ دولارات للبرميل خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ٥٦,٦٤ دولار للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٥، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٥٠,٤٤ دولارًا ونسبته ٤٧,١%. كما سجل المتوسط المُرجح للسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز المسال (البروبان والبيوتان) انخفاضًا قيمته ٣٠,٢٥ دولارًا ونسبته ٤٥,٣% ليصل إلى نحو ٣٦,٥٥ دولارًا خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٦٦,٨٠ دولارًا خلال العام السابق.

وفي السياق ذاته، سجلت معدلات الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضًا من نحو ٢,٨٦٦ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢,٨٥٨ مليون برميل يوميًا كمتوسط لعام ٢٠١٥، وبما يمثل انخفاضًا بواقع ٠,٠٠٨ مليونًا وبنسبة ٠,٣%. وفي مقابل ذلك، ارتفعت كميات الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة من نحو ٨٧١,٨ ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ٨٩٢,٧ ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٥، وبما يمثل ارتفاعًا بواقع ٢٠,٩ ألف وبنسبة ٢,٤%. أما كمية إنتاج الغاز الطبيعي المسُال، فقد ارتفعت من نحو ١٤٤,٨ ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٨٥,٥ ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٥، وبما يمثل ارتفاعًا بواقع ٤٠,٦ ألف برميل وبنسبة ٢٨,١%. وعلى صعيد الكميات المُصدرة من النفط الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو ١,٩٩٥ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٩٦٥,٩ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٥، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ٠,٠٢٩ مليونًا وبنسبة ١,٥%.

ب- القطاعات غير النفطية:

كما تمت الإشارة لذلك آنفًا، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام ٢٠١٥ قيمته نحو ٢٨٢,٧ مليون دينار ومعدله ١,٣% لتصل إلى نحو ٢١٣٦٩,٤ مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو ٩٦٧ مليونًا ومعدله ٤,٨% خلال عام ٢٠١٤. ويوضح (جدول ٤) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (٢٠١٢ – ٢٠١٥).

وتشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في نشاط الوساطة المالية والتأمين (يمثل نحو ١٤,٩% من الناتج المحلي غير النفطي) قد سجلت نموًا قيمته ١٠٥,٨ ملايين دينار ومعدله ٣,٤% ليصل إلى نحو ٣١٨٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نموًا قيمته ١٥٨,١ مليون دينار ومعدله ٥,٤% خلال عام ٢٠١٤. في حين سجل نشاط التشييد والبناء (يمثل نحو ٤% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا في قيمته المضافة بنحو ٦٦,٤ مليون دينار ومعدله ٨,٤% لتصل إلى نحو ٨٥٥,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنمو قيمته ٣,٧ ملايين دينار ومعدله ٠,٥% خلال عام ٢٠١٤. وبلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط الكهرباء والماء (يمثل نحو ٥,٥% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام ٢٠١٥ نحو ١١٧٤,٦ مليون دينار مقابل نحو ١٣٠٢,٢ مليون خلال عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل تراجعًا قيمته ١٢٧,٦ مليون دينار ومعدله ٩,٨%.

وفيما يخص نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو ٣٤,٥% من الناتج المحلي غير النفطي)، حيث حافظ على صدارته بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي، فقد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو ١٧٠,٤ مليون دينار وبمعدل ٢,٤% لتصل إلى نحو ٧٣٦٣,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، بعد نمو قيمته نحو ٣١٦,٧ مليون دينار ومعدله ٤,٦% خلال عام ٢٠١٤. وقد ساهم ذلك النمو بنحو ٦٠,٣% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠١٥ المشار إليه آنفًا (الجدول ٤).

أما فيما يتعلق بالأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية (يمثل نحو ١٣,١% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجلت تراجعًا في قيمتها المضافة خلال عام ٢٠١٥ بنحو ٣٨,٦ مليون دينار ومعدله ١,٤% لتصل إلى نحو ٢٨٠٥,٧ ملايين دينار مقارنةً بتراجع قيمته ٧٦,٣ مليون دينار ومعدله ٢,٦% خلال عام ٢٠١٤. كما شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل نحو ٧% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا قيمته ٣٣,٩ مليون دينار ومعدله ٢,٣% لتصل إلى نحو ١٤٩٩,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنمو قيمته ٨٤,٣ مليون دينار ومعدله ٦,١% خلال عام ٢٠١٤. هذا، وقد سجل نشاط الصناعات التحويلية (يمثل نحو ٥,٨% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا في قيمته المضافة بنحو ٥,٥ ملايين دينار ومعدله ٠,٤% لتصل إلى نحو ١٢٤٢,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل تراجعًا بنحو ١٤٨,٦ مليون دينار وبمعدل ١٠,٧% خلال عام ٢٠١٤.

إلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط النقل والتخزين والمواصلات (يمثل ١٢,١% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا قيمته ٢٨,٩ مليون دينار ومعدله ١,١% لتصل إلى نحو ٢٥٩٤,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنمو قيمته ٦٣,٤ مليون دينار ومعدله ٢,٥% خلال عام ٢٠١٤.

جدول (٤)

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥**
الزراعة وصيد البحر	١٦٣,٧	١٦٥,٠	١٧٧,٤	١٨٤,٨
أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز	٨١,٢	٨٢,٩	٩٤,٧	٩٣,٢
الصناعات التحويلية***	١٣٩٨,٠	١٣٨٥,٣	١٢٣٦,٨	١٢٤٢,٣
الكهرباء والغاز والمياه	٦٩٨,٥	٧٧٨,٧	١٣٠٢,٢	١١٧٤,٦
التشييد والبناء	٧٧٠,٤	٧٨٥,٨	٧٨٩,٥	٨٥٥,٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٣٣٧,٧	١٣٨١,٤	١٤٦٥,٧	١٤٩٩,٦
المطاعم والفنادق	٢٩٧,٦	٣٢٢,٣	٣٤٠,٢	٣٧٢,٤
النقل والتخزين والاتصالات	٢٤٢٦,٧	٢٥٠٢,٤	٢٥٦٥,٨	٢٥٩٤,٧
الوساطة المالية والتأمين	٢٨٧١,٢	٢٩١٩,١	٣٠٧٧,٢	٣١٨٣,٠
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	٢٩٢١,٤	٢٩٢٠,٦	٢٨٤٤,٣	٢٨٠٥,٧
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	٦٣٣٣,٢	٦٨٧٦,٢	٧١٩٢,٩	٧٣٦٣,٣
إجمالي القطاعات غير النفطية	**١٩٢٩٩,٦**	**٢٠١١٩,٨**	**٢١٠٨٦,٧**	**٢١٣٦٩,٥**

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

*** باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام ٢٠١٥ قيمته نحو ٧٠٢,٢ مليون دينار ومعدله ٣% لتصل إلى نحو ٢٣٨٥٨,١ مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو ٧١٩,٦ مليونًا ومعدله ٣,٢% خلال عام ٢٠١٤. ويوضح (جدول ٤ – أ) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (٢٠١٢ – ٢٠١٥).

ويُستدل من بيانات الجدول على أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو ٣٥,٧% من الناتج المحلي غير النفطي) قد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو ١٧١,١ مليون دينار وبمعدل ٢% لتصل إلى نحو ٨٥٢٦,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، بعد نمو قيمته نحو ٢٩٢,٣ مليون دينار ومعدله ٣,٦% خلال عام ٢٠١٤. وقد ساهم ذلك النمو بنحو ٢٤,٤% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠١٥ المشار إليه آنفًا (الجدول ٤ – أ).

وجاء نشاط الوساطة المالية والتأمين في المرتبة الثانية بين الأنشطة غير النفطية (يمثل نحو ١٤,٥% من الناتج المحلي غير النفطي)، حيث سجل نموًا قيمته نحو ٩٢ مليون دينار ومعدله ٢,٧% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو ٣٤٥٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقارنًة بنمو قيمته نحو ١٦٧,٤ مليون دينار ومعدله ٥,٢% خلال عام ٢٠١٤، وتجدر الإشارة إلى أن نشاط المؤسسات المالية يشكّل ما نسبته ٩٦,٥% من نشاط الوساطة المالية والتأمين. من جانب آخر، تُشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية في الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية (يمثل نحو ١٤,٢% من الناتج المحلي غير النفطي) قد سجلت نموًا قيمته نحو ١١٧,٥ مليون دينار ومعدله ٣,٦% لتصل إلى نحو ٣٣٨٠,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نمو معدله ١,١% خلال عام ٢٠١٤.

أما نشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل نحو ٧,٥% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجل نموًا في قيمته المضافة بنحو ٩٥,٥ مليون دينار وبمعدل ٥,٧% لتصل إلى نحو ١٧٨٤,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ١٦٨٩,٢ مليون دينار خلال العام السابق. وشكّلت القيمة المضافة من نشاط النقل والتخزين والاتصالات (يمثل نحو ١٠,٥% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام ٢٠١٥ نحو ٢٥٠٤,٦ ملايين دينار مقابل نحو ٢٤٨٨,٦ مليونًا خلال عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل نموًا قيمته نحو ١٦ مليون دينار ومعدله ٠,٦%، مقارنًة بنمو قيمته نحو ١١,١ مليونًا ومعدله ٠,٤% للعام السابق.

جدول (٤ – أ)

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية

حسب أقسام النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*	٢٠١٥**
الزراعة وصيد البحر	١٧٥,٣	١٧٥,٤	٢٠٨,٤	٢٣٧,٢
أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز	٨٤,١	٨٥,٩	٩٨,١	١٠٠,٠
الصناعات التحويلية***	١٤٩٩,٥	١٥١٩,٣	١٤٠٠,٠	١٣٧٣,٦
الكهرباء والغاز والمياه	٨٦٢,٥	٩١٩,٩	٩٧٣,٩	١٠٩٠,٤
التشييد والبناء	٨٣٢,٧	٨٩٧,٣	٩٥٦,٨	١٠٠٢,٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٤٤٩,٠	١٥٤٣,٩	١٦٨٩,٢	١٧٨٤,٧
المطاعم والفنادق	٣٠٩,٧	٣٣٦,٥	٣٦٤,٩	٤٠٨,١
النقل والتخزين والاتصالات	٢٤٥٥,٨	٢٤٧٧,٥	٢٤٨٨,٦	٢٥٠٤,٦
الوساطة المالية والتأمين، ومنها:	٣٠٣٩,١	٣١٩٠,٦	٣٣٥٨,٠	٣٤٥٠,٠
– المؤسسات المالية	٢٩٣٣,٧	٣٠٨٢,٧	٣٢٥٣,٣	٣٣٣٠,٢
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	٣١٢٥,١	٣٢٢٦,٩	٣٢٦٢,٦	٣٣٨٠,١
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٥٤١,٥	٨٠٦٣,١	٨٣٥٥,٤	٨٥٢٦,٥
إجمالي القطاعات غير النفطية	**٢١٣٧٤,٣**	**٢٢٤٣٦,٣**	**٢٣١٥٥,٩**	**٢٣٨٥٨,١**

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

*** باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بنشاط الصناعات التحويلية (يمثل نحو ٦,٧% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجَّل تراجعًا في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٥ بنحو ٢٦,٤ مليون دينار ومعدل ١,٩% لتصل إلى نحو ١٣٧٣,٦ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٤٠٠ مليونًا وبانخفاض قيمته ١١٩,٣ مليون دينار ومعدله ٧,٨% خلال عام ٢٠١٤. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة في نشاط التشييد والبناء (يمثل نحو ٤,٢% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًّا بنحو ٤٦,١ مليون دينار وبمعدل ٤,٨% خلال عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ١٠٠٢,٩ مليون دينار مقارنةً مع نموٍّ بنحو ٥٩,٥ مليون دينار وبمعدل ٦,٦% في العام السابق. وتشير البيانات كذلك إلى أن نشاط الكهرباء والغاز والمياه (يمثل نحو ٤,٦% من الناتج المحلي غير النفطي) قد شهد زيادة في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ١٠٩٠,٤ مليون دينار بارتفاع قيمته نحو ١١٦,٥ مليون دينار ومعدله ١٢%، مقارنةً بنحو ٩٧٣,٩ مليون وبنمو قيمته نحو ٥٤ مليونًا ومعدله ٥,٨% خلال العام السابق.

ثانيًا – المستوى العام للأسعار المحلية:

١ – الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك(*):

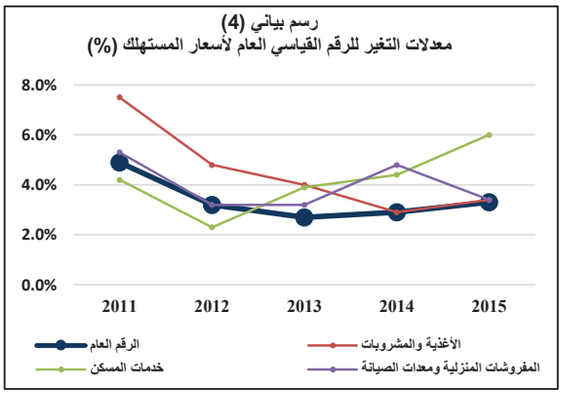

يبين (جدول ٥) تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب الأقسام الرئيسية المكوِّنة للإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥). وتشير بيانات ذلك الجدول (وكذلك الرسم البياني ٤) إلى ارتفاعٍ في معدل التضخم السنوي محسوبًا على أساس التغير النسبي في متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليبلغ نحو ٣,٣% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق له.

وقد جاء الارتفاع المشار إليه آنفًا في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام ٢٠١٥ محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٤، حيث ارتفع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلٍّ من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٢٨,٩%) ليبلغ نحو ٦% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤,٤% خلال عام ٢٠١٤، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٣,٣%) ليبلغ نحو ٥,٧% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٣,١% خلال عام ٢٠١٤، وقسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٨,٤%) ليبلغ نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كلٍّ من قسم التعليم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٣%) ليبلغ نحو ٤,٤% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤,٧% خلال عام ٢٠١٤، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١١,٣%) ليبلغ نحو ٣,٤% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤,٨% خلال عام ٢٠١٤، وانخفض متوسط أسعار قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٩,٣%) بنحو ٠,٩% خلال عام ٢٠١٥ مقابل ارتفاع بنحو ٢,٢% خلال عام ٢٠١٤.

(*) تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك استنادًا إلى مسح الدخل والإنفاق الأسري (ميزانية الأسرة) لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٣، تم تحديث الأوزان الترجيحية للمكونات المختلفة لذلك الرقم واتخاذ عام ٢٠٠٧ كسنة أساس (٢٠٠٧=١٠٠) في حساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

جدول (٥)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

(سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)

البيـــان	الأوزان الترجيحية	متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)	٢٠١٤	٢٠١٥	التغير (%)		المساهمة النسبية في تغير الرقم العام %	
					٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:	١٠٠	١٢٩,٤	١٣٣,٠	١٣٧,٣	٢,٩	٣,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١- بحسب أقسام الإنفاق								
- الأغذية والمشروبات	١٨,٤	١٢٩,٤	١٤٦,٠	١٥٠,٩	٢,٩	٣,٤	٢٠,٢	٢٠,٩
- السجائر والتبغ	٠,٣	١٣٣,٤	١٤٢,٩	١٥١,٤	٧,٨	٦,٠	٠,٧	٠,٥
- الكساء وملبوسات القدم	٩,٣	١٢٦,٨	١٢٩,٧	١٢٨,٦	٢,٢	٠,٩-	٦,٩	٢,٤-
- خدمات المسكن	٢٨,٩	١٢٩,٠	١٣٣,٢	١٤١,٢	٤,٤	٦,٠	٤٢,٧	٥٢,٨
- المفروشـــات المنزليـة ومعدات الصيانة	١١,٣	١٣٢,٩	١٣٨,٣	١٤٣,٠	٤,٨	٣,٤	١٩,١	١٢,٢
- الصحة	١,٦	١٢٥,٥	١٢٦,١	١٢٨,٢	٠,٦-	١,٧	٠,٣-	٠,٨
- النقل	٧,٩	١٢٢,٣	١٢٤,٥	١٢٥,٢	١,٥	٠,٥	٤,٠	١,٢
- الاتصالات	٤,٠	١٠١,١	١٠٠,٦	١٠١,٠	٠,٨-	٠,٤	٠,٨-	٠,٤
- الترفيه والثقافة	٤,٣	١٢٦,٨	١٢٩,٣	١٢٩,٠	٠,٩	٠,٢-	١,٣	٠,٣-
- التعليم	٣,٠	١٢٦,٩	١٣٠,٠	١٣٥,٨	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٠
- المطاعم والفنادق	٣,٣	١٢٨,٦	١٣٠,٤	١٣٧,٨	٣,١	٥,٧	٣,٤	٥,٦
- السلع والخدمات المتنوعة	٧,٨	١٢٦,٧	١٢٧,٩	١٣٠,٣	٠,٧-	١,٩	١,٨-	٤,٣

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ومن جانب آخر، تشـــير الإحصـــاءات المتوافرة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تباين معدلات التضخم السنوية المسجلة خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق في تلك الدول، حيث بلغ معدل التضـــخم خلال عام ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٤,١% (٢,٣% لعام ٢٠١٤)، وفي دولة الكويت نـــحو ٣,٣% (٢,٩% لعام ٢٠١٤)، وفي المملكة العربية السعودية نـــحو ٢,٢% (٢,٧% لعام ٢٠١٤)، وفي مملكة البحرين نحو ١,٨% (٢,٧% لعام ٢٠١٤)، وفي دولة قطر نحو ١,٧%، وفي سلطنة عُمان نحو ٠,١% (١% لعام ٢٠١٤).

رسم بياني (5)
معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2015

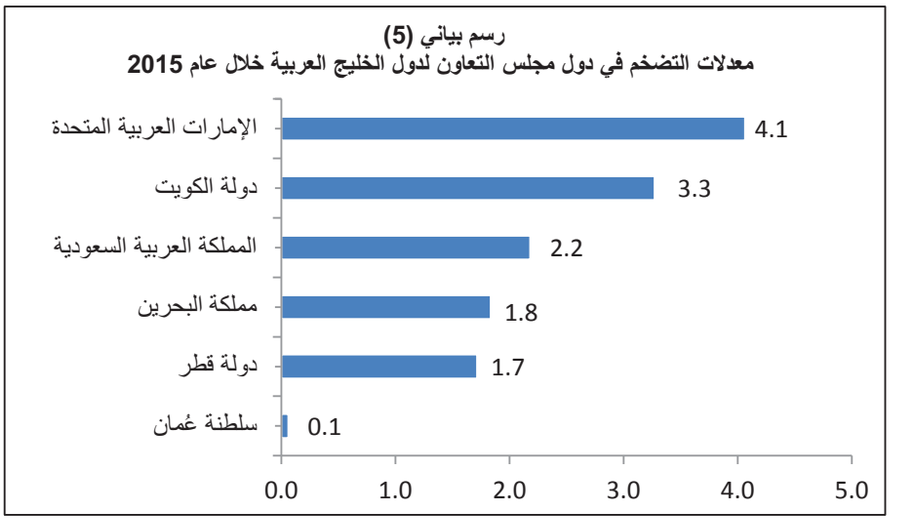

المصدر: الجهات الوطنية الرسمية.

٢- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة(*):

يوضح (جدول ٦) تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب الأقسام الرئيسية، خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٥) في دولة الكويت. وتشير بيانات ذلك الجدول إلى ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو ٣% خلال عام ٢٠١٥، وذلك بعد أن بلغ نحو ٢,٤% خلال عام ٢٠١٤.

رسم بياني (6)
معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة (%)

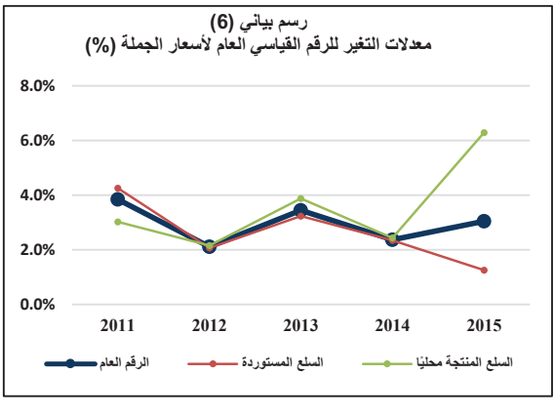

(*) قامت الإدارة المركزية للإحصاء في يونيو ٢٠١٢ بتحديث الرقم القياسي العام لأسعار الجملة واحتسابه على أساس سنة ٢٠٠٧ بعد أن كان يحتسب على أساس سنة ١٩٨٠، وقد شمل هذا التحديث إضافة إلى تحديث سنة الأساس تحديث الأوزان الترجيحية المستخدمة وسلة السلع وتصنيف السلع وعينة المصادر واستمارة البحث.

ويُستدَل من تحليل التطورات التي شهدتها أسعار الجملة على ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٣٥,٦% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو ٦,٣% خلال عام ٢٠١٥، وذلك بعد أن بلغ نحو ٢,٤% خلال عام ٢٠١٤، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تباطأ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٦٤,٤% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ١,٣%، وذلك بعد أن بلغ نحو ٢,٤% خلال العام ٢٠١٤.

جدول (٦)
تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة
سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

البيـــان	الأوزان الترجيحية	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	معدل التغير% ٢٠١٤	معدل التغير% ٢٠١٥
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	١٠٠٠,٠٠	١٢٢,٢	١٢٥,١	١٢٨,٩	٢,٤	٣,٠
– بحسب الأقسام الرئيسية:						
* الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٤٤,٩	١٤٤,٣	١٤٧,٠	١٥٠,٤	١,٩	٢,٢
* استغلال المحاجر	٣,٢	١١١,٥	١٠٥,٣	١١٠,١	٥,٥-	٤,٥
* الصناعات التحويلية	٩٠٠,٢	١٢٢,٤	١٢٥,٦	١٢٩,٥	٢,٦	٣,٢
* توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه	٥١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
– الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	٦٤,٤	١٢٣,٧	١٢٦,٦	١٢٨,٢	٢,٤	١,٣
– الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا	٣٥,٦	١١٩,٥	١٢٢,٤	١٣٠,١	٢,٤	٦,٣

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثالثًا– السكان والقوى العاملة:

تُشير البيانات المتوافرة (جدول ٧، ورسم بياني ٧) إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في عام ٢٠١٥ قد بلغ نحو ٣,٦% مقارنةً بنمو معدله ٣,٢% في عام ٢٠١٤، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٤,٢٣٩ ملايين نسمة مقابل نحو ٤,٠٩٢ ملايين في نهاية عام ٢٠١٤.

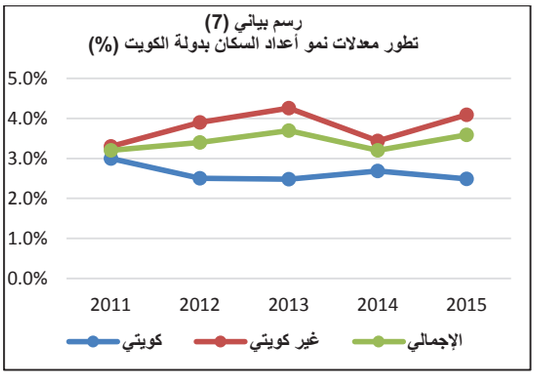

ويُعزى الجانب الأكبر (٧٨,٤%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين الذين وصل عددهم في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢,٩٣١ مليون نسمة مقابل نحو ٢,٨١٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤، وبمعدل نمو بلغ نحو ٤,١% (٣,٤% في عام ٢٠١٤). أما معدل نمو أعداد السكان الكويتيين في عام ٢٠١٥ فقد بلغ نحو ٢,٥% (٢,٧% في عام ٢٠١٤)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ١,٣٠٨ مليون نسمة مقابل نحو ١,٢٧٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، انخفضت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان في نهاية عام ٢٠١٥ بدرجة طفيفة، لتصل إلى نحو ٣٠,٨% مقابل نحو ٣١,٢% في نهاية عام ٢٠١٤. وفي مقابل ذلك، ارتفعت وبدرجة طفيفة نسبة أعداد السكان غير الكويتيين في جملة السكان لتصل إلى نحو ٦٩,٢% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ٦٨,٨% في نهاية العام السابق.

جدول (٧)

تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
السكان:			
١) الكويتيون:	**١٢٤٢٤٩٠**	**١٢٧٥٨٥٧**	**١٣٠٧٦٠٥**
معدل التغير (%)	٢,٥	٢,٧	٢,٥
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٣١,٣	٣١,٢	٣٠,٨
٢) غير الكويتيين:	**٢٧٢٢٥٣٢**	**٢٨١٦١٣٦**	**٢٩٣١٤٠١**
معدل التغير (%)	٤,٣	٣,٤	٤,١
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	٦٨,٧	٦٨,٨	٦٩,٢
٣) جملة السكان: (١ + ٢)	**٣٩٦٥٠٢٢**	**٤٠٩١٩٩٣**	**٤٢٣٩٠٠٦**
معدل التغير (%)	٣,٧	٣,٢	٣,٦
الأهمية النسبية لأقل من ١٥ عام (%)	٢١,٥	٢١,٢	٢٠,٦
الأهمية النسبية من ١٥ إلى أقل من ٦٠ عام (%)	٧٤,٩	٧٥,٠	٧٥,٥
الأهمية النسبية ٦٠ عام فأكثر (%)	٣,٦	٣,٨	٣,٩

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كلٍ من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد ارتفعت نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (ذوي الأعمار من ١٥ عامًا إلى أقل من ٦٠ عامًا) في جملة السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو ٧٥,٥% في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل ٧٥% في نهاية عام ٢٠١٤.

رسم بياني (8)
توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي 2014 و2015

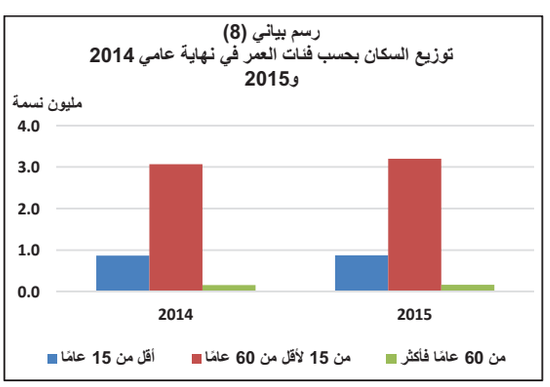

واتساقًا مع ذلك، انخفضت مؤشرات الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو ٦٤٧ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٦٦٦ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٤ (جدول ٨).

وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد انخفض ذلك المؤشر ليبلغ نحو ٢٠٠٠ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢٠٢١ فردًا في نهاية عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل أكبر (٣,٢%) من معدل زيادة أعداد السكان الكويتيين (خارج قوة العمل) (٢,١%) في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق. وفي ذات الاتجاه، انخفض مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو ٣٨٤ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٧١ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل أكبر (٥,١%) من معدل زيادة أعداد السكان غير الكويتيين (خارج قوة العمل) (١,٥%) في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق.

جدول (٨)

تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيـــان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
معدلات الإعالة			
(لكل ١٠٠٠ فرد من القوى العاملة):			
١) الكويتيون	٢٠٢٩	٢٠٢١	٢٠٠٠
٢) غير الكويتيين	٣٨٩	٣٨٤	٣٧١
٣) جملة السكان	**٦٧٢**	**٦٦٦**	**٦٤٧**

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

جدول (٩)

تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيـــان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القوى العاملة:			
١) الكويتيون:	**٤١٠٢٥٤**	**٤٢٢٣٢٥**	**٤٣٥٩٠٤**
معدل التغير (%)	٢,٧	٢,٩	٣,٢
الأهمية النسبية للجملة (%)	١٧,٣	١٧,٢	١٦,٩
٢) غير الكويتيين:	**١٩٦٠٧٤٧**	**٢٠٣٤٢٧٣**	**٢١٣٨١٦٣**
معدل التغير (%)	٣,٤	٣,٧	٥,١
الأهمية النسبية للجملة (%)	٨٢,٧	٨٢,٨	٨٣,١
٣) جملة القوى العاملة: (١ + ٢)	**٢٣٧١٠٠١**	**٢٤٥٦٥٩٨**	**٢٥٧٤٠٦٧**
معدل التغير (%)	٣,٣	٣,٦	٤,٨

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٥، تشير البيانات المتوافرة (جدول ٩) إلى زيادة معدل نمو إجمالي القوى العاملة ليبلغ نحو ٤,٨% لعام ٢٠١٥ بعد أن بلغ نحو ٣,٦% لعام ٢٠١٤، ليصـــل ذلك الإجمالي إلى نحو ٢,٥٧٤ مليونًا مقارنةً بنحو ٢,٤٥٧ مليونًا في نهاية العام الســـابق. وتُعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليبلغ نحو ٥,١% لعام ٢٠١٥ مقابل نحو ٣,٧% لعام ٢٠١٤، لتصـــل تلك الأعداد إلى نحو ٢,١٣٨ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٢,٠٣٤ مليونًا في نهاية العام الســـابق. وكذلك ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية ليبلغ نحو ٣,٢% لعام ٢٠١٥ مقابل ٢,٩% لعام ٢٠١٤، لتصـــل تلك الأعداد إلى نحو ٤٣٦ ألف في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٤٢٢ ألف في نهاية العام السابق.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٥ (جدول ١٠)، فقد استحوذت أنشطة الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية على نحو ٤٧% من إجمالي تلك العمالة مقابل نحو ٤٤,٨% في نهاية عام ٢٠١٤، ثم الأنشطة المرتبطة بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٨,٧%، ثم التشييد والبناء بنسبة ١٤,٢%. أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٥، فقد تركزت تلك العمالة أيضًا في الأنشطة المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية (٧٧,٢%)، ثم التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال (٥,٩%)، والتجارة والمطاعم والفنادق (٥,٧%).

جدول (١٠)

التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (%)

(نهاية الفترة)

أقسام النشاط الاقتصادي	٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥		
	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة
الزراعة والصيد	٠,١	١,٨	١,٥	٠,٢	٢,٤	٢,١	٠,٢	٢,٩	٢,٤
المناجم والمحاجر	١,٣	٠,١	٠,٣	١,٤	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١
الصناعات التحويلية	١,٧	٥,٩	٥,٢	٢,٢	٦,٦	٥,٩	١,٤	٦,٤	٥,٦
الكهرباء والغاز والماء	٣,٥	٠,١	٠,٧	٣,٥	٠,١	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التشييد والبناء	٣,١	١٠,٤	٩,٢	٥,٥	١٥,٧	١٣,٩	٥,٢	١٦,٠	١٤,٢
التجارة والمطاعم والفنادق	٣,٩	١٧,٩	١٥,٤	٥,٨	٢١,٥	١٨,٨	٥,٧	٢١,٤	١٨,٧
النقل والتخزين والمواصلات	٢,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٠	٣,٣	٣,١	١,٠	٣,٠	٢,٦
التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال	٥,٧	٥,٤	٥,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٤	٥,٩	٦,٥	٦,٤
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	٦٨,٩	٤١,٦	٤٦,٣	٦٨,٠	٤٠,١	٤٤,٨	٧٧,٢	٤٠,٨	٤٧,٠
غير مبين	٩,٧	١٣,٨	١٣,١	٥,٠	٣,٨	٤,٠	٣,٣	٢,٩	٣,٠
الإجمـالـي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول ١١، ورسم بياني ٩) إلى زيادة مجموع أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل ٦,١% خلال عام ٢٠١٥، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو ٥٦,٨% في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٥٧,٦% في نهاية عام ٢٠١٥ (نحو ٩٣,٨% غير كويتي ونحو ٦,٢% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص).

وفيما يتعلق بمعدل نمو أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي، فقد بلغ نحو ٤,٤% لعام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي واكبه تراجع طفيف في الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة من نحو ١٨,٥% في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٨,٤% في نهاية عام ٢٠١٥ (نحو ٦٩,٩% كويتي ونحو ٣٠,١% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). وفي مقابل ذلك، انخفض مجموع أعداد المتعطلون في نهاية عام ٢٠١٥ بنحو ٢٨,١% مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لتلك الأعداد في إجمالي القوى العاملة ليصل إلى نحو ١,١% (نحو ٦٠% غير كويتي ونحو ٤٠% كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ١,٧% في نهاية العام السابق.

رسم بياني (9)
الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام 2015 (% من الإجمالي)

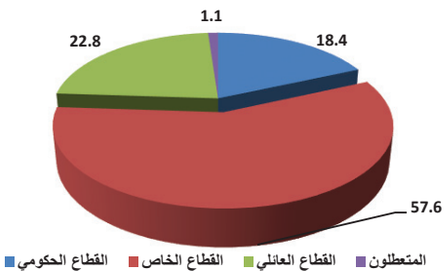

القوى العاملة بالقطاع الخاص لعام 2015 (% من الإجمالي)

القوى العاملة بالقطاع الحكومي لعام 2015 (% من الإجمالي)

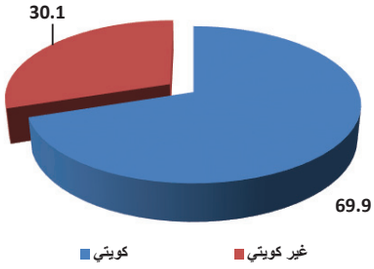

جدول (١١)

التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع (%)

(نهاية الفترة)

القطاع	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القطاع الحكومي	**١٨,٨**	**١٨,٥**	**١٨,٤**
كويتي	١٣,١	١٣,٠	١٢,٩
غير كويتي	٥,٧	٥,٥	٥,٥
القطاع الخاص	**٥٥,٢**	**٥٦,٨**	**٥٧,٦**
كويتي	٣,٧	٣,٦	٣,٦
غير كويتي	٥١,٥	٥٣,٢	٥٤,٠
القطاع العائلي	**٢٤,٢**	**٢٣,٠**	**٢٢,٨**
كويتي	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غير كويتي	٢٤,٢	٢٣,٠	٢٢,٨
المتعطلون	**١,٨**	**١,٧**	**١,١**
كويتي	٠,٥	٠,٤	٠,٥
غير كويتي	١,٣	١,٢	٠,٧
إجمالي القوى العاملة	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**
كويتي	١٧,٣	١٧,٢	١٦,٩
غير كويتي	٨٢,٧	٨٢,٨	٨٣,١

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

شهد عام ٢٠١٥ العديد من التطورات والمستجدات النقدية والمصرفية التي تعكس في مجملها استمرار جهود بنك الكويت المركزي في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية والمتابعة الحثيثة لمستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانب آخر. ويأتي ذلك لضمان ترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بما يوفر الأجواء الداعمة لمسيرة الاقتصاد الوطني نحو النمو والتطور.

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على ترسيخ وتكريس تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية التي تمثل المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، قرر بنك الكويت المركزي إجراء رفع واحد في سعر الخصم لديه بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى نحو ٢,٢٥% قرب نهاية عام ٢٠١٥. ويهدف هذا الرفع إلى توفير المناخات المؤاتية لتمكين قطاعات الاقتصاد الوطني من تجاوز تحديات المرحلة الحالية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وجاءت التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٥ لتعكس جهود بنك الكويت المركزي في مجال المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك وفقًا لسياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٧. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت. وتشير تلك التطورات إلى أن الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٥ قد بلغ ما نسبته ٣,٧% في حين كان تحرك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى ضمن هوامش أوسع، فقد بلغ الفرق ما نسبته ٢٠,٢% مقابل الفرنك السويسري، و١٤% مقابل اليورو، و٨,٨% مقابل الجنيه الإسترليني، و٧,٣% مقابل الين الياباني.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تباطؤ وتيرة النمو في كل من عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليبلغ ما نسبته ١,٢% بنهاية عام ٢٠١٥، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٥ ليبلغ ما نسبته ١,٣% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٤.

إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بنهاية عام ٢٠١٥ إلى نمو بنحو ٨,٠%.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٥، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

١- تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٥ تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يعزز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيّما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

فعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق (جدول ١٢)، فيُلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ١٠,٥ فلوس ومعدله ٣,٦%. كما سجل سعر صرف الدولار الأمريكي خلال ذات الفترة ارتفاعًا مقابل كلٍّ من اليورو بما نسبته ١١,٠%، والجنيه الإسترليني بما نسبته ٤,٥%، والفرنك السويسري بما نسبته ٠,١%، والين الياباني بما نسبته ٠,٠٢%.

رسم بياني (١٠)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
(نهاية الفترة) خلال عام ٢٠١٥

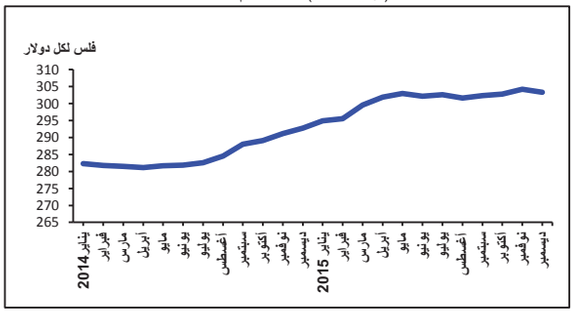

جدول (١٢)
تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق

نهاية الفترة	دينار كويتي (*)	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
٢٠١٤	٢٩٢,٨٠٠	٠,٨٢١	١٢٠,٣	٠,٩٨٧	٠,٦٤٢
٢٠١٥	٣٠٣,٣٠	٠,٩١١	١٢٠,٣٣	٠,٩٨٨	٠,٦٧١
التغير	١٠,٥	٠,٠٩	٠,٠٢٥	٠,٠٠١	٠,٠٢٩
معدل التغير (%)	٣,٦	١١,٠	٠,٠٢	٠,١	٤,٥

المصدر: بنك الكويت المركزي.
(*) بالفلس.

وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام ٢٠١٥ كانت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو ٣,٧%. أما مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فتشير البيانات إلى تقلبات ملموسة، حيث وصلت إلى معدلات بلغت ٢٠,٢% مقابل الفرنك السويسري، و١٣,٩% مقابل اليورو، و٨,٨% مقابل الجنيه الإسترليني، و٧,٣% مقابل الين الياباني (جدول ١٣).

جدول (١٣)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام ٢٠١٥

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
دينار كويتي (فلس)	٣٠٤,٤	٢٩٣,٦	١٠,٨	٣,٦٨
جنيه إسترليني	٠,٦٨٤	٠,٦٢٩	٠,٠٥٦	٨,٨٣
اليورو	٠,٩٥٣	٠,٨٣٧	٠,١١٦	١٣,٨٦
فرنك سويسري	١,٠٣١	٠,٨٥٨	٠,١٧٤	٢٠,٢٣
ين ياباني	١٢٥,٦	١١٧,١	٨,٥٤٥	٧,٣٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- تطورات عرض النقد:

تُشير البيانات (جدول ١٤، ورسم بياني ١١) إلى تباطؤ وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٥، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليصل إلى نحو ٣٤٣٩٢,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ محققًا ارتفاعًا قيمته نحو ٤١٩,٥ مليون دينار ونسبته ١,٢%، وذلك بعد ارتفاع قيمته ١١٠٥,٧ ملايين دينار ونسبته ٣,٤% في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول (١٤)

تطور إجماليات عرض النقد

(مليون دينار)

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	تغير نهاية عام ٢٠١٥ عن نهاية العام السابق	
			قيمة	التغير%
الكتلة النقدية (ن١)	٩٦٠٥,٢	٩٢٤٤,٠	-٣٦١,٢	-٣,٨
ومنها: النقد المتداول	١٤٩٢,٦	١٤٩٦,٥	٣,٩	٠,٣
شبه النقد	٢٤٣٦٧,٥	٢٥١٤٨,١	٧٨٠,٧	٣,٢
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	٢١٤٧٦,٠	٢١٥٥٧,٣	٨١,٣	٠,٤
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٨٩١,٤	٣٥٩٠,٨	٦٩٩,٤	٢٤,٢
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢)	٣٣٩٧٢,٦	٣٤٣٩٢,١	٤١٩,٥	١,٢
الودائع لدى شركات الاستثمار(*)	٢٠,٠	٣٥,٥	١٥,٦	٧٨,١
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن٣)	٣٣٩٩٢,٦	٣٤٤٢٧,٧	٤٣٥,١	١,٣

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) التي تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.

رسم بياني (١١)

تطورات عرض النقد (ن٢)

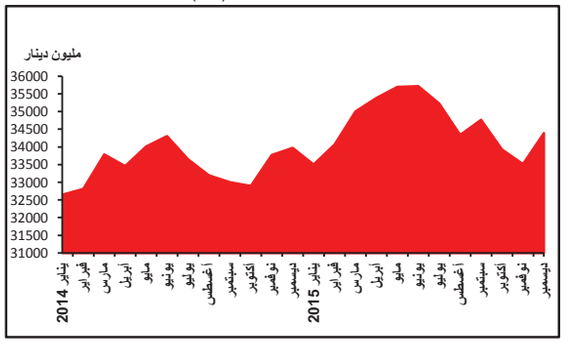

وجاء النمو المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) خلال عام ٢٠١٥ محصلةً للارتفاع في شبه النقد بما قيمته ٧٨٠,٧ مليون دينار ونسبته ٣,٢% من جهة، والانخفاض في الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٣٦١,٢ مليون دينار وبنسبة ٣,٨% من جهة أخرى.

وجاء الارتفاع الذي شـهده شـبه النقد خلال عام ٢٠١٥ نتيجةً للارتفاع في كل من أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية بالعملات الأجنبية بما قيمته ٦٩٩,٤ مليــون دينار ونسبـته ٢٤,٢%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم المُحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحـت الطلـب) لـدى تلـك البنوك بنحو ٨١,٣ مليون دينار وبنسبة ٠,٤% (جدول ١٥).

جدول (١٥)

أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٥

(القيمة بالمليون دينار، نهاية الفترة)

البيـان	٢٠١٤	٢٠١٥	تغير نهاية عام ٢٠١٥ عن نهاية العام السابق	
			القيمة	التغير (%)
الودائع الدينارية	٢٩٥٨٨,٦	٢٩٣٠٤,٩	-٢٨٣,٧	-١,٠
تحت الطلب	٨١١٢,٦	٧٧٤٧,٦	-٣٦٥,٠	-٤,٥
الادخار	٤٨٣٨,٣	٤٦١٥,٠	-٢٢٣,٣	-٤,٦
لأجل	١٦٦٣٧,٧	١٦٩٤٢,٣	٣٠٤,٦	١,٨
شهادات الإيداع	-	-	-	-
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٨٩١,٤	٣٥٩٠,٨	٦٩٩,٤	٢٤,٢
الإجمالي	٣٢٤٨٠,٠	٣٢٨٩٥,٧	٤١٥,٦	١,٣

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٥، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد – وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلٍّ من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة (الجدولان ١٦ و١٧) – إلى أن الزيادة المشار إليها آنفًا في عرض النقد (ن٢) خلال عام ٢٠١٥، قد جاءت محصلةً للارتفاع في صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة بنحو ٨٠٨,٥ ملايين دينار وبنسبة ٤,٦% من جهة، وانخفاض صافي الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو ٣٣٨,٠ مليون دينار وبنسبة ٢,١% من جهة أخرى.

وجاءت الزيادة المشار إليها في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية محصلة لعدد من التطورات في العناصر المكونة للموجودات والمطلوبات المحلية لتلك الجهات، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها وذلك على النحو التالي:

- ارتفاع أرصدة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٥ بما قيمته ٢٤٧٠,٨ مليون دينار وبنسبة ٧,٦% عن نهاية العام السابق، وقد أحدثت هذه الزيادة في المطالب على القطاع الخاص أثرًا توسعيًا على نمو عرض النقد (ن٢).

- ارتفاع صافي المطالب على الحكومة بما قيمته ٨١٣,٦ مليون دينار ونسبته ١٨,٧%، والذي جاء نتيجةً لارتفاع كلٌّ من صافي مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ٥٧٦,٠ مليون دينار وبما نسبته ١٥,٥%، وصافي مطالب البنك المركزي على الحكومة بنحو ٢٣٧,٦ مليون دينار وبما نسبته ٣٨,٦%، مما أحدث أثرًا انكماشيًا على نمو عرض النقد (ن٢).

جدول (١٦)
العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)
(القيمة بالمليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤	٢٠١٥	التغير		المساهمة في معدل نمو عرض النقد (%)*
			قيمة	(%)	
عرض النقد (ن٢)	٣٣٩٧٢,٦	٣٤٣٩٢,١	٤١٩,٥	١,٢	١,٢
صافي الموجودات المحلية:	١٧٦٤٩,١	١٨٤٥٧,٥	٨٠٨,٥	٤,٦	٢,٤
المطالب على الحكومة (صافي):	٤٣٣٩,٧	٥١٥٣,٢	٨١٣,٦	١٨,٧	٢,٤-
البنك المركزي (صافي)	٦١٦,٣	٨٥٣,٩	٢٣٧,٦	٣٨,٦	٠,٧-
مطالب على الحكومة	-	-	-	-	-
حسابات الحكومة	٦١٦,٣	٨٥٣,٩	٢٣٧,٦	٣٨,٦	٠,٧-
البنوك المحلية (صافي):	٣٧٢٣,٤	٤٢٩٩,٤	٥٧٦,٠	١٥,٥	١,٧-
مطالب على الحكومة:	١٥٦٢,٦	١٥٧٩,٦	١٧,٠	١,١	-
سندات شراء المديونية	-	-	-	-	-
أدوات الدين العام	١٥٦٢,٦	١٥٧٩,٦	١٧,٠	١,١	-
ودائع الحكومة	٥٢٨٦,٠	٥٨٧٩,٠	٥٩٢,٩	١١,٢	١,٧-
المطالب على القطاع الخاص:	٣٢٧٠٥,٩	٣٥١٧٦,٧	٢٤٧٠,٨	٧,٦	٧,٣
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٣٠٧٣٦,٦	٣٣٢٠٩,٦	٢٤٧٣,٠	٨,٠	٧,٣
استثمارات محلية أخرى	١٩٦٩,٣	١٩٦٧,١	٢,٢-	٠,١-	-
البنود الأخرى (صافي)	١٠٧١٧,٢	١١٥٦٥,٩	٨٤٨,٨	٧,٩	٢,٥-
صافي الموجودات الأجنبية:	١٥٩٧١,٤	١٥٦٣٣,٤	٣٣٨,٠-	٢,١-	١,٠-
البنك المركزي	٨٥٨٨,٢	٧٧٧٤,٧	٨١٣,٥-	٩,٥-	٢,٤-
البنوك المحلية	٧٣٨٣,٢	٧٨٥٨,٧	٤٧٥,٥	٦,٤	١,٤

- المصدر: بنك الكويت المركزي.
* تُعتبر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشي على نمو عرض النقد (ن٢)، في حين تُعتبر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن٢).

وجاء الانخفاض المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية (جدول ١٧) محصلةً للانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو ٨١٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٩,٥% من جهة، والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو ٤٧٥,٥ مليون دينار وبنسبة ٦,٤% من جهة أخرى.

أما الانخفاض المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي فقد جاء نتيجةً للانخفاض في كل من إجمالي الموجودات الأجنبية (بما يعادل ٧٩٧,١ مليون دينار وبنسبة ٩,٣%)، وإجمالي المطلوبات الأجنبية (بما يعادل ١٦,٥ مليون دينار وبنسبة ١٩٥,٩%). وفي المقابل، جاء الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية نتيجةً لارتفاع إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل ٨٧٠,٩ مليون دينار وبنسبة ٧,٥%) بما يفوق الارتفاع في إجمالي مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل ٣٩٥,٤ مليون دينار وبما نسبته ٩,٢%).

جدول (١٧)
صافي الموجودات الأجنبية المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

البيـان	نهاية عام ٢٠١٤			نهاية عام ٢٠١٥			التغير	
	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	قيمة	(%)
البنك المركزي	٨٥٩٦,٦	٨,٤	٨٥٨٨,٢	٧٧٩٩,٥	٢٤,٩	٧٧٧٤,٦	٨١٣,٥-	٩,٥-
البنوك المحلية	١١٦٨٠,٦	٤٢٩٧,٤	٧٣٨٣,٢	١٢٥٥١,٥	٤٦٩٢,٨	٧٨٥٨,٧	٤٧٥,٥	٦,٤
الإجمالي	**٢٠٢٧٧,٢**	**٤٣٠٥,٨**	**١٥٩٧١,٤**	**٢٠٣٥١,٠**	**٤٧١٧,٧**	**١٥٦٣٣,٣**	**٣٣٨,٠-**	**٢,١-**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣- تطور الائتمان المصرفي:

تشـير البيانات (جدول ١٨) إلى ارتفاع أرصـدة الجزء النقدي المسـتخدم من التسـهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصـــادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته ٢٤٧٣,٠ مليون دينار ونسـبته ٨,٠%، لتصـل إلى نحو ٣٣٢٠٩,٦ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٣٠٧٣٦,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، بعد أن سـجلت تلك الأرصـدة ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٤ بلغت قيمته ١٨٢٥,٢ مليون دينار ونسبته ٦,٣%.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته ٤١,٧% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وتفيد تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجّهة إلى كلٍّ من القروض المقسطة (بما قيمته ١٢٢٧,٧ مليون دينار ونسبته ١٥,١%)، وأرصدة التسهيلات لشراء الأوراق المالية (بما قيمته ١٧١,٧ مليون دينار ونسبته ٦,١%) من جهة، وانخفاض الأرصدة الموجهة إلى القروض الاستهلاكية (بما قيمته ٣,٩ مليون دينار ونسبته ٠,٣%) من جهة أخرى. واستحوذت التسهيلات الشخصية بذلك على نحو ١٣٨٢,٢ مليون دينار أو نحو ٥٥,٩% من الزيادة في إجمالي التسهيلات الائتمانية.

وجاء باقي الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية محصلةً للارتفاع في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلٍّ من قطاع الصناعة (بقيمة ٢٩٣,٠ مليون دينار وبنسبة ١٦,٨%)، وقطاع التجارة (بقيمة ٢٦٨,١ مليون دينار وبنسبة ٩,٤%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بقيمة ٢٣٦,٤ مليون دينار وبنسبة ٥٧,٣%)، وقطاع العقار (بقيمة ١٥٩,٥ مليون دينار وبنسبة ٢,٠%)، وقطاع "أخرى" (بقيمة ١٠٩,٠ ملايين دينار وبنسبة ٥,٤%)، وقطاع الإنشاء (بقيمة ٤٧,٠ مليون دينار وبنسبة ٢,٥%)، وقطاع الخدمات العامة (بقيمة ٣٣,٩ مليون دينار وبنسبة ٥٠,١%) من جهة، والانخفاض في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلٍّ من قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بقيمة ٥٦,٠ مليون دينار وبنسبة ٤,٠%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة ٠,٢ مليون دينار وبنسبة ١,٤%) من جهةٍ أخرى.

جدول (١٨)

تطور أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

القطـــــاع	الرصيـد في نهاية عام		تغيـر نهاية عام ٢٠١٥ عن نهاية العام السابق	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمـة	التغير (%)
التجارة	٢٨٤٦,٦	٣١١٤,٨	٢٦٨,١	٩,٤
الصناعة	١٧٤٢,٨	٢٠٣٥,٨	٢٩٣,٠	١٦,٨
الإنشاء	١٩٠٦,٣	١٩٥٣,٣	٤٧,٠	٢,٥
الزراعة وصيد الأسماك	١٤,٦	١٤,٤	-٠,٢	-١,٤
المؤسسات المالية (غير البنوك)	١٣٩٨,٤	١٣٤٢,٤	-٥٦,٠	-٤,٠
التسهيلات الشخصية:	١٢٤٥٣,١	١٣٨٣٥,٣	١٣٨٢,٢	١١,١
- القروض الاستهلاكية	١١٩٩,٠	١١٩٥,٢	-٣,٩	-٠,٣
- القروض المُقسطة	٨١١١,٨	٩٣٣٩,٤	١٢٢٧,٧	١٥,١
- شراء أوراق مالية	٢٨١٨,١	٢٩٨٩,٧	١٧١,٧	٦,١
- أخرى	٣٢٤,٢	٣١٠,٩	-١٣,٣	-٤,١
العقار	٧٨٨٩,٣	٨٠٤٨,٨	١٥٩,٥	٢,٠
النفط الخام والغاز	٤١٢,٨	٦٤٩,٢	٢٣٦,٤	٥٧,٣
الخدمات العامة	٦٧,٨	١٠١,٧	٣٣,٩	٥٠,١
أخرى	٢٠٠٤,٩	٢١١٣,٩	١٠٩,٠	٥,٤
المجموع	٣٠٧٣٦,٦	٣٣٢٠٩,٦	٢٤٧٣,٠	٨,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة (جدول ١٩) عن اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال عام ٢٠١٥ إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام المذكور. وتتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُستدَل من البيانات المتوافرة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد ارتفعت في نهاية عام ٢٠١٥ بما قيمته ٢٨٢٥,٨ مليون دينار ونسبته ١٦,١% لتصل إلى نحو ٢٠٣٦٠,٨ مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته ١٧٥٣٥,٠ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

وجاء ذلك الارتفاع محصلةً للارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة ضمن كلٍّ من قطاع العقار (بما قيمته ١٣٠٧,١ ملايين دينار ونسبته ٢٧,٥%)، وقطاع التسهيلات الشخصية (بما قيمته ١١٤١,٣ مليونًا ونسبته ٢٢,٥%)، وقطاع "أخرى" (بما قيمته ٢٦٤,٨ مليون دينار ونسبته ٢٥,٩%)، وقطاع التجارة (بما قيمته ١٩٧,٨ مليون دينار ونسبته ٧,٩%) وقطاع النفط الخام والغاز (بما قيمته ٥٩,٩ مليون ونسبته ١١,٧%)، وقطاع الصناعة (بما قيمته ٤٠,٣ مليون دينار ونسبته ٤,١%)، وقطاع الخدمات العامة (بما قيمته ٢٥,١ مليون دينار ونسبته ٩,٩%) من جهة، والانخفاض في اتفاقيات التسهيلات الممنوحة لكلٍّ من قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بما قيمته ١٦٢,٩ مليون دينار ونسبته ١٢,١%)، وقطاع الإنشاء (بما قيمته ٧٧,٨ مليون دينار ونسبته ٧,٢%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بما قيمته ٠,٠٣ مليون دينار ونسبته ٠,٤%) من جهةٍ أخرى.

جدول (١٩)

تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين

(القيمة بالمليون دينار)

القطـــــاع	الرصيـد في نهاية عام		تغيـر نهاية عام ٢٠١٥ عن نهاية العام السابق	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمـة	التغير (%)
التجارة	٢٥٠٣,١	٢٧٠٠,٩	١٩٧,٨	٧,٩
الصناعة	٩٩٣,٠	١٠٣٣,٤	٤٠,٣	٤,١
الإنشاء	١٠٧٧,٣	٩٩٩,٦	٧٧,٨-	٧,٢-
الزراعة وصيد الأسماك	٧,٤٤	٧,٤٠	٠,٠٣-	٠,٤-
المؤسسات المالية (غير البنوك)	١٣٤٣,٤	١١٨٠,٥	١٦٢,٩-	١٢,١-
التسهيلات الشخصية:	٥٠٧٢,٩	٦٢١٤,٣	١١٤١,٣	٢٢,٥
– القروض الاستهلاكية	٨١١,٧	٧٩٠,٥	٢١,٢-	٢,٦-
– أخرى	٤٢٦١,٣	٥٤٢٣,٨	١١٦٢,٥	٢٧,٣
العقار	٤٧٤٩,٠	٦٠٥٦,١	١٣٠٧,١	٢٧,٥
النفط الخام والغاز	٥١٣,٥	٥٧٣,٤	٥٩,٩	١١,٧
الخدمات العامة	٢٥٤,٨	٢٧٩,٩	٢٥,١	٩,٩
أخرى	١٠٢٠,٥	١٢٨٥,٣	٢٦٤,٨	٢٥,٩
المجموع	١٧٥٣٥,٠	٢٠٣٣٠,٧	٢٧٩٥,٧	١٥,٩

المصدر : بنك الكويت المركزي.

رسم بياني (١٢)

تمويل الواردات الكويتية عن طريق البنوك المحلية

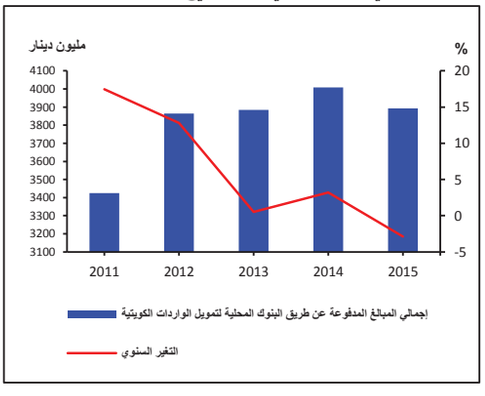

وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات (الرسم البياني ١٢) إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد انخفض بنحو ١١٥,٦ مليون دينار وبنسبة ٢,٩%، ليبلغ نحو ٣٨٩٣,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤٠٠٨,٨ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

وجاء الانخفاض المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ محصلةً لانخفاض قيمة التمويل بكلٍ من الين الياباني (من نحو ٤٩٣,٢ مليون دينار إلى نحو ٢٩٦,٦ مليون دينار)، واليورو (من نحو ٣٣٧,٤ مليون دينار إلى نحو ٢٨٤,٨ مليون دينار)، والفرنك السويسري (من نحو ٤,٨ مليون دينار إلى نحو ٤,٢ مليونًا) هذا من جهة، وارتفاع قيمة ذلك التمويل للواردات بكل من الدولار الأمريكي (من نحو ٢٢٠٥,٦ ملايين دينار إلى نحو ٢٢٩٦,٩ مليون دينار)، ومجموعة العملات الأخرى (من نحو ٩٣٨,٤ مليون دينار إلى نحو ٩٧٢,٤ مليون دينار)، والجنيه الإسترليني (من نحو ٢٩,٣ مليون دينار إلى نحو ٣٨,٣ مليون دينار) من جهةٍ أخرى خلال نفس الفترة.

ونتيجةً لذلك، انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكلٍ من الين الياباني (من ١٢,٣% إلى ٧,٦%)، واليورو (من ٨,٤% إلى ٧,٣%)، وارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بالدولار الأمريكي (من ٥٥,٠% إلى ٥٩,٠%)، ومجموعة العملات الأخرى (من ٢٣,٤% إلى ٢٥,٠%)، والجنيه الإسترليني (من ٠,٧% إلى ١,٠%) بينما استقرت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بالفرنك السويسري عند نحو ٠,١% في نهاية عام ٢٠١٥.

٤- تطور أسعار الفائدة المحلية:

ضمن إطار متابعة بنك الكويت المركزي لتطورات مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي من جهة، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم لديه بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥ عن مستواه البالغ ٢,٠% خلال عام ٢٠١٤. حيث كان آخر تغيير أجراه بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣ نزولاً بما مقداره ٥٠ نقطة أساس ليبلغ معدل الخصم ٢,٠%، وهو أدنى مستوى تاريخي لسعر الخصم (جدول ٢٠).

كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٥ في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ ٣٠ مارس ٢٠٠٨، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية تُضاف إلى سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية) فإنها تُمنَح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بندًا ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبّق كل خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبّق عند المراجعة متماشيًا مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى أن لا يتجاوز مقدار التغيير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادة أو نقصانًا عن سعر الفائدة المطبّق بمقتضى عقد القرض قبل التغيير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

جدول (٢٠)

تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي (% سنويًا)

نهاية لفترة	الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي			
	سعر الخصم	معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة	معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة	القروض الاستهلاكية
	المعدل	المعدل	المعدل	
٢٠١١	٢,٥٠	٥,٠٠	٦,٥٠	٥,٥٠
٢٠١٢	٢,٠٠	٤,٥	٦,٠٠	٥,٠٠
٢٠١٣	٢,٠٠	٤,٥	٦,٠٠	٥,٠٠
٢٠١٤	٢,٠٠	٤,٥	٦,٠٠	٥,٠٠
٢٠١٥	٢,٢٥	٤,٧٥	٦,٢٥	٥,٢٥

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وتشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع عام ٢٠١٤ إلى ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع لجميع الآجال بنحو ٠,٠٢٥ نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو ٠,٥٩٤% إلى نحو ٠,٦١٩%)، وبنحو ٠,٠١٠ نقطة مئوية على ودائع استحقاق ٣ شهر (من نحو ٠,٧٧٩% إلى نحو ٠,٧٨٩%). من جهةٍ أخرى، تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال عام ٢٠١٥ مقابل عام ٢٠١٤، لتبلغ على ودائع استحقاق شهر (من نحو ٠,١٥٧% إلى نحو ٠,١٥٤%)، وعلى ودائع استحقاق ٣ أشهر (من نحو ٠,٢٧٧% إلى نحو ٠,٢٦٩%). وفي ضوء ذلك، فقد استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي وإن شهدت بعض الارتفاع في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نهاية عام ٢٠١٤، وذلك على النحو المبيّن في (جدول ٢١)، حيث بلغ الهامش نحو ٠,٤٦٥ نقطة مئوية مقابل نحو ٠,٤٣٧ نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر، ونحو ٠,٥٢٠ نقطة مئوية مقابل نحو ٠,٥٠٢ نقطة مئوية في العام السابق للودائع استحقاق ٣ أشهر خلال الفترة المذكورة. إلى جانب ذلك، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية ارتفاعًا لجميع الآجال خلال عام ٢٠١٥، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٤.

جدول (٢١)

متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الفترة	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل ٣ أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار
	بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي		بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي	
٢٠١٢	٠,٧٣٧	٠,٢٠٨	٠,٥٢٩	٠,٩٨٥	٠,٣٥٣	٠,٦٣٢
٢٠١٣	٠,٥٦٣	٠,١٦٤	٠,٣٩٩	٠,٧٥٠	٠,٢٨٧	٠,٤٦٢
٢٠١٤	٠,٥٩٤	٠,١٥٧	٠,٤٣٧	٠,٧٧٩	٠,٢٧٧	٠,٥٠٢
٢٠١٥	٠,٦١٩	٠,١٥٤	٠,٤٦٥	٠,٧٨٩	٠,٢٦٩	٠,٥٢٠

المصدر : بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد أسعار الفائدة على أدوات الدين العام والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية، فقد استقرت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة عند مستوى ١,٠% لعام ٢٠١٥. كما استقرت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنتان عند مستوى ١,١٢٥% لعام ٢٠١٥. بينما تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق أكثر من سنتين بنسبة ١,٨٧٥% لتبلغ ١,٢٥٠% خلال عام ٢٠١٥ مقابل ٣,١٢٥% للعام السابق. هذا، ولم يُصدِر بنك الكويت المركزي أذونات خزانة خلال عام ٢٠١٥.

وعلى صعيد متوسط أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي، فقد شهدت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق ٣ أشهر ارتفاعًا طفيفًا لتبلغ نحو ٠,٧٥٨٩% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٠,٧٥٠٠% خلال عام ٢٠١٤، كما ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي استحقاق ٦ أشهر لتصل إلى نحو ٠,٨٩٥٨% خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٠,٨٦٣٦% خلال العام السابق.

٥- إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ – إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية. وقام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٥ بطرح ٢٥ إصدارًا من تلك السندات بلغت قيمتها الإسمية نحو ١٢٥٠,٠ مليون دينار (منها ٢٢ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١١٠٠,٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق سنتان بلغت قيمته الإسمية نحو ٥٠,٠ مليون دينار، وإصداران استحقاق ٣ سنوات بلغت قيمتهما الإسمية نحو ١٠٠,٠ مليون دينار). بينما استحق خلال الفترة ذاتها ٢٦ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو ١٣٠٠,٠ مليون دينار (منها ٢٢ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١١٠٠,٠ مليون دينار، وإصداران استحقاق سنتان بلغت قيمتهما الإسمية نحو ١٠٠,٠ مليون دينار، وإصداران استحقاق ٣ سنوات بلغت قيمتهما الإسمية نحو ١٠٠,٠ مليون دينار). وقد ترتّب على ذلك استقرار الرصيد القائم لسندات الخزانة في نهاية عام ٢٠١٥ عند مستواه في نهاية عام ٢٠١٤ والبالغ نحو ١٥٨٧,٣ مليون دينار.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين مختلف الجهات المقتنية للأدوات المذكورة في نهاية عام ٢٠١٥، فتشير البيانات إلى أن الارتفاع الذي شهده إجمالي الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام انعكس من جهة في ارتفاع رصيد مقتنيات البنوك المحلية بما قيمته ١٧,٠ مليون دينار ونسبته ١,١%، وذلك من نحو ١٥٦٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٥٧٩,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، حيث شكّل ذلك الرصيد ما نسبته ٩٩,٥% من الإجمالي في نهاية العام المذكور، ومن جهةٍ أخرى انخفض رصيد مقتنيات الجهات الأخرى من تلك الأدوات بما قيمته ١٧,٠ مليون دينار ونسبته ٦٨,٩%، وذلك من نحو ٢٤,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٧,٧ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول (٢٢)
تطورات أدوات الدين العام
(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الإصدارات:	**١٢١٧,٣**	**١٢١٠,٠**	**١٢٥٠,٠**
أذونات	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سندات	١٢١٧,٢٥	١٢١٠,٠	١٢٥٠,٠
الاستحقاقات:	**١٤٤٥,٠**	**١١٥٠,٠**	**١٣٠٠,٠**
أذونات	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سندات	١٤٤٥,٠	١١٥٠,٠	١٣٠٠,٠
الأرصدة بنهاية الفترة:	**١٥٢٧,٣**	**١٥٨٧,٣**	**١٥٨٧,٣**
أذونات	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سندات	١٥٢٧,٣	١٥٨٧,٣	١٥٨٧,٣

المصدر : بنك الكويت المركزي.

ب – إصدارات سندات البنك المركزي:

في إطار جهوده في مجال إدارة مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار "سندات بنك الكويت المركزي" والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٥ بطرح ٤١ إصدارًا من سنداته بلغ إجمالي قيمتها الإسمية نحو ٥٩٥٠,٠ مليون دينار (منها ٢٩ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٤١٠٠,٠ مليون دينار، و١٢ إصدارًا استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٨٥٠,٠ مليون دينار) (جدول ٢٣).

جدول (٢٣)
تطورات سندات بنك الكويت المركزي
(مليون دينار)

البيـان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الإصـدارات:	**٦٠٩٢,٠**	**٦١٥٠,٠**	**٥٩٥٠,٠**
٣ أشهر	٤٥١٤,٠	٤٦٠٠,٠	٤١٠٠,٠
٦ أشهر	١٥٧٨,٠	١٥٥٠,٠	١٨٥٠,٠
عدد الإصـدارات:	**٤١**	**٤٢**	**٤١**
٣ أشهر	٣١	٣٢	٢٩
٦ أشهر	١٠	١٠	١٢
الاستحقاقات:	**٦١٤٤,٠**	**٦١٢٥,٠**	**٦٠٠٠,٠**
٣ أشهر	٣٨٦٩,٠	٤٦٢٥,٠	٤٣٠٠,٠
٦ أشهر	٢٢٧٥,٠	١٥٠٠,٠	١٧٠٠,٠
عدد الاستحقاقات:	**٤١**	**٤٠**	**٤١**
٣ أشهر	٢٨	٣٠	٣٠
٦ أشهر	١٣	١٠	١١
الأرصدة بنهاية الفترة:	**١٩٠٠,٠**	**١٩٢٥,٠**	**١٨٧٥,٠**
٣ أشهر	١١٧٥,٠	١١٥٠,٠	٩٥٠,٠
٦ أشهر	٧٢٥,٠	٧٧٥,٠	٩٢٥,٠
العدد بنهاية الفترة:	**٣٩**	**٤٤**	**١٠**
٣ أشهر	٢٢	٢٨	٥
٦ أشهر	١٧	١٦	٥

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وفي الوقت ذاته استحق ٤١ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ٦٠٠٠,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ (منها ٣٠ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٤٣٠٠,٠ مليون دينار، و ١١ إصدارًا استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٧٠٠,٠ مليون دينار). ونجم عن هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٥ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٥٠,٠ مليون دينار عن رصيد نهاية عام ٢٠١٤ (من ١٩٢٥,٠ مليون دينار إلى ١٨٧٥,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥).

٦- نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٥، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو ٩٤٥٣٤,٥ مليون دينار مقابل نحو ٨٨٨٨٦,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، بارتفاع قيمته ٥٦٤٨,٥ مليون دينار ونسبته ٦% (جدول ٢٤). وتشير البيانات إلى ارتفاع في الأهمية النسبية لقيمة المعاملات، وعلى وجه الخصوص قيمة المعاملات لأجل أكثر من ليلة ولغاية شهر إلى ما نسبته ٥٧,١% مقابل ما نسبته ٥٣,٧% خلال عام ٢٠١٤، فيما تراجعت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لكلٍ من أجل ليلة واحدة لتصل إلى ما نسبته ٤٠,٨% للإجمالي مقابل ما نسبته ٤٣,٤% خلال عام ٢٠١٤، ولأجل أكثر من شهر ولغاية ٦ أشهر إلى ما نسبته ٢% مقارنةً بأهمية نسبية بلغت ٠,٣%.

جدول (٢٤)

توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية (*)

بحسب فترات الاستحقاق (القيمة بالمليون دينار)

فترة الاستحقاق	٢٠١٤		٢٠١٥	
	القيمة	% للمجموع	القيمة	% للمجموع
ليلة واحدة	٣٨٥٦٦,١	٤٣,٤	٣٨٥٥٤,٩	٤٠,٨
أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع	٤٠٧٢١,٧	٤٥,٨	٤٨٩٩٣,١	٥١,٨
أكثر من أسبوع ولغاية شهر	٦٩٧٣,١	٧,٨	٤٩٦٢,٩	٥,٢
أكثر من شهر ولغاية ٣ أشهر	١٢٦٩,٧	١,٤	١٠٢٠,٣	١,١
أكثر من ٣ أشهر ولغاية ٦ أشهر	١٠٥٨,٠	١,٢	٨٠٤,٦	٠,٩
أكثر من ٦ أشهر	٢٩٧,٥	٠,٣	١٩٨,٩	٠,٢
المجموع	٨٨٨٨٦,٠	١٠٠,٠	٩٤٥٣٤,٥	١٠٠,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) لا تشمل عمليات البنك المركزي.

٧- أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

تُبرِز أرصدة الحسابات بين كل من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما. ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانبٍ آخر، الأمر الذي يعكس إمّا إمدادًا صافيًا للسيولة الدينارية من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصًا صافيًا لفائض السيولة الدينارية يقوم به البنك المركزي من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب (الجدول ٢٥) وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية.

وتُشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد انخفاضًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٥ قيمته ١٠٨٢,٢ مليون دينار ونسبته ١٨,٧%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو ٤٦٩٥,٨ مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو ٥٧٧٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤. وجاء ذلك الانخفاض محصلةً لانخفاض كلٍّ من أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي بما قيمته ١٢١٤,٨ مليون دينار ونسبته ٣٥,٤%، ورصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بما قيمته ٥٠ مليون دينار ونسبته ٢,٦% من جهة، والارتفاع في أرصدة الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته ١٨٢,٦ مليون دينار ونسبته ٤٣,٣% من جهةٍ أخرى. هذا، ولم تُسجَّل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٥. وفي ضوء هذه التطورات، انخفض صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في نهاية عام ٢٠١٥ بما قيمته ١٠٨٢,٢ مليون دينار ونسبته ١٨,٧% عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

جدول (٢٥)

اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية				الرصيد الصافي
	ودائع تحت الطلب	سندات البنك المركزي	ودائع لأجل لدى البنك المركزي	المجموع	تبادل العملات لأجل	الخصم وإعادة الخصم	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	المجموع	
٢٠١٣	٥٣٣,٠	١٩٠٠,٠	٢٩١٦,٤	٥٣٤٩,٤	–	–	–	–	٥٣٤٩,٤-
٢٠١٤	٤٢٠,٣	١٩٢٥,٠	٣٤٣٢,٧	٥٧٧٨,٠	–	–	–	–	٥٧٧٨,٠-
٢٠١٥	٦٠٢,٩	١٨٧٥	٢٢١٧,٩	٤٦٩٥,٨	–	–	–	–	٤٦٩٥,٨-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٨ – نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات (جدول ٢٦) إلى زيادة عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريَت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام ٢٠١٥ بنحو ١٣٤,٤ ألف عملية وبنسبة ٥,٦%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو ٢٥٤٥,٦ ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٩٧٧٤,٢ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٤١١,٢ ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٣٥١٢,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام ٢٠١٥ ارتفاعًا قيمته نحو ٦٢٦٢ مليون دينار ونسبته ٤٦,٣% عن مستوياته في عام ٢٠١٤. وترتيبًا على ذلك، ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو ٢١٦٤,٠ دينار وبنسبة ٣٨,٦% ليصل إلى نحو ٧٧٦٨,٠ دينار لعام ٢٠١٥ مقابل نحو ٥٦٠٤ دنانير لعام ٢٠١٤.

كما تشير البيانات إلى أنّ قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت ارتفاعًا بلغت قيمته ٢٨,٣ بليون دينار ونسبته ١٠,٤% لتصل إلى نحو ٣٠١,٨ بليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢٧٣,٤ بليون دينار خلال عام ٢٠١٤.

جدول (٢٦)
عمليات المقاصة

الفترة	الشيكات			عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية
	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	متوسط العملية (دينار)	(مليون دينار)
٢٠١٣	١٢٩٧٣,٠	٢٣٣٤,٩	٥٥٥٦,١	١٩٧٤٧٥,٨
٢٠١٤	١٣٥١٢,٢	٢٤١١,٢	٥٦٠٤,٠	٢٧٣٤٤٨,٧
٢٠١٥	١٩٧٧٤,٢	٢٥٤٥,٦	٧٧٦٨,٠	٣٠١٧٩٥,٨

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٩– العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

تشير البيانات المتوافرة في مجال العمليات باستخدام **البطاقات البلاستيكية** {التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محليًا} إلى ارتفاع **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها** خلال عام ٢٠١٥ بما نسبته ٥,٢% لتصل إلى نحو ١١١٨٤,٨ مليون دينار (موزعة على ٨٥ مليون معاملة) مقابل نحو ١٠٦٣٣,٤ مليون دينار (موزعة على ٨٢ مليون معاملة) خلال عام ٢٠١٤.

رسم بياني (١٣)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية
عبر أجهزة السحب الآلي

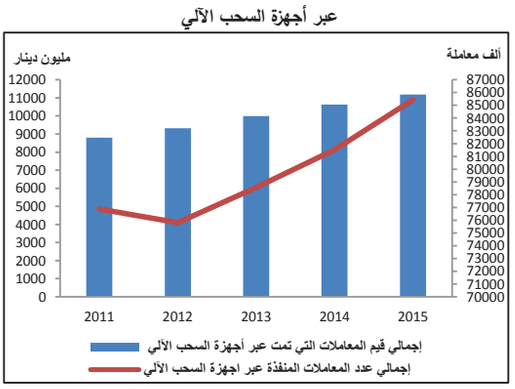

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن ذلك، بلغ **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت** خلال عام ٢٠١٥ نحو ١٠٧٧٦,١ مليون دينار (موزعة على ٨٢ مليون معاملة) مقابل نحو ١٠٢٦٤,٢ مليون دينار (موزعة على ٧٨ مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته ٥%.

إلى جانب ذلك، ارتفع **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع** داخل دولة الكويت وخارجها بنحو ١٠٠٦ ملايين دينار وبنسبة ١٣,٢% لتصل إلى نحو ٨٦٣٨,٦ مليون دينار (موزعة على ١٤٨ مليون معاملة) خلال عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٧٦٣٢,٦ مليون دينار (موزعة على ١٢٣ مليون معاملة) خلال العام السابق.

رسم بياني (١٤)

إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع

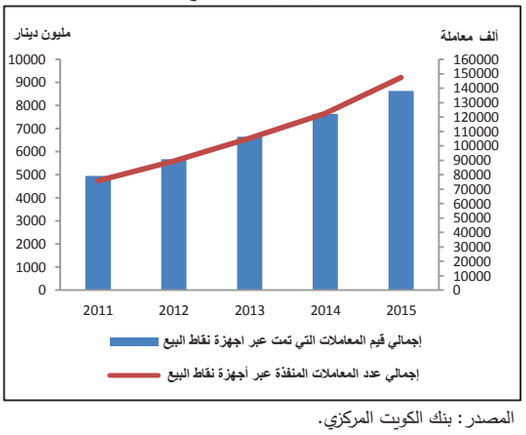

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن ذلك، بلغ **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت** خلال عام ٢٠١٥ نحو ٧٨٣٩,٤ مليون دينار (موزعة على ١٣٥ مليون معاملة) مقابل نحو ٦٩١٩,٧ مليون دينار (موزعة على ١١٢ مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته ١٣,٣%.

وتشير بيانات **عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت**، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد **أجهزة نقاط البيع** ليصل إلى ١٦٦٦٩٦ جهاز خلال عام ٢٠١٥ مقابل ١٤١١٩٩ جهاز في نهاية عام ٢٠١٤ وبارتفاع نسبته ١٨,١%، وارتفاع عدد **أجهزة السحب الآلي** خلال عام ٢٠١٥ بما نسبته ٧,١% ليصل إلى ٦٧٥١ جهاز مقابل ٦٣٠٥ أجهزة في نهاية العام السابق.

١٠ – التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية:

نستعرض فيما يلي أهم الإنجازات التي حققها البنك المركزي في إطار المشروعات التالية المدرجة في الخطة السنوية ٢٠١٥/٢٠١٦، مع بيان أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة خلال السنة المذكورة للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته مع إيضاح موجز لأهدافها:

- **تكثيف جهود الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.**

- **التحقق من التزام وحدات القطاع المصـــرفي والمالي بتنفيذ التعليمات الرقابية وتطبيقها للممارســـات المصرفية والمالية السليمة.**

- **مواصـــلة جهود تطوير النظم والتعليمات الرقابية والاشـــرافية على وحدات الجهاز المصـــرفي والمالي بما يعزز متانة أوضاعها المالية ويكرّس دورها في خدمة الاقتصاد الوطني.**

- **مواصلة العمل لترسيخ الكفاءة التنافسية في وحدات الجهاز المصرفي والمالي.**

- **تبنّي وتطبيق معايير الحوكمة السليمة من قبل وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في ترسيخ المقومات الأساسية لمتانة المراكز المالية لهذه الوحدات وتحسين كفاءة أدائها وتحقيق الاستقرار المالي.**

إجراءات تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل (حزمة إصلاحات بازل (٣)):

- واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٥ جهوده لتطبيق المعايير الرقابية الدولية، وتحصين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات باتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣)، حيث استكمل في شهر أكتوبر ٢٠١٥ تطبيق معيار صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio – NSFR)، بحيث أصبحت هذه المعايير مطبقة بكاملها على النحو التالي:

أ- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلســـته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤ تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٣) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بشكلها النهائي، حيث يبلغ الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ١٣%. وتماشـيًا مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصـرفية وتوجهات البنوك المركزية العالمية، فقد سمحت تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بالتدرج في تكوين الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال على مدى ٣ ســنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٦)، وفقًا للفترة الانتقالية الموضـــحة في التعليمات الصادرة. كما أن جميع البنوك الكويتية مستوفية لمتطلبات هذه النسبة، والتي بلغت في المتوسط نحو ١٦,٥% (وفقًا لتعليمات بازل ٣) في نهاية سبتمبر ٢٠١٥ (على أساس مجمع)، وأن أكثر من ٩٠% من قاعدة رأس المال تمثل الشريحة الأولى والتي تمتاز بجودة عالية. هذا ومن الواضح أن نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية تفوق متطلبات الحدود الدنيا لهذه النســـبة كما تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي، والتي هي بدورها أعلى من نســـبة المعيار الدولي وقدرها ١٠,٥%. ويهدف معيار

كفاية رأس المال بازل (٣) إلى تحسين جودة رأس المال، وزيادة نسبة رأس المال الرقابي، وتحسين إدارة المخاطر، بما يعزز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدراتها على مواجهة الصدمات، بالإضافة إلى إدخال تعديلات أساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية.

ب- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ معيار الرفع المالي (Leverage Ratio) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وفقًا لمتطلبات بازل (٣)، وبحيث يكون الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي ٣%. ويهدف هذا المعيار إلى الحد من تراكم الرفع المالي بالقطاع المصرفي وذلك للحد من المخاطر النظامية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي، أخذًا بالاعتبار أن احتساب نسبة الرفع المالي لا يستند إلى حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق ما تقضي به تعليمات كفاية رأس المال بازل (٣)، وإنما إلى إجمالي أصول البنك داخل وخارج الميزانية، وأن البنوك مستوفية لهذه النسبة وبما يزيد عن متطلبات الحدود الدنيا.

ج- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ معيار تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio – LCR) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وفقًا لمتطلبات بازل (٣). ويهدف هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط لمدة ٣٠ يوماً.

د- هذا وبتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٥، اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي تعليمات معيار صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio-NSFR) لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت، وبذلك يكون بنك الكويت المركزي قد استكمل تطبيق المعايير المالية لحزمة إصلاحات بازل (٣)، ولتكون دولة الكويت في طليعة دول العالم التي تطبق تلك المعايير التي وضعتها لجنة بازل في أعقاب الأزمة المالية العالمية بهدف ترسيخ دعامات الاستقرار المالي أخذًا بالاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة. ويهدف هذا المعيار إلى توجيه البنوك لتعزيز مصادر التمويل المستقرة لديها في ضوء مواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية وذلك للحد من اعتماد البنوك على مصادر التمويل قصيرة الأجل غير المستقرة في تمويل أصولها. ويدور محور معيار صافي التمويل المستقر حول التأكد من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنوك كافٍ لمواجهة التمويل المستقر المطلوب من قبل البنوك في ضوء هيكل المطلوبات والموجودات الخاص بكل بنك.

التفتيش بأسلوب الرقابة على المخاطر:

- في إطار تطبيق منهجية التفتيش بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر، استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٥ في تنفيذ مهام التفتيش على البنوك باستخدام أساليب ومنهجيات متطورة تعتمد على التقييم الكمي والنوعي لعناصر نشاط البنوك وفق آلية (CAMEL BCOM). كما تم كذلك تطبيق ذات المنهجية سالفة الذكر في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.

متابعة البنوك بشأن استراتيجية إدارة المخاطر لديها:

- في إطار مواكبة التطورات الرقابية العالمية، وفي ضوء الأهمية التي يوليها بنك الكويت المركزي بشأن الانكشافات الكبيرة ومخاطر التركزات لدى عملاء الائتمان بالبنوك الكويتية والآلية التي تتبعها البنوك بشأن متابعة وإدارة المخاطر في هذا الخصوص، فقد تم إرسال تعميم إلى جميع البنوك الكويتية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ لتقديم تقرير حول استراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة لديهم وبالتحديد فيما يتعلق بالانكشافات الكبيرة والتركزات لدى عملاء الائتمان، والمنهجية المتبعة لدى كل بنك في شأن تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والأسس والقواعد المعمول بها في شأن تقييم أوضاع الضمانات المختلفة وجودتها، كما تمت مطالبة البنوك بإرسال بيان سنوي لمديونية أكبر ٢٥ عميل والأطراف ذات العلاقة بهم مرفقًا به تقييم ورؤية البنك المستقبلية لمستوى المخاطر التي قد يتعرض لها كل من هؤلاء العملاء على حدة. ويقوم بنك الكويت المركزي بدراسة التقارير ومناقشتها مع البنوك لاتخاذ الإجراءات المناسبة في ضوء ما يتعلق بما جاء في هذه التقارير من تطورات.

تحسن نسبة الديون غير المنتظمة لدى البنوك الكويتية:

- في إطار متابعة البنك المركزي للتحقق من جودة المحفظة الائتمانية والتمويلية للبنوك الكويتية، من خلال التعاون مع البنوك على تطبيق الممارسات السليمة، فقد انخفضت نسبة الديون النقدية غير المنتظمة للبنوك الكويتية على مستوى النشاط المحلي إلى إجمالي محفظة التسهيلات النقدية لتصل إلى ٢,٤% في نهاية ديسمبر من عام ٢٠١٥ مقابل ٣,٦% و٢,٩% في نهاية ديسمبر من عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على الترتيب. وكانت هذه النسبة قد وصلت إلى ٨,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٠.

برنامج بعثات دراسية للخريجين الكويتيين:

- استمرارًا من بنك الكويت المركزي في حرصه على مسئوليته تجاه المجتمع لبناء كوادر وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، فقد واصل خلال العام تنفيذ المبادرة التي طرحها بالتعاون مع بعض البنوك المحلية بشأن برنامج بعثات دراسية للخريجين الكويتيين لإيفادهم للحصول على درجة الماجستير من أفضل الجامعات في العالم، علمًا بأن لهؤلاء المبتعثين الحرية في العمل لدى أية مؤسسة في القطاع العام أو الخاص.

السماح للبنوك الأجنبية بدولة الكويت بفتح أكثر من فرع، والسماح بافتتاح مكاتب تمثيل لها:

- في إطار سعي بنك الكويت المركزي إلى تعزيز أنشطة البنوك محلياً وتحسين أدائها وتحفيز المنافسة داخل القطاع المصرفي، وفي ضوء صدور التعديل التشريعي الذي يسمح للبنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت بفتح أكثر من فرع أو بافتتاح مكاتب تمثيل لها، والذي تم على أساسه إصدار تعميم بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٥ إلى جميع البنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت متضمنًا الضوابط والشروط والأسس التي يتعين الالتزام بها بشأن السماح للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الكويت بافتتاح أكثر من فرع استنادًا إلى الضوابط المعتمدة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، فقد وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ على افتتاح فرعٍ ثاني لبنك قطر الوطني، ليكون بذلك أول بنك أجنبي يستفيد من هذا التعديل.

توقيع رسائل نوايا للتعاون في مجال الرقابة المجمعة وتبادل المعلومات بين الدولة الأم والدولة المضيفة للكيانات المصرفية:

- قام بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٨ بتوقيع رسائل نوايا للتعاون مع هيئة تنظيم المصارف الصينية، ويأتي هذا التعاون في إطار التوصيات والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بالرقابة المجمعة وتبادل المعلومات بين الدولة الأم والدولة المضيفة للكيانات المصرفية. وجدير بالذكر أن دولة الكويت لها تواجد مصرفي في جمهورية الصين الشعبية من خلال بنك الكويت الوطني، كما أن جمهورية الصين الشعبية لها تواجد مصرفي في دولة الكويت من خلال فرع لبنك الصين الصناعي والتجاري، والذي سبق الترخيص له بالعمل في دولة الكويت بناءً على قرار من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، وموافقة مجلس الوزراء الكويتي الموقر.

تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات:

- قام بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠١٥ بتطبيق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، كبديل للنظام اليدوي الذي كان مطبقًا. وينطوي هذا النظام على العديد من المزايا للنظام المصرفي المحلي للعملاء، والتي يتمثل أهمها في تحسين الكفاءة التشغيلية لمقاصة الشيكات، وذلك باختصار مدة تحصيل قيمة الشيك لحساب المستفيد وإيداعه بحسابه من مدة قد تصل إلى أربعة أيام، إلى يوم عمل واحد أو في اليوم نفسه، وهذا ما يؤدي إلى تحسين خدمة العملاء والحد من المخاطر النظامية المتعلقة بالتحصيل المؤجل للشيك، وذلك بما يوفره النظام الجديد من معلومات وبيانات فورية من شأنها سرعة الكشف عن الشيكات المزورة.

تطوير الأنظمة وتحسين جودة البيانات:

- كذلك وفي مجال تطوير الأنظمة وتحسين جودة البيانات المقدمة إلى البنك المركزي، والانتقال من النظام اليدوي إلى النظام الالكتروني لزيادة سرعة وكفاءة عملية الاشراف والرقابة على الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، فقد تم خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ العمل على إنجاز مجموعة من المشروعات في هذا الإطار، كما تم تنفيذ برامج تطوير أنظمة المعلومات على أنظمة البنك المركزي الخاصة بوحدة حماية العملاء. ومن أهم تلك المشروعات، على سبيل المثال مشروع نظام الخدمات المصرفية الالكترونية، نظام مركزية المخاطر الجديد، نظام مراقبة البنوك الإسلامية الجديد، نظام تسجيل الوحدات المصرفية، ونظام سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية للبنوك التقليدية.

تعزيز الضوابط الرقابية على شركات الصرافة:

- مع تنامي أهمية الدور الذي تقوم به شركات الصرافة في مجال التحويلات المالية، بصفتها مؤسسات متخصصة في هذا النشاط، وفي اطار الاجراءات التي يتخذها بنك الكويت المركزي لتعزيز الضوابط الرقابية على أعمال شركات الصرافة، وذلك من خلال استيفاء هذه الشركات لمجموعة من المعايير والمتطلبات التي تتماشى مع التطورات الرقابية، وتعمل على تعزيز الممارسات السليمة لأعمال هذه الشركات وتحسين أداء هذا القطاع الذي يشكل أحد الأركان المهمة للنظام المالي في البلاد، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ مجموعة من الأسس والضوابط المتعلقة بتأسيس شركات الصرافة والرقابة على أنشطتها والتي تتمثل في تعيين الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال، ومتطلبات تأهيل الوظائف التنفيذية المهمة في هذه الشركات.

متابعة تنفيذ قانون صندوق دعم الأسرة:

- في إطار تنفيذ قانون صندوق دعم الأسرة والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٠ في هذا الشأن، قام البنك المركزي خلال العام بمتابعة تقارير مكاتب تدقيق الحسابات بشأن فحص القروض التي استفاد أصحابها من هذا القانون، وذلك للتحقق من صحة الإجراءات التي نفذتها البنوك في مجال تنفيذ القانون. ويتابع بنك الكويت المركزي بشكل أسبوعي، من خلال البيانات الاحصائية التي ترد من البنوك من خلال اتحاد مصارف الكويت التطورات في القروض التي خضعت لأحكام هذا القانون وذلك في إطار الدور الرقابي والإشرافي لبنك الكويت المركزي على تلك البنوك.

تعديل التعليمات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والمقسطة:

- وفي إطار مواصلة بنك الكويت المركزي لجهوده الرامية إلى تعزيز حماية عملاء القطاع المصرفي من خلال التأكيد على تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدّمها البنوك إلى مختلف العملاء، وانطلاقًا مما يوليه بنك الكويت المركزي من أهمية لموضوع الشمول المالي من خلال إيصال الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة فئات المجتمع بشرائحه المختلفة، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ إدخال تعديلات على تعليمات أسس وقواعد منح القروض الاستهلاكية وغيرها من القروض المقسطة، حيث تهدف تلك التعديلات إلى تعزيز الشفافية والوضوح في المعاملات التي تجريها البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل مع عملائها في هذا الخصوص وبما يكفل التأكيد على إطلاع العملاء على الآثار المالية المترتبة عليهم نتيجة الحصول على هذه النوعية من القروض. وتقضي هذه التعديلات بأن يتم إعطاء هؤلاء العملاء فترة مراجعة مناسبة، ومدتها يومي عمل على الأقل، لاطلاعهم على جميع الآثار المالية المترتبة على القروض التي ستقدم إليهم والشروط التعاقدية والالتزامات المترتبة عليهم، وتوفير المزيد من الشفافية والوضوح في بنود العقود التي تبرمها البنوك والشركات مع عملائها، بحيث تكون حقوق والتزامات كل طرف في هذه العقود واضحة الصياغة ومفهومة ومتوافقة مع القوانين المحلية والقرارات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي وذلك بالإضافة إلى تلبية احتياجات عملاء هذه النوعية من القروض بالسماح للعميل المنتظم في السداد إعادة ترتيب شروط العقد القائم بما يمكنه من الحصول على قرض جديد بنفس نوعية القرض القائم (استهلاكي أو مقسط) سواء من الجهة الدائنة الحالية أو من جهة دائنة أخرى (البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل).

دليل حماية العملاء:

- في إطار استكمال بنك الكويت المركزي لما أصدره من تعليمات إلى البنوك بشأن تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية، والعمل على ترسيخ المقومات اللازمة لتوفير بيئة مناسبة لحفظ حقوق العملاء في إطار علاقة متوازنة توفر الحماية للقطاع المصرفي وعدم تعريضه لمخاطر السمعة التي قد تنشأ في حالة عدم التزام البنوك بضوابط السلوك المهني المصرفي. فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥ تعليمات دليل حماية عملاء البنوك في ضوء تزايد الاهتمام الدولي، خلال السنوات الأخيرة، بموضوع حماية المستهلكين في مجال الخدمات المالية وذلك على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما شهدته الأسواق من تطور في الخدمات والأدوات المالية، بما في ذلك التوسع في الخدمات الالكترونية، وتزايد فرص نقل المخاطر إلى العملاء في مختلف القطاعات وخاصة في حالة ضعف المعرفة والوعي المالي لدى هؤلاء العملاء.

كما تناول الدليل أيضًا تطوير مهام وحدة حماية العملاء بالبنوك والبنك المركزي، بالإضافة إلى تحديد وسائل وآليات زيادة الوعي والتثقيف المالي للعملاء ودراسة الشمول المالي في البلاد، والسرية المصرفية، وحدود حماية العملاء.

وفي هذا الإطار وتنفيذًا لما جاء ضمن دليل حماية العملاء فقد تمت مطالبة البنوك بأن يقوم كل منها بتضمين خطته السنوية ما يخطط له بشأن أنشطة التوعية والتثقيف المالي، مع تحديد الآليات والوسائل اللازمة لتنفيذ تلك الخطة، على أن يتم تضمين التقارير التي تقدمها البنوك بصفة نصف سنوية لبنك الكويت المركزي حول تطوير قطاعي التجزئة والشركات، وما تم تنفيذه من الخطة سالفة الذكر فيما يتعلق بالتوعية والتثقيف والشمول المالي.

التعليمات الصادرة إلى البنوك الكويتية بشأن الخدمات التي تقدمها لذوي الاحتياجات الخاصة:

- وحول التعليمات الصادرة إلى البنوك الكويتية بشأن الخدمات التي تقدمها لذوي الاحتياجات الخاصة، فإن هذه التعليمات تشمل مجموعة من المبادئ والممارسات المتعلقة بالخدمات المصرفية المقدمة لجميع ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام، ومجموعة من المبادئ والممارسات الخاصة بالعملاء المكفوفين وضعاف السمع والبصر بشكل خاص. وبما يسمح لهؤلاء العملاء الإستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية عن طريق قيام البنوك بتوفير جميع آليات العمل المصرفي التي تحقق ذلك، ودون تحمل هؤلاء العملاء لأية تكاليف إضافية. ومن ذلك قيام البنوك بتحديد فرع في كل محافظة (كحد أدنى) لتقديم الخدمات المصرفية

لذوي الاحتياجات الخاصـــة إلى جانب العمل الاعتيادي للفرع، على أن يخصـــص كل بنك في هذا الفرع جهاز ســحب آلي واحد – على الأقل– يكون بميزات خاصــة، مثل أن تكون متحدثة ومزودة بلوحة مفاتيح بريل (Braille)، وكذلك ضمان حق المساواة للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة في إدارة شؤونهم المالية والمساواة في الحصول على الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أشكال الخدمات المالية، وتسهيل وصول العملاء الذين يستخدمون الكراسي المتحركة إلى أجهزة السحب الآلي وفروع البنوك، ومراعاة أن تكون خدمات وكشوف الحسابات والإشعارات المرسلة لهذه الفئة من العملاء مطبوعة وفقًا لطريقة بريل (Braille) وغير ذلك من المتطلبات الخاصة بهؤلاء العملاء.

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٥ أبرز المؤشرات المالية المجمّعة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، ومتخصصة، وإسلامية، وتشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الاستثمار المحلية (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من ١٤٨ وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام ٢٠١٥، وتشمل ٢٣ بنكًا محليًا منها ٥ بنوك تقليدية و٥ بنوك إسلامية، وبنكًا واحدًا متخصصًا، و١٢ فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و٨٥ شركة استثمار (منها ٤٧ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال وشركتي تمويل (منها شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و٤٠ شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار، باستثناء نشاط التمويل، إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

جدول (٢٧)

تطور هيكل الجهاز المصرفي

نهاية الفترة	البنوك المحلية				
	عدد المكاتب الرئيسية	عدد الفروع المحلية	عدد الفروع الخارجية	عدد مكاتب التمثيل	مجموع الفروع ومكاتب التمثيل
٢٠١٣	٢٢	٤٠٠	١٦	٣	٤١٩
٢٠١٤	٢٣	٤١٩	١٦	٤	٤٣٩
٢٠١٥	٢٣	٤٠١	١٦	٤	٤٢١

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية

بلغ إجمالي عدد الفروع المحلية للبنوك المحلية ٤٠١ فرعًا في نهاية عام ٢٠١٥، مقابل ٤١٩ فرعًا في نهاية العام السابق، في حين لم تشهد الفروع الخارجية للبنوك المحلية أية زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٥ ليبقى عددها ١٦ فرعًا خارجيًا، كما لم تشهد أعداد مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج أية زيادة خلال عام ٢٠١٥ ليبقى عددها ٤ مكاتب تمثيل.

وبلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للبنوك المحلية) في نهاية عام ٢٠١٥ نحو ٥٨٥٩٥,١ مليون دينار، مقابل نحو ٥٥٤٥٢,٣ مليونًا في نهاية العام السابق، محققةً بذلك نموًّا بمعدل ٥,٧% وبقيمة ٣١٤٢,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بنمو معدله ٧,٧% وقيمته ٣٩٦٧,٥ مليونًا خلال عام ٢٠١٤.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر الميزانية المجمعَّة للبنوك المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق، والتي تظهرها بيانات الجداول (٢٨، و٢٨-أ)، يمكن الإشارة إلى أبرز العوامل والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية في تلك الميزانية كما في نهاية عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

أولاً - الموجودات المحلية:

يُمثّل جانب الموجودات في الميزانية المجمَّعة للبنوك مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية وذلك على النحو التالي:

رسم بياني (١٥)
موجودات البنوك المحلية

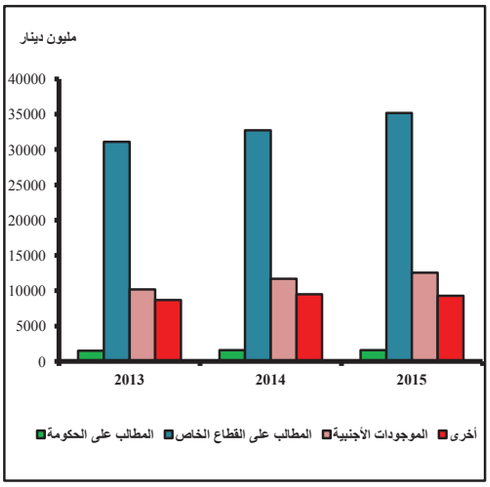

١ - **المطالب على القطاع الخاص:** ازدادت أرصدة هذه المطالب بنحو ٢٤٧٠,٨ مليون دينار وبنسبة ٧,٦% لتصل في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٥١٧٦,٧ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣٢٧٠٥,٩ مليون دينار في نهاية العام السابق. وجاءت تلك الزيادة أساسًا نتيجة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو ٢٤٧٣,٠ مليون دينار، في حين سجلت الاستثمارات المحلية الأخرى تراجعًا بنحو ٢,٢ مليون دينار.

٢ - **المطالب على الحكومة:** تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام. وقد ارتفع الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة إلى ما قيمته ١٥٧٩,٦

مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، مقابل ١٥٦٢,٦ مليونًا في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك ارتفاعًا قيمته نحو ١٧,٠ مليون دينار ونسبته ١,١%.

٣ – **المطالب على بنك الكويت المركزي:** تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي. وقد انخفض رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام ٢٠١٥ بما قيمته نحو ١١٣٧,٢ مليون دينار ونسبته نحو ١٨,٥% من نحو ٦١٣٣,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٤٩٩٥,٩ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول (٢٨)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (الموجودات)*

البنـود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمة	(%)
المطالب على بنك الكويت المركزي	**٦١٣٣,١**	**٤٩٩٥,٩**	**-١١٣٧,٢**	**-١٨,٥**
ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	٣٤٣٢,٧	٢٢١٧,٩	-١٢١٤,٨	-٣٥,٤
ودائع تحت الطلب	٤٢٣,٢	٦٠١,٨	١٧٨,٦	٤٢,٢
سندات بنك الكويت المركزي	١٩٢٥,٠	١٨٧٥,٠	-٥٠,٠	-٢,٦
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	١٧٨٢,٥	٢٦٠٠,٢	٨١٧,٧	٤٥,٩
المطالب على الحكومة:	**١٥٦٢,٦**	**١٥٧٩,٦**	**١٧,٠**	**١,١**
سندات الخزانة	١٥٦٢,٦	١٥٧٩,٦	١٧,٠	١,١
أذونات الخزانة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المطالب على القطاع الخاص:	**٣٢٧٠٥,٩**	**٣٥١٧٦,٧**	**٢٤٧٠,٨**	**٧,٦**
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٣٠٧٣٦,٦	٣٣٢٠٩,٦	٢٤٧٣,٠	٨,٠
استثمارات محلية أخرى	١٩٦٩,٣	١٩٦٧,١	-٢,٢	-٠,١
الموجودات الأجنبية:	**١١٦٨٠,٦**	**١٢٥٥١,٥**	**٨٧٠,٩**	**٧,٥**
ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية	٦٢٠٥,٥	٦٧٩٤,٣	٥٨٨,٨	٩,٥
استثمارات أجنبية	٣٧٢٠,٩	٣٧٨٠,٧	٥٩,٨	١,٦
تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين	١٧٦,٣	١٩٠,٦	١٤,٣	٨,١
تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين	١٠٣٢,٩	١١٧٨,٤	١٤٥,٥	١٤,١
موجودات أخرى	١٥٨٧,٧	١٦٩١,٢	١٠٣,٥	٦,٥
الموجودات	**٥٥٤٥٢,٣**	**٥٨٥٩٥,١**	**٣١٤٢,٨**	**٥,٧**
عدد البنوك	٢٣	٢٣		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا– المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتَّى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتُعتبَر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

١ – **ودائع القطاع الخاص (المقيم):** ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٣٢٨٩٥,٧ مليون دينار، مقابل نحو ٣٢٤٨٠,٠ مليونًا في نهاية العام السابق، وبما يمثل نموًّا قيمته نحو ٤١٥,٧ مليون دينار ونسبته ١,٣%. وقد جاء هذا النمو محصلةً لارتفاع أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٦٩٩,٤ مليون دينار أو بنسبة ٢٤,٢% من جهة، وتراجع أرصدة الودائع الدينارية بنحو ٢٨٣,٧ مليون دينار أو بنسبة ١,٠% من جهةٍ أخرى.

رسم بياني (١٦)
مطلوبات البنوك المحلية

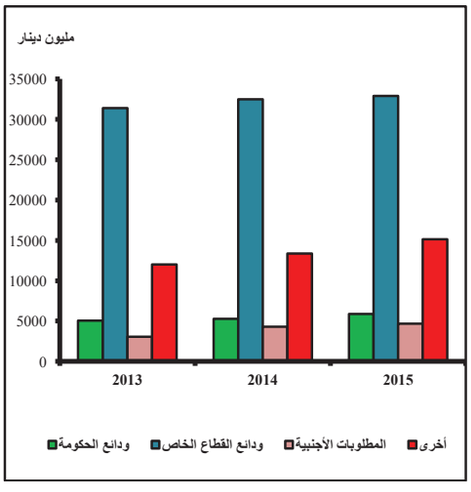

٢ – **ودائع الحكومة:** ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو ٥٨٧٩,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٥٢٨٦,٠ مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو ٥٩٣,٠ مليون دينار ونسبته نحو ١١,٢%.

جدول (٢٨ – أ)

الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية (المطلوبات)*

البنـود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمة	(%)
ودائع القطاع الخاص:	**٣٢٤٨٠,٠**	**٣٢٨٩٥,٧**	**٤١٥,٧**	**١,٣**
الودائع الدينارية	٢٩٥٨٨,٦	٢٩٣٠٤,٩	٢٨٣,٧-	١,٠-
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٨٩١,٤	٣٥٩٠,٨	٦٩٩,٤	٢٤,٢
ودائع الحكومة	**٥٢٨٦,٠**	**٥٨٧٩,٠**	٥٩٣,٠	١١,٢
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**١٨٠٤,٩**	**٢٤١٧,٢**	٦١٢,٣	٣٣,٩
حقوق المساهمين	**٧٥٢٤,٨**	**٧٥٨٣,٩**	٥٩,١	٠,٨
المطلوبات الأجنبية:	**٤٢٩٧,٤**	**٤٦٩٢,٨**	**٣٩٥,٤**	**٩,٢**
ومنها: ودائع من بنوك أجنبية	٢٩٢١,٤	٢٧٨٦,٥	١٣٤,٩-	٤,٦-
ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية	٩٩٦,٨	١٣١٧,٥	٣٢٠,٧	٣٢,٢
مطلوبات أخرى	**٤٠٥٩,٣**	**٥١٢٦,٦**	**١٠٦٧,٣**	**٢٦,٣**
المطلوبات	**٥٥٤٥٢,٣**	**٥٨٥٩٥,١**	**٣١٤٢,٨**	**٥,٧**
عدد البنوك	٢٣	٢٣		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣ – **حقوق المساهمين:** ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو ٥٩,١ مليون دينار وبنسبة ٠,٨%، وذلك من نحو ٧٥٢٤,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٧٥٨٣,٩ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

ثالثًا – صافي الموجودات الأجنبية:

تتعامل البنوك المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصـــرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين وتندرج ضـــمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في **مجال التوظيفات المالية في الخارج** (حيازة اســـتثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)، بالإضـــافة **إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي** (الموارد المالية) والتي تتمثل في الحصـــول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

١- **الموجودات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنهاية عام ٢٠١٥ بما قيمته ٨٧٠,٩ مليون دينار ونسبته ٧,٥% لتصل إلى ١٢٥٥١,٥ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو ١١٦٨٠,٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤. وتُشكّل الموجودات الأجنبية نحو ٢١,٤% من إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٢١,١% في نهاية العام السابق.

٢ - **المطلوبات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو ٤٦٩٢,٨ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٤٢٩٧,٤ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤، أي بارتفاع قيمته ٣٩٥,٤ مليونًا ونسبته نحو ٩,٢%. وتُشكّل المطلوبات الأجنبية نحو ٨,٠% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٧,٧% في نهاية العام السابق.

٣ - **صافي الموجودات الأجنبية:** بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفًا، ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل ٤٧٥,٥ مليون دينار وبنسبة ٦,٤% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق.

رابعًا - الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتسمى أحيانًا بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات. وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها. ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحوّل. ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوُّلها.

وتتكون الحسابات النظامية أساسًا من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنَّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمَّعة لتلك البنوك، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرَف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرَف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. ووفقًا لبيانات الجدول (٢٤ - ب)، فقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٥ نحو ١٣٦٢١,٥ مليون دينار، مقابل نحو ١١٥٩٤,٤ مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته ٢٠٢٧,١ مليونًا ونسبته ١٧,٥%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو ٢٣,٢% في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل ٢٠,٩% في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول (٢٨ – ب)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)*

البنـود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمة	(%)
حسابات نظامية:	**١١٥٩٤,٤**	**١٣٦٢١,٥**	**٢٠٢٧,١**	١٧,٥
كفالات مصرفية	١٠١٧٢,٦	١٢٣٤٣,٦	٢١٧١,٠	٢١,٣
إعتمادات مستندية	١٠٢٨,٨	٩٠٦,٧	-١٢٢,١	-١١,٩
قبولات مصرفية	٣٩٣,٠	٣٧١,٣	-٢١,٧	-٥,٥
عدد البنوك	**٢٣**	**٢٣**		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

خامسًا – التدفقات المالية:

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية – سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج، كما يبيّنها الجدول (٢٩) – معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام ٢٠١٥، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

١ – مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أية زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسَب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتُعبِّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام ٢٠١٥ توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو ٣٨٨٤,٥ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٨٨٩,٤ مليونًا خلال العام السابق.

وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام ٢٠١٥ (ما قيمته نحو ٢٧٤٧,٣ مليون دينار ونسبته ٧٠,٧% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ ١١٣٧,٢ مليون دينار أو ٢٩,٣% من مجموع الموارد المحلية) من خلال الخفض في بعض عناصر الموجودات المحلية.

٢ – استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثَّل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أية زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وقد انحصرت استخدامات البنوك المحلية للموارد المالية المحقَّقة من عملياتها المحلية خلال عام ٢٠١٥ في زيادة بعض عناصر الموجودات المحلية بما قيمته نحو ٣٤٠٩,٠ مليون دينار.

جدول (٢٩)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤		٢٠١٥	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
أولاً – العمليات المحلية:				
١ – مجموع مصادر الأموال:	**٢٨٨٩,٤**	**١٠٠,٠**	**٣٨٨٤,٥**	**١٠٠,٠**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	٢٧١٤,١	٩٣,٩	٢٧٤٧,٣	٧٠,٧
ودائع القطاع الخاص	١٠٩٤,٤	٣٧,٩	٤١٥,٦	١٠,٧
ودائع الحكومة	٢٢٩,٣	٧,٩	٥٩٢,٩	١٥,٣
حقوق المساهمين	٣٤٤,٨	١١,٩	٥٩,١	١,٥
ودائع البنوك المحلية	٥٤٦,٤	١٨,٩	٦١٢,٣	١٥,٨
مطلوبات محلية أخرى	٤٩٩,٢	١٧,٣	١٠٦٧,٤	٢٧,٥
*** من النقص في الموجودات:**	١٧٥,٣	٦,١	١١٣٧,٢	٢٩,٣
مطالب على البنك المركزي	–	–	١١٣٧,٢	٢٩,٣
موجودات محلية أخرى	١٧٥,٣	٦,١	–	–
٢ – مجموع استخدامات الأموال:	**٢٦٦٤,٤**	**١٠٠,٠**	**٣٤٠٩,٠**	**١٠٠,٠**
*** في تخفيض المطلوبات:**	–	–	–	–
*** في زيادة الموجودات:**	٢٦٦٤,٤	١٠٠,٠	٣٤٠٩,٠	١٠٠,٠
مطالب على القطاع الخاص	١٦٠٦,٧	٦٠,٣	٢٤٧٠,٨	٧٢,٥
مطالب على البنك المركزي	٤٧٨,٨	١٨,٠	–	–
مطالب على الحكومة	٦٠,٢	٢,٣	١٧,٠	٠,٥
ودائع لدى البنوك المحلية	٥١٨,٧	١٩,٥	٨١٧,٨	٢٤,٠
موجودات محلية أخرى	–	–	١٠٣,٥	٣,٠
فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٢٢٥,٠**	–	**٤٧٥,٥**	–

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (٢٩)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤		٢٠١٥	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
ثانياً – العمليات الأجنبية:				
١ – مجموع مصادر الأموال:	**١٢٥٣,٤**	**١٠٠,٠**	**٥٣٠,٣**	**١٠٠**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	١٢٥٣,٤	١٠٠,٠	٥٣٠,٣	١٠٠,٠
ودائع غير المقيمين (البنوك)	٩١٩,٨	٧٣,٤	–	–
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	١٠٠,٩	٨,١	٣٢٠,٧	٦٠,٥
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	٢٣٢,٧	١٨,٦	٢٠٩,٦	٣٩,٥
*** من النقص في الموجودات:**	–	–	–	–
٢ – مجموع استخدامات الأموال:	**١٤٧٨,٤**	**١٠٠,٠**	**١٠٠٥,٨**	**١٠٠,٠**
*** في تخفيض المطلوبات:**	–	–	**١٣٤,٩**	**١٣,٤**
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	–	–	١٣٤,٩	**١٣,٤**
*** في زيادة الموجودات:**	**١٤٧٨,٤**	**١٠٠,٠**	**٨٧٠,٩**	**٨٦,٦**
استثمارات أجنبية	٣٨٣,٣	٢٥,٩	٥٩,٨	٥,٩
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	٧٧٣,٦	٥٢,٣	٥٨٨,٨	٥٨,٥
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار	٦١,٩	٤,٢	١٤,٣	١,٤
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	١٥٦,٠	١٠,٥	١٤٥,٥	١٤,٥
موجودات أجنبية أخرى	١٠٣,٦	٧,٠	٦٢,٥	٦,٢
فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**٢٢٥,٠–**	–	**٤٧٥,٥–**	–

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣ – فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٥ عن فائضٍ صافٍ بلغت قيمته نحو ٤٧٥,٥ مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموعها ٣٨٨٤,٥ مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها ٣٤٠٩,٠ مليون دينار. وقد تم استخدام هذا الفائض في تغطية الفجوة في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثَمة تدفقًا ماليًا صافيًا قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة الفائض (٤٧٥,٥ مليون دينار).

٤ – التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام ٢٠١٥ بلغت قيمتها ما يعادل ٥٣٠,٣ مليون دينار كانت محصورة بزيادة بعض عناصر المطلوبات الأجنبية. وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياتها الأجنبية خلال عام ٢٠١٥ ما يعادل ١٠٠٥,٨ مليون دينار، استُخدِمَت في زيادة بعض عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو ٨٧٠,٩ مليون دينار أو ٨٦,٦% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، وتخفيض بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (بما قيمته ١٣٤,٩ مليون دينار أو ١٣,٤% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية). ونتج عن ذلك عجزٌ صافي بلغت قيمته ما يعادل ٤٧٥,٥ مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تمت تغطية هذا العجز من خلال استخدام الفائض في الموارد المالية الناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (٤٧٥,٥ مليون دينار) المشار إليه آنفًا.

سادسًا – المؤشرات والنسب المالية:

يعرض هذا الجزء بعض مؤشرات الأوضاع المالية للبنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٥ وتطور أدائها خلال العام المذكور، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية المُستخلصة من تحليل البيانات المجمّعة المتوافرة عن البنوك المحلية في نهاية كل من عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، كما يبيّنها الجدول (٣٠)، وذلك على النحو التالي[١]:

١ – معايير السيولة:

تضم هذه المجموعة من المعايير المالية كلاً من **المعيار النقدي**، الذي يقيس مدى كفاية الموجودات النقدية للبنوك المحلية (النقد، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المحلية، والودائع لدى البنوك الأجنبية، وشهادات الإيداع) في سداد المطلوبات من ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية. **ومعيار السيولة**، الذي يقيس النسبة التي تغطيها الموجودات السائلة (الموجودات النقدية، بالإضافة إلى مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام، واستثماراتها في الأسهم المحلية والأجنبية) من الودائع المذكورة.

وتُشير البيانات المتاحة إلى انخفاض **المعيار النقدي** ليصل إلى نحو ٣٢,٠% بنهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٣٢,٨% في نهاية عام ٢٠١٤، وكذلك انخفاض **معيار السيولة** ليصل إلى نحو ٣٨,٩% بنهاية عام ٢٠١٥

[١] المؤشرات والنسب المالية حسب البيانات المجمّعة للبنوك المحلية (Aggregated) وليست حسب البيانات المدمجة (Consolidated).

من نحو ٤٠,٣% بنهاية عام ٢٠١٤، وبهذا بلغ متوسط عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لكلا المعيارين (٣٢,٤% للمعيار النقدي، و٣٩,٦% لمعيار السيولة).

٢ – معايير التوظيف المالي:

يُشير التحليل إلى زيادة في نسب التوظيف المالي مع استمرارها عند مستويات مرتفعة نسبيًا، حيث وصلت النسبة الأولى، والتي تُبيّن مدى توظيف ودائع القطاع الخاص في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لأنشطة ذلك القطاع إلى نحو ١٠١,٠% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٩٤,٦% في نهاية عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ يبلغ نحو ٩٧,٨%. وارتفعت النسبة الثانية التي تُظهِر، من بين أمور أخرى، مدى توظيف الودائع الخاصة المحلية في تمويل القطاع الخاص المحلي لتصل إلى ١٠٦,٩% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ١٠٠,٧% في نهاية عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ يبلغ نحو ١٠٣,٨%. وارتفعت النسبة الثالثة والتي توضح مدى مساهمة ودائع المقيمين وحقوق المساهمين في التوظيفات المحلية، لتصل إلى نحو ٩٨,٢% بنهاية عام ٢٠١٥، مقارنةً بنحو ٩٣,٦% بنهاية عام ٢٠١٤، بمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ يبلغ نحو ٩٥,٩%.

٣ – معايير الربحية:

يوضح (الجدول ٣٠) تطور نسبة صافي الربح إلى كلٍّ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة بنهاية العام السابق. وبلغ مجموع صافي الربح المحقَّق للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٥ نحو ٧٠٨,٢ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٥٩,٣ مليونًا ونحو ٦٥٦,٤ مليونًا خلال كلٍّ من عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على الترتيب. ويمثِّل صافي الربح المُحقَّق ما نسبته نحو ١,٢% و٩,٣% و٢٧,٤% إلى كلٍّ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع على التوالي في عام ٢٠١٥ وذلك مقابل ١,٢% و٨,٧% و٢٦,١% على التوالي في عام ٢٠١٤.

٤ – معايير كفاية حقوق المساهمين:

بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي التوظيفات، وإجمالي الموجودات غير النقدية، نحو ١٢,٩% و١٤,٦% و١٨,٨% على التوالي في نهاية عام ٢٠١٥، مقارنةً بنحو ١٣,٦% و١٥,٨% و٢٠,٠% في نهاية عام ٢٠١٤. وبهذا، بلغ متوسط نسب كفاية حقوق المساهمين السالفة الذكر خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ نحو ١٣,٣% إلى إجمالي الموجودات، و١٥,٢% إلى إجمالي التوظيفات

و١٩,٤% إلى الموجودات غير النقدية (المُتمثلة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وبعض الاستثمارات المالية وغير النقدية المحلية والأجنبية).

٥ – معيار كفاية رأس المال "الملاءة":

يُستدل من البيانات المجمَّعة المتوافرة عن البنوك الكويتية على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها مازال يفوق، وبصورة واضحة، الحد الأدنى المطلوب بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي والذي بدوره أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقًا للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، وفي إطار تطبيق حزمة إصلاحات بازل (٣)، أصدر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرارًا بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل (٣) ومراحل تطبيقه لتصل النسبة الإجمالية بحد أدنى ١٣%، مع تطبيقها على مراحل على النحو الآتي:

- بداية عام ٢٠١٤ نسبة ١٢%.
- بداية عام ٢٠١٥ نسبة ١٢,٥%.
- بداية عام ٢٠١٦ نسبة ١٣%.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية وفقًا لتعليمات بازل (٣) نحو ١٧,٥% في نهاية ديسمبر ٢٠١٥ مقابل نسبة قدرها ١٦,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤.

جدول (٣٠)

بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية (%)

البيـــــان	٢٠١٤	٢٠١٥	المتوسط
أولا – معايير السيولة:			
(١) المعيار النقدي	٣٢,٨	٣٢,٠	٣٢,٤
(٢) معيار السيولة	٤٠,٣	٣٨,٩	٣٩,٦
ثانيًا – معايير التوظيف:			
(١) التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص	٩٤,٦	١٠١,٠	٩٧,٨
(٢) المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص	١٠٠,٧	١٠٦,٩	١٠٣,٨
(٣) التوظيفات المحلية إلى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين	٩٣,٦	٩٨,٢	٩٥,٩
ثالثًا – معايير الربحية:			
(١) صافي الربح إلى متوسط الموجودات	١,٢	١,٢	١,٢
(٢) صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين	٨,٧	٩,٣	٩,٠
(٣) صافي الربح إلى رأس المال المدفوع	٢٦,١	٢٧,٤	٢٦,٨
رابعًا – معايير كفاية حقوق المساهمين:			
(١) حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات	١٣,٦	١٢,٩	١٣,٣
(٢) حقوق المساهمين إلى إجمالي التوظيفات	١٥,٨	١٤,٦	١٥,٢
(٣) حقوق المساهمين إلى الموجودات غير النقدية	٢٠,٠	١٨,٨	١٩,٤
خامسًا – معيار كفاية رأس المال:			
(١) معدل كفاية رأس المال (البنوك المحلية)*	١٦,٩	١٧,٥	١٧,٩

المصدر : بنك الكويت المركزي.

* معدل كفاية رأس المال لعام ٢٠١٤ و٢٠١٥ وفقًا لبازل (٣).

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

جدول (٣١)

تطور هيكل الجهاز المالي

الفترة	عدد شركات الاستثمار			عدد شركات الصرافة
	تقليدية	إسلامية	المجموع	
٢٠١١	٤٤	٥١	٩٥	٣٩
٢٠١٢	٤٣	٥٠	٩٣	٣٩
٢٠١٣	٤٢	٥٠	٩٢	٣٩
٢٠١٤	٤٠	٤٩	٨٩	٣٩
٢٠١٥	٣٨	٤٧	٨٥	٤٠

المصدر: بنك الكويت المركزي.

انخفض عدد شركات الاستثمار المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي ليبلغ ٨٥ شركة في نهاية عام ٢٠١٥، مقارنةً بعدد ٨٩ شركة في نهاية العام السابق. ويتكون قطاع شركات الاستثمار المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٥ من ٣٨ شركة استثمار تقليدية، و٤٧ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلاميـة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانـون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١٠ بشأن "إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية" والقرار الوزاري رقم (٣٨) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، فقد انتقلت الرقابة على شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠١١، واقتصر دور بنك الكويت المركزي الرقابي بالنسبة لشركات الاستثمار على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٥ ما قيمته نحو ٩٨٢٧,٥ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٠٤٦٥,٣ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٤ بتراجع قيمته ٦٣٧,٨ مليون دينار ونسبته ٦,١% (جدول ٣٢).

جدول (٣٢)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية* (مليون دينار)

البنـــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	٤٧١,١	٤٢٦,٠	-٤٥,١	-٩,٦
تمويل العملاء	**٨٩٠,٥**	**٨٩٣,٦**	**٣,١**	**٠,٣**
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	٥٢٠,٩	٥٤٥,٩	٢٥,٠	٤,٨
تمويل العملاء	٣٦٩,٦	٣٤٧,٧	-٢١,٩	-٥,٩
الاستثمارات المحلية	**٢٤٦٨,٢**	**٢٣٦٠,٤**	**-١٠٧,٨**	**-٤,٤**
الاستثمارات المالية	١٩٦٥,٥	١٨٦١,٨	-١٠٣,٧	-٥,٣
الاستثمارات غير المالية	٥٠٢,٧	٤٩٨,٥	-٤,١	-٠,٨
الموجودات الأجنبية	٤٨٦٧,١	٤٥٧٤,٩	-٢٩٢,٢	-٦,٠
الموجودات الأخرى	١٧٦٨,٤	١٥٧٢,٧	-١٩٥,٧	-١١,١
الموجودات = المطلوبات	**١٠٤٦٥,٣**	**٩٨٢٧,٥**	**-٦٣٧,٨**	**-٦,١**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	٤٥٨١,٩	٤٢٥٩,١	-٣٢٢,٨	-٧,٠
التمويل من المقيمين	٢١٩٣,٨	٢١٢٢,٢	-٧١,٥	-٣,٣
السندات وصكوك التمويل	٥٩,١	٢٦,٦	-٣٢,٥	-٥٥,٠
المطلوبات الأجنبية	١٨٧٢,٦	١٧٧٠,٥	-١٠٢,١	-٥,٥
مطلوبات أخرى	١٧٥٧,٩	١٦٤٩,٠	-١٠٨,٨	-٦,٢
عدد الشركات	٨٩	٨٥	-٤	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وللوقوف على أبرز ملامح أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول العرض أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدة خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

أولاً – شركات الاستثمار التقليدية:

تُشير البيانات المالية المتوافرة (الجدول ٣٣) عن شركات الاستثمار التقليدية إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات (٣٨ شركة) قد وصل إلى نحو ٥٧٢٧,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، مسجلاً بذلك تراجعًا بلغت قيمته ١٢١,٧ مليون دينار ونسبته ٢,١% عن مستواه البالغ ٥٨٤٩,١ مليونًا في نهاية العام السابق. ويعكس هذا التراجع محصلة تطورات عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات. ففي جانب الموجودات، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٤ على النحو التالي:

١- انخفاض أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل ١٢٧,٢ مليون دينار وبما نسبته ٣,٧% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق، والذي جاء محصلة لانخفاض أرصدة كلٍّ من الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١٣٥,٦ مليون دينار أو ٢٦,٥%، وأرصدة الاستثمارات الأجنبية بنحو ١٧,٤ مليون دينار أو بما نسبته ٠,٧%، وأرصدة القروض والسلفيات لغير المقيمين بما يعادل ٩,٣ مليون دينار أو ٢٥,٢% من جهة، والارتفاع في أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو ٣٥,١ مليون أو بما نسبته ١٧,١% من جهة أخرى.

٢- تراجع الاستثمارات المحلية بما قيمته ٤٣,١ مليون دينار ونسبته ٣,٤%، وذلك من نحو ١٢٥٥,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٢١٢,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥. وجاء التراجع المشار إليه محصلة لانخفاض أرصدة الاستثمارات المالية بنحو ٤٨,١ مليون دينار أو بنسبة ٤,٤% من جهة، وارتفاع أرصدة الاستثمارات غير المالية بنحو ٥,٠ مليون دينار أو بنسبة ٢,٩% من جهةٍ أخرى.

٣- ارتفاع أرصدة القروض والسلفيات المقدَّمة للمقيمين بنحو ٢٥,٠ مليون دينار ونسبته ٤,٨% لتصل إلى نحو ٥٤٥,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٥٢٠,٩ مليونًا في نهاية العام السابق.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٥ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٤ وذلك على النحو التالي:

١- الانخفاض في رأس المال والاحتياطي بما قيمته ٢٢,٥ مليون دينار ونسبته ٠,٨%، وذلك من نحو ٢٨١٠,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢٧٨٧,٨ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

٢- الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين بنهاية عام ٢٠١٥ بنحو ١٣,٢ مليون دينار وبنسبة ١,٥% مقارنةً بنهاية العام السابق، وذلك من نحو ٨٩٣,١ مليون دينار إلى نحو ٨٧٩,٨ مليونًا.

٣- التراجع في أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل ٣٠,٣ مليون دينار وبنسبة ٢,٤%، وذلك من نحو ١٢٤٤,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٢١٤,٠ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول (٣٣)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية*

(مليون دينار)

البنـــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	٢٢٦,٢	٢١١,٨	١٤,٤-	٦,٤-
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	٥٢٠,٩	٥٤٥,٩	٢٥,٠	٤,٨
الاستثمارات المحلية	**١٢٥٥,٢**	**١٢١٢,١**	**٤٣,١-**	**٣,٤-**
الاستثمارات المالية	١٠٨٣,٠	١٠٣٤,٨	٤٨,١-	٤,٤-
الاستثمارات غير المالية	١٧٢,٢	١٧٧,٢	٥,٠	٢,٩
الموجودات الأجنبية	٣٤٢٩,٩	٣٣٠٢,٧	١٢٧,٢-	٣,٧-
الموجودات الأخرى	٤١٦,٩	٤٥٥,٠	٣٨,١	٩,١
الموجودات = المطلوبات	**٥٨٤٩,١**	**٥٧٢٧,٤**	**١٢١,٧-**	**٢,١-**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	٢٨١٠,٣	٢٧٨٧,٨	٢٢,٥-	٠,٨-
التمويل من المقيمين	٨٩٣,١	٨٧٩,٨	١٣,٢-	١,٥-
السندات وصكوك التمويل	٥٩,١	٢٦,٦	٣٢,٥-	٥٥,٠-
المطلوبات الأجنبية	١٢٤٤,٣	١٢١٤,٠	٣٠,٣-	٢,٤-
مطلوبات أخرى	٨٤٢,٣	٨١٩,١	٢٣,١-	٢,٧-
عدد الشركات	٤٠	٣٨	٢-	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا – شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمّع لعدد (٤٧) شركة استثمار تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٥ وتتوافر بياناتها المقارنة للعامين المشار إليهما.

وتُشير البيانات المالية المتوافرة (الجدول ٣٤) إلى تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة في نهاية عام ٢٠١٥ بما قيمته نحو ٥١٦,٢ مليون دينار ونسبته ١١,٢% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٤١٠٠,١ مليون دينار مقابل نحو ٤٦١٦,٣ مليونًا بنهاية العام السابق. وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة في **جانب الموجودات** وذلك على النحو التالي:

١- الانخفاض في بند الاستثمارات المحلية في نهاية عام ٢٠١٥ بما قيمته نحو ٦٤,٨ مليون دينار ونسبته ٥,٣% ليصل إلى نحو ١١٤٨,٣ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٢١٣,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

٢- انخفاض قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره ١٦٥,٠ مليون دينار ونسبته ١١,٥%، وذلك من نحو ١٤٣٧,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٢٧٢,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥.

٣- الانخفاض في أرصدة عمليات تمويل العملاء في نهاية عام ٢٠١٥ بما قيمته نحو ٢١,٩ مليون دينار ونسبته ٥,٩% لتصل إلى نحو ٣٤٧,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٣٦٩,٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

أما في **جانب المطلوبات**، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٥ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٤ على النحو الآتي:

١- الانخفاض في حقوق المساهمين بما قيمته ٣٠٠,٣ مليون دينار أو ١٧,٠% لتصل إلى نحو ١٤٧١,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ١٧٧١,٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

٢- انخفاض المطلوبات الأجنبية بنحو ٧١,٨ مليون دينار أو بنسبة ١١,٤% ليبلغ ما قيمته نحو ٥٥٦,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٦٢٨,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول (٣٤)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار

التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية*

(مليون دينار)

البنـــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	٢٤٤,٨	٢١٤,٢	٣٠,٦-	١٢,٥-
تمويل العملاء	٣٦٩,٦	٣٤٧,٧	٢١,٩-	٥,٩-
الاستثمارات المحلية، وتشمل:	**١٢١٣,١**	**١١٤٨,٣**	**٦٤,٨-**	**٥,٣-**
الاستثمارات المالية	٨٨٢,٦	٨٢٧,٠	٥٥,٦-	٦,٣-
الاستثمارات غير المالية	٣٣٠,٥	٣٢١,٣	٩,٢-	٢,٨-
الموجودات الأجنبية	١٤٣٧,٢	١٢٧٢,٢	١٦٥,٠-	١١,٥-
الموجودات الأخرى	١٣٥١,٥	١١١٧,٧	٢٣٣,٨-	١٧,٣-
الموجودات = المطلوبات	**٤٦١٦,٣**	**٤١٠٠,١**	**٥١٦,٢-**	**١١,٢-**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	١٧٧١,٦	١٤٧١,٣	٣٠٠,٣-	١٧,٠-
التمويل من المقيمين	١٣٠٠,٧	١٢٤٢,٤	٥٨,٣-	٤,٥-
المطلوبات الأجنبية	٦٢٨,٣	٥٥٦,٥	٧١,٨-	١١,٤-
مطلوبات أخرى	٩١٥,٦	٨٢٩,٩	٨٥,٧-	٩,٤-
عدد الشركات	٤٩	٤٧	٢-	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣- الانخفاض في عمليات التمويل من المقيمين من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو ٥٨,٣ مليون دينار أو بنسبة ٤,٥% ليبلغ نحو ١٢٤٢,٤ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١٣٠٠,٧ مليونًا بنهاية عام ٢٠١٤.

ثالثًا – الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (بنود خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍّ سواء (جدول ٣٥). وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وعددها ٨٥ شركة (٣٨ شركة تقليدية و٤٧ شركة إسلامية) كما في نهاية عام ٢٠١٥ ما قيمته ١٩٢٠٤,٤ مليون دينار (منها ١٧٢٠٢,٠ مليونًا أو ٨٩,٦% لشركات الاستثمار التقليدية، و٢٠٠٢,٤ مليونًا أو ١٠,٤% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك تراجعًا بنحو ٥١٩,٩ مليون دينار وبنسبة ٢,٦% عن مستواها البالغ ١٩٧٢٤,٣ مليون دينار لعدد ٨٩ شركة مسجلة في نهاية عام ٢٠١٤ (منها ١٨٠٩٦,٩ مليون دينار أو ٩١,٧% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها ٤٠ شركة، و١٦٢٧,٤ مليونًا أو ٨,٣% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها ٤٩ شركة).

جدول (٣٥)

الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية*

(القيم بالمليون دينار)

البيـان	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	القيمة	(%)
الحسابات النظامية:	١٩٧٢٤,٣	١٩٢٠٤,٤	٥١٩,٩-	٢,٦-
شركات الاستثمار التقليدية	١٨٠٩٦,٩	١٧٢٠٢,٠	٨٩٤,٩-	٤,٩-
شركات الاستثمار الإسلامية	١٦٢٧,٤	٢٠٠٢,٤	٣٧٥,٠	٢٣,٠
محافظ الاستثمار	١٥٨٦٢,٣	١٥٥٣٤,٥	٣٢٧,٧-	٢,١-
صناديق الاستثمار	١٦٣٤,٣	١٦٨٧,٩	٥٣,٦	٣,٣
صناديق مدارة أجنبية	١٧٥٩,٦	١٤٨٨,٨	٢٧٠,٨-	١٥,٤-
أصول مدارة بصفة أمانة	٣٩١,٨	٣٩٩,٦	٧,٨	٢,٠
التعهدات / الكفالات / الضمانات	٧٦,٣	٩٣,٦	١٧,٣	٢٢,٦
عدد شركات الاستثمار	٨٩	٨٥	٤-	
شركات الاستثمار التقليدية **	٤٠	٣٨	٢-	
شركات الاستثمار الإسلامية**	٤٩	٤٧	٢-	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

** وهناك أيضًا شركتا تمويل تخضعان لرقابة بنك الكويت المركزي أحدهما شركة تمويل تقليدي والأخرى شركة تمويل إسلامي.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية

لم تشهد شركات الصرافة المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٥، حيث تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجَّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (٤٠ شركة) في نهاية عام ٢٠١٥ (جدول ٣٦) إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات قد بلغ ١٥٣,٧ مليون دينار في نهاية ذلك العام، بانخفاض قيمته ٠,٢ مليون دينار ونسبته ٠,١% عن مستواه البالغ ١٥٣,٩ مليونًا في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً – الموجودات:

١- انخفضت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو ٩,٢ مليون دينار وبنسبة ١٣,٦% لتصل إلى نحو ٥٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو ٦٨,٠ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٤.

٢- انخفضت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو ٠,٥ مليون دينار وبنسبة ٢٧,٥% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق لتصل إلى نحو ١,٣ مليون دينار.

٣- ارتفعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو ٥,٧ مليون دينار وبنسبة ١٩,٩% لتصل إلى نحو ٣٤,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢٨,٦ مليونًا في نهاية العام السابق.

٤- ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو ١,٨ مليون دينار وبنسبة ٨,٠% (من نحو ٢٢,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢٤,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥).

ثانيًا – المطلوبات:

١- انخفضت مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو ٦,٧ مليون دينار وبنسبة ٧٥,٩% (من نحو ٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥).

جدول (٣٦)

الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية

(القيمة بالألف دينار)

البنـــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير خلال عام ٢٠١٥	
	٢٠١٤	٢٠١٥	قيمة	%
الموجودات				
نقد وموجودات نقدية	٢٢٥١٣,٥	٢٤٣١٨,٦	١٨٠٥,١	٨,٠
مطالب على مؤسسات مالية	٢٨٥٩٧,١	٣٤٢٩٨,٣	٥٧٠١,٢	١٩,٩
إجمالي الذمم المدينة	١٥٤٥,٣	٣٤٥٨,٧	١٩١٣,٤	١٢٣,٨
استثمارات مالية وعقارية	١٨٥٧,٢	١٣٤٥,٦	-٥١١,٦	-٢٧,٥
موجودات ثابتة	١٦٨٢٢,٣	١٧٩٩٩,٥	١١٧٧,٢	٧,٠
موجودات أجنبية	٦٨٠٢٧,٤	٥٨٧٧٤,١	-٩٢٥٣,٣	-١٣,٦
الموجودات الأخرى	١٤٥٣٤,٩	١٣٥٠١,٣	-١٠٣٣,٦	-٧,١
الموجودات = المطلوبات	**١٥٣٨٩٧,٧**	**١٥٣٦٩٦,١**	**-٢٠١,٦**	**-٠,١**
المطلوبات				
حقوق الشركاء ونتائج الفترة	١٠٤٥٦٨,٤	١٠٠٦٠٠,٩	-٣٩٦٧,٥	-٣,٨
مطلوبات لمؤسسات مالية	٨٨٤١,٤	٢١٣٥,٠	-٦٧٠٦,٦	-٧٥,٩
إجمالي الذمم الدائنة	٤١٦٥,٨	٢٨٤٩,٢	-١٣١٦,٦	-٣١,٦
مطلوبات أجنبية	٤٣٥٦,٥	١٧٦٨,٦	-٢٥٨٧,٩	-٥٩,٤
مطلوبات أخرى	٣١٩٦٥,٨	٤٦٣٤٢,٥	١٤٣٧٦,٧	٤٥,٠
حسابات نظامية	٦٢٩٧,٧	٦٨٠٤,٥	٥٠٦,٨	٨,٠
نتائج الفترة (صافي الربح)	١٧٥٠٣,٣	١٧٣١٢,٨	-١٩٠,٦	-١,١
عدد الشركات	٣٩	٤٠	١	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- تراجع حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو ٤,٠ مليون دينار وبنسبة ٣,٨% (من نحو ١٠٤,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ١٠٠,٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥).

٣- ارتفاع المطلوبات الأخرى بنحو ١٤,٣ مليون دينار وبنسبة ٤٥,٠% (من نحو ٣٢,٠ مليون دينار في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٤٦,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٥).

ثالثًا – نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدَل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو ١٩,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٢,٢ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٥ (مسجلاً ارتفاعًا نسبته ٦٢,٨%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام ٢٠١٥، يتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو ١١٣,٥ مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (نحو ٢٤,٣ مليون دينار ونسبتها ٢١,٤%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (بنحو ٨٩,٢ مليون دينار ونسبتها ٧٨,٦%)، وارتفعت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء لتصل إلى نحو ١٧,٢% في عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١٦,٧% في عام ٢٠١٤، وانخفضت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو ١١,٣% في عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١١,٤% في العام السابق، وانخفض صافي الربح بنحو ٠,٢ مليون دينار وبنسبة ١,١% ليصل إلى نحو ١٧,٣ مليون دينار في عام ٢٠١٥ مقابل نحو ١٧,٥ مليونًا في عام ٢٠١٤.

من جانبٍ آخر، انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو ٦٧,٩% في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٦٥,٥% في نهاية عام ٢٠١٥. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو ٦٥,٣% في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٦٢,٧% في نهاية عام ٢٠١٥.

المالية العامة

المالية العامة

يتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة لدولة الكويت من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي لموازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، وكذلك العمليات المالية الحكومية[١] ضمن الموازنة العامة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) من السنة المالية ٢٠١٦/١٥.

أولاً – الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤:

١ – الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصَّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٢٤٩٢٥,٩ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣١٨١١,٤ مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضًا ملحوظاً قيمته نحو ٦٨٨٥,٥ مليون دينار ونسبته ٢١,٦%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس في الجانب الرئيسي منه محصلة انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ٦٧٩٠,٣ مليون دينار ونسبته ٢٣,٢% لتصل إلى نحو ٢٢٥٠١,٦ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بنحو ٢٩٢٩١,٩ مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته ٩٥,٢ مليون دينار ونسبته ٣,٨% لتصل إلى ٢٤٢٤,٣ مليون دينار مقابل ٢٥١٩,٥ مليون دينار من جهةٍ أخرى (جدول ٣٧).

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بنحو ٢٣,٦٨ دولارًا وبنسبة ٢٢,٥% ليصل إلى نحو ٨١,٤١ دولارًا للبرميل مقابل نحو ١٠٥,١٠ دولارًا للسنة المالية السابقة، كما أن كمية إنتاج النفط الخام

جدول (٣٧)
الإيرادات الفعلية للموازنة العامة (مليون دينار)

البيان	حساب ختامي				تغير (٢) عن (١)	
	٢٠١٤/١٣		٢٠١٥/١٤			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي	قيمة	%
إجمالي الإيرادات الفعلية:	٣١٨١١,٤	١٠٠	٢٤٩٢٥,٩	١٠٠	-٦٨٨٥,٥	-٢١,٦
الإيرادات النفطية	٢٩٢٩١,٩	٩٢,١	٢٢٥٠١,٦	٩٠,٣	-٦٧٩٠,٣	-٢٣,٢
الإيرادات غير النفطية	٢٥١٩,٥	٧,٩	٢٤٢٤,٣	٩,٧	-٩٥,٢	-٣,٨

المصدر: وزارة المالية.

[١] ترصد كشوف المتابعة الشهرية بيانات العمليات المالية الحكومية التي تتم على أساس نقدي، في حين أن بيانات الحساب الختامي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق وبعد إجراء التسويات المحاسبية اللازمة. وبناءً على ذلك، لا يتطابق مجموع بيانات كشوف المتابعة الشهرية لسنة مالية معينة مع بيانات الحساب الختامي لتلك السنة المالية.

لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بلغت نحو ٢,٨٨٥ مليون برميل يوميًا مقابل نحو ٢,٩٤٦ مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة بتراجع مقداره ٦١ ألف برميل يوميًا.

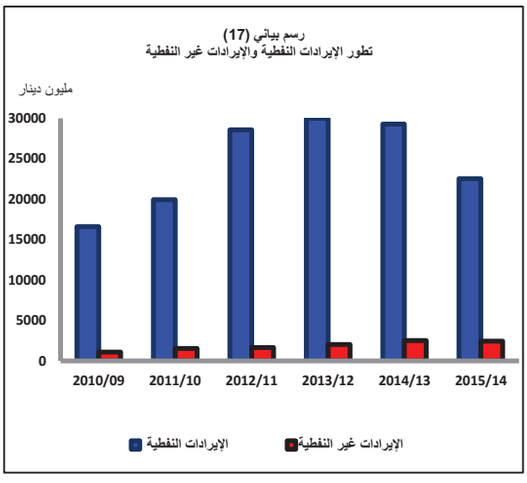

المصدر : وزارة المالية.

أما على صعيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصَّلة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقارنةً بالسنة المالية السابقة، فقد تراجعت لتصل إلى نحو ٢٤٢٤,٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٥١٩,٥ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٩٥,٢ مليون دينار ونسبته ٣,٨%. ورغم ذلك التراجع، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الفعلية في إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى نحو ٩,٧% مقابل نحو ٧,٩% للسنة المالية السابقة.

ويعكس الانخفاض المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ أساسًا محصلة الانخفاض في الإيرادات الفعلية المحصّلة ضمن مجموع كل من الباب السابع (الإيرادات والرسوم المتنوعة)، والباب الثامن (الإيرادات الرأسمالية) بنحو ٢٤٦,٢ مليون دينار وبنسبة ١٧,٢% من جهة، وارتفاع الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن مجموع باقي أبواب الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بنحو ١٥١ مليون دينار وبنسبة ١٣,٨% من جهةٍ أخرى (جدول ٣٨).

جدول (٣٨)

الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة

(مليون دينار)

البيـــان	الحساب الختامي				تغير (٢) عن (١)	
	٢٠١٤/١٣		٢٠١٥/١٤			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي	قيمة	%
الإيرادات غير النفطية:	٢٥١٩,٥	١٠٠	٢٤٢٤,٣	١٠٠	٩٥,٢-	٣,٨-
- الضرائب على صافي الدخل والأرباح	٨٧,٠	٣,٥	١٠٠,٣	٤,١	١٣,٤	١٥,٤
- الضرائب والرسوم على الممتلكات	٢١,٠	٠,٨	٢١,٤	٠,٩	٠,٤	٢,٠
- الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	٤,٦	٠,٢	٧,٧	٠,٣	٣,١	٦٧,٤
- الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	٢٧٥,٩	١١,٠	٢٩٠,٦	١٢,٠	١٤,٧	٥,٣
- إيرادات الخدمات، ومنها:	٧٠٣,٢	٢٧,٩	٨٢٢,٦	٣٣,٩	١١٩,٤	١٧,٠
خدمات الكهرباء والماء	١٩٢,٥	٧,٦	٢٤٠,٩	٩,٩	٤٨,٤	٢٥,١
خدمات النقل والمواصلات	١٨٢,٥	٧,٢	١٧٢,٧	٧,١	٩,٨-	٥,٤-
إيرادات الطوابع المالية	٨٥,٦	٣,٤	٨٧,٩	٣,٦	٢,٣	٢,٧
خدمات الأمن والعدالة	٨٠,٦	٣,٢	١١٣,١	٤,٧	٣٢,٥	٤٠,٣
خدمات الإسكان والمرافق	٦٤,٩	٢,٦	١٠٩,٤	٤,٥	٤٤,٥	٦٨,٦
الخدمات الصحية	٩١,٩	٣,٦	٩٤,٠	٣,٩	٢,١	٢,٣
- الإيرادات والرسوم المتنوعة	١٤٠٢,٧	٥٥,٧	١١٨٠,٥	٤٨,٧	٢٢٢,٢-	١٥,٨-
- الإيرادات الرأسمالية	٢٥,١	١,٠	١,١	٠,٠	٢٤,٠-	٩٥,٦-

المصدر: وزارة المالية.

٢- المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاع المصروفات العامة الفعلية بنحو ٢٥١٢,١ مليون دينار وبنسبة ١٣,٣% لتصل إلى نحو ٢١٤١٥,٤ مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٨٩٠٣,٣ ملايين دينار للسنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ شكّلت ما نسبته ٩٢,٢% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ٢٣٢١٢,٢ مليون دينار.

جدول (٣٩)

المصروفات الفعلية للموازنة العامة

(مليون دينار)

البيـــان	الحساب الختامي		التغير	
	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	القيمة	%
المصروفات العامة:	١٨٩٠٣,٣	٢١٤١٥,٤	٢٥١٢,١	١٣,٣
- المرتبات والأجور	٥٠٣٧,٧	٥٣٠٣,٢	٢٦٥,٥	٥,٣
- المستلزمات السلعية والخدمات	٣٢١٩,٣	٣٠٢٥,٨	١٩٣,٥-	٦,٠-
- وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٢٠٩,٣	١٩٧,٢	١٢,١-	٥,٨-
- المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	١٥٣٠,٥	١٦٦٢,١	١٣١,٦	٨,٦
- المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	٨٩٠٦,٥	١١٢٢٧,١	٢٣٢٠,٦	٢٦,١

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في المصـــروفات العامة الفعلية ضـــمن الموازنة العامة للســـنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاع المصـــروفات الفعلية ضـــمن كلٍ من الباب الأول (المرتبات والأجور) بما قيمته نحو ٢٦٥,٥ مليون دينار ونسبته٥,٣% لتصل إلى نحو ٥٣٠٣,٢ ملايين دينار مقابل ٥٠٣٧,٧ مليوناً للسنة المالية السابقة، والباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة) بنحو ١٣١,٦ مليون دينار وبنسبة ٨,٦% لتصل إلى نحو ١٦٦٢,١ مليون دينار مقابل ١٥٣٠,٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة، والبـــاب الخـــــامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ٢٣٢٠,٦ مليون دينار وبنسبة ٢٦,١% لتصل إلى نحو ١١٢٢٧,١ مليون دينار مقابل ٨٩٠٦,٥ ملايين دينار للسنة المالية السابقة (جدول ٣٩).

وتجدر الإشـــارة إلى أن ارتفاع المصـــروفات الفعلية ضـــمن الباب الخامس جاء نتيجةً لزيادة معظم بنوده، حيث ارتفعت مصـــروفات "دعم منتجات مكررة وغاز مســـال مســـوق محليًا" ضـــمن البند الثالث (اعانات عامة) من المجموعة الثانية (المدفوعات التحويلية الداخلية) بما قيمته ٦٦٣,٣ مليون دينار وبنسبة ١٠٦% لتصل إلى نحو ١٢٨٨,٩ مليون دينار مقابل نحو ٦٢٥,٦ مليون دينار للسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣، وارتفعت مصـروفات البند الثالث (الإعانات الخارجية) من المجموعة الثالثة (المدفوعات التحويلية الخارجية) بما قيمته ٥٧٧,٠ مليون دينار وبنســـبة ١٣٩,٧% لتصـــل إلى نحو ٩٨٩,٨ مليون دينار مقابل نحو ٤١٢,٩ مليون دينار للســـنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣.

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى ارتفاع المصروفات الجارية (وتشمل الإنفاق الاستهلاكي، المصروفات المختلفة، المدفوعات التحويلية) لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو ١٩٥٥٦,١ مليون دينار مقابل نحو ١٧١٦٣,٥ مليونًا للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو ٢٣٩٢,٦ مليون دينار ونسبته ١٣,٩% (جدول ٤٠). والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكّلت ما نسبته ٩١,٣% من جملة المصروفات العامة الفعلية، في حين شكّلت المصروفات الجارية خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ما نسبته ٩٣,٥% من اعتمادات المصروفات الجارية لذات السنة المالية والبالغة نحو ٢٠٩٠٤,٨ مليون دينار.

جدول (٤٠)
التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية

(مليون دينار)

البيـــان	حساب ختامي				التغير	معدل تغير (٢) عن (١)
	٢٠١٤/١٣		٢٠١٥/١٤			
	قيمة (١)	% للإجمالي	قيمة (٢)	% للإجمالي		%
المصروفات الجارية:	**١٧١٦٣,٥**	**٩٠,٨**	**١٩٥٥٦,١**	**٩١,٣**	**٢٣٩٢,٦**	**١٣,٩**
– الإنفاق الاستهلاكي	٨٢٥٦,٩	٤٣,٧	٨٣٢٩,٠	٣٨,٩	٧٢,١	٠,٩
* المرتّبات والأجور	٥٠٣٧,٧	٢٦,٦	٥٣٠٣,٢	٢٤,٨	٢٦٥,٥	٥,٣
* المستلزمات السلعية والخدمات	٣٢١٩,٢	١٧,٠	٣٠٢٥,٨	١٤,١	-١٩٣,٤	-٦,٠
– المصروفات المختلفة	١٧١٧,٥	٩,١	١٨٨٦,٩	٨,٨	١٦٩,٤	٩,٩
– المدفوعات التحويلية، ومنها:	٧١٨٩,١	٣٨,٠	٩٣٤٠,٢	٤٣,٦	٢١٥١,١	٢٩,٩
* الداخلية، ومنها:	٦٦٠١,٨	٣٥,٠	٧٩٧٣,٥	٣٧,٢	١٣٧١,٧	٢٠,٨
التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة	٤٧٦٩,٢	٢٥,٢	٥٠٩١,٨	٢٣,٨	٣٢٢,٦	٦,٨
* الخارجية	٥٨٧,٢	٣,١	١٣٦٦,٧	٦,٤	٧٧٩,٥	١٣٢,٧
المصروفات الرأسمالية:	**١٧٣٩,٨**	**٩,٢**	**١٨٥٩,٣**	**٨,٧**	**١١٩,٥**	**٦,٩**
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٢٠٩,٣	١,١	١٩٧,٢	٠,٩	-١٢,١	-٥,٨
– المشاريع الإنشائية والصيانة	١٥١٧,٩	٨,٠	١٦١٠,٨	٧,٥	٩٣,١	٦,١
– الاستملاكات العامة	١٢,٦	٠,١	٥١,٣	٠,٢	٣٨,٧	٣٠٧,١
الإجمالي	**١٨٩٠٣,٣**	**١٠٠**	**٢١٤١٥,٤**	**١٠٠**	**٢٥١٢,١**	**١٣,٣**

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد ارتفعت خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بما قيمته نحو ١١٩,٥ مليون دينار ونسبته ٦,٩% لتصل إلى نحو ١٨٥٩,٣ مليون دينار مقابل ١٧٣٩,٨ مليونًا خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣، الأمر الذي ترتب عليه تراجع نسبة تلك المصروفات إلى إجمالي المصروفات العامة الفعلية لتصل إلى نحو ٨,٧% خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقابل نحو ٩,٢% خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الرأسمالية خلال السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ما نسبته ٨٠,٦% من جملة اعتمادات المصروفات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو ٢٣٠٧,٣ ملايين دينار.

رسم بياني (18)
التصنيف الإقتصادي للمصروفات العامة

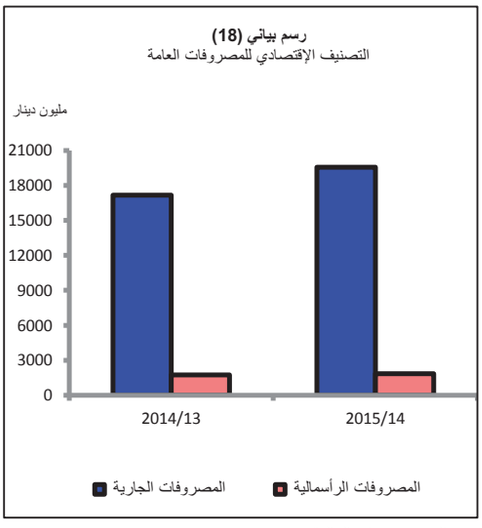

المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٣٥١٠,٥ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٢٩٠٨,١ مليونًا للسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣، وبما يمثل تراجعاً ملحوظاً قيمته نحو ٩٣٩٧,٦ مليون دينار ونسبته ٧٢,٨%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤١).

جدول (٤١)

موجز الحساب الختامي للموازنة العامة (مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤
الإيرادات العامة الفعلية، ومنها:	٣١٨١١,٤	٢٤٩٢٥,٩
الإيرادات النفطية الفعلية	٢٩٢٩١,٩	٢٢٥٠١,٦
المصروفات العامة الفعلية	١٨٩٠٣,٣	٢١٤١٥,٤
الفائض أو (العجز) (١)	١٢٩٠٨,١	٣٥١٠,٥
الفائض أو (العجز) (٢)	٤٩٥٥,٢	٢٧٢١,١-

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

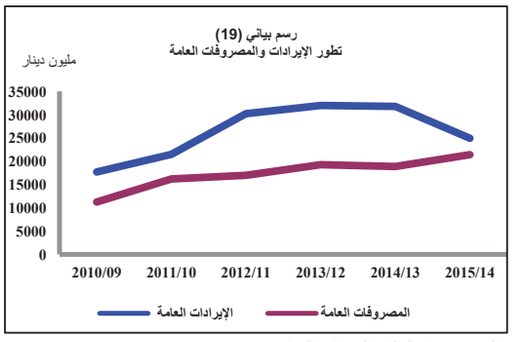

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية.

ثانيًا – السنة المالية ٢٠١٦/١٥:

١- الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥

صدر المرسوم بقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٥ بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٦/١٥. وتضمنت تلك الموازنة العامة تراجعًا في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة قيمتها نحو ٧٨٥٨,٤ مليون دينار ونسبتها ٣٩,١% لتصل إلى نحو ١٢٢١٠,٦ مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤ البالغة نحو ٢٠٠٦٩,٠ مليون دينار. ويعكس ذلك الانخفاض في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ انخفاض تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ٨٠٤٨,٣ مليون دينار ونسبته ٤٢,٨% لتصل إلى نحو ١٠٧٥٧,٤ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ البالغة نحو ١٨٨٠٥,٧ مليون دينار من جانب، وزيادة تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ١٨٩,٩ مليون دينار ونسبته ١٥% لتصل إلى نحو ١٤٥٣,٢ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ والبالغة نحو ١٢٦٣,٣ مليون دينار من جانبٍ آخر.

ويعكس الانخفاض في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ أساسًا انخفاض السعر الاسترشادي لبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ ذلك السعر ٤٥ دولارًا للبرميل، وبما يمثل تراجعًا قيمته ٣٠ دولارًا ونسبته ٤٠% عن السعر الاسترشادي المستخدَم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣ البالغ ٧٥ دولارًا للبرميل. في حين ارتفعت كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ بما قيمته ١٠٠ ألف برميل يوميًا وبنسبة ٣,٧% لتصل إلى نحو ٢,٨ مليون برميل يوميًا مقارنة بنحو ٢,٧ مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة.

ومن جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق باعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ بالمقارنة مع اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية السابقة، فقد انخفض إجمالي اعتمادات تلك المصروفات للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ بما قيمته نحو ٤٠٤١,١ مليون دينار ونسبته ١٧,٤% مقارنةً باعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤ لتصل إلى نحو ١٩١٧١,٠ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٣٢١٢,١ مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول ٤٢).

جدول (٤٢)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة

(مليون دينار)

البـــيان	موازنة معتمدة ٢٠١٥/١٤	موازنة معتمدة ٢٠١٦/١٥	تغير القيمة	تغير %
الإيرادات العامة	٢٠٠٦٩,٠	١٢٢١٠,٦	٧٨٥٨,٤-	٣٩,١-
الإيرادات النفطية	١٨٨٠٥,٧	١٠٧٥٧,٤	٨٠٤٨,٣-	٤٢,٨-
الإيرادات غير النفطية، ومنها:	١٢٦٣,٣	١٤٥٣,٢	١٨٩,٩	١٥,٠
– الضرائب على صافي الدخل والأرباح	٧٩,٠	١٠٢,٦	٢٣,٦	٢٣,٠
– الضرائب والرسوم على الممتلكات	١٧,٥	٢٣,٠	٥,٥	٣١,٤
– الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	٣,٥	٦,١	٢,٦	٧٤,٤
– الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	٢٦٠,٢	٢٨١,١	٢٠,٩	٨,٠
– إيرادات الخدمات، ومنها:	٧٣٢,٦	٧٩٥,٦	٦٣,٠	٨,٦
* خدمات الكهرباء والماء	٢٣٨,٠	٢٤١,٥	٣,٥	١,٥
* خدمات النقل والمواصلات	٢١١,٤	٢٣٧,٨	٢٦,٤	١٢,٥
– الإيرادات والرسوم المتنوعة	١٥٥,٤	١٧٣,٦	١٨,٢	١١,٧
– الإيرادات الرأسمالية	١٥,٠	٧١,١	٥٦,١	٣٧٤,٠
المصروفات العامة	٢٣٢١٢,١	١٩١٧١,٠	٤٠٤١,١-	١٧,٤-
– المرتبات والأجور	٥٥٨٦,٠	٥٣٨٦,٨	١٩٩,٢-	٣,٥-
– المستلزمات السلعية والخدمات	٣٩١٩,١	٢٦٠٢,٨	١٣١٦,٣-	٣٣,٦-
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٢٩٠,٣	٢٨٥,٥	٤,٨-	١,٦-
– المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	٢٠١٧,٠	٢٠٧٦,٠	٥٩,٠	٢,٩
– المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	١١٣٩٩,٧	٨٨١٩,٨	٢٥٧٩,٩-	٢٢,٦-

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الانخفاض في اعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ انخفاض اعتمادات المصروفات ضمن كل من الباب الأول (المرتّبات والأجور) بنحو ١٩٩,٢ مليون دينار وبنسبة ٣,٥% (من نحو ٥٥٨٦,٠ مليون دينار إلى نحو ٥٣٨٦,٨ مليون دينار)، والباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو ١٣١٦,٣ مليون دينار وبنسبة ٣٣,٦% (من نحو ٣٩١٩,١ مليون دينار إلى نحو ٢٦٠٢,٨ مليون دينار)، والباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بنحو ٤,٨ مليون دينار وبنسبة ١,٦% (من نحو ٢٩٠,٣ مليون دينار إلى نحو ٢٨٥,٥ مليون دينار)، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ٢٥٧٩,٩ مليون دينار وبنسبة ٢٢,٦% (من نحو ١١٣٩٩,٧ مليون دينار إلى نحو ٨٨١٩,٨ مليون دينار).

ويُعزَى انخفاض اعتمادات مصروفات الباب الخامس للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ مقابل السنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى انخفاض اعتمادات كل من المصروفات المختلفة بنسبة ٠,٦%، والمدفوعات التحويلية الداخلية بنسبة ٢٢%، والمدفوعات التحويلية الخارجية بنسبة ٥٦,٥%. وقد تركز التراجع ضمن المدفوعات التحويلية الداخلية للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ في بندين، بند إعانات عامة وبالتحديد دعم منتجات مكررة وغاز مسال سُوِّق محليًا (لا يشمل وقود وزيوت وقوى محركة المدرجة اعتماداته في الباب الثاني)، حيث انخفضت اعتمادات ذلك البند بنحو ٩٢٨,٧ مليون دينار وبنسبة ٧٢% (من نحو ١٢٨٨,٩ مليون دينار إلى نحو ٣٦٠,٢ مليون دينار)، وبند تحويلات لهيئات ومؤسسات عامة، حيث انخفضت اعتمادات ذلك البند بنحو ٧٥٢,٨ مليون دينار وبنسبة ١٤,٨% (من نحو ٥٠٩١,٨ مليون دينار الى نحو ٤٣٣٩,٠ مليون دينار)، في حين تركز التراجع ضمن المدفوعات التحويلية الخارجية في بند الإعانات الخارجية، حيث انخفضت تلك الإعانات بنحو ٥٨٩,٩ مليون دينار وبنسبة ٥٩,٦% (من نحو ٩٨٩,٩ مليون دينار إلى نحو ٤٠٠,٠ مليون دينار).

وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ (جدول ٤٣)، فقد انخفضت اعتمادات المصروفات الجارية لتلك السنة المالية بما قيمته ٤٠٩٥,٤ مليون دينار ونسبته ١٩,٦% لتصل إلى نحو ١٦٨٠٩,٤ ملايين دينار، مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها نحو ٢٠٩٠٤,٨ مليونًا للسنة المالية السابقة، كما انخفضت الأهمية النسبية لاعتمادات المصروفات الجارية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى إجمالي اعتمادات المصروفات لتلك السنة المالية لتصل إلى نحو ٨٧,٧% مقابل نحو ٩٠% في السنة المالية ٢٠١٥/١٤.

جدول (٤٣)

التبويب الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة (مليون دينار)

البيـــــــان	موازنة معتمدة				معدل تغير	
	٢٠١٥/١٤		٢٠١٦/١٥		قيمة	%
	قيمة	%	قيمة	%		
المصروفات الجارية:	**٢٠٩٠٤,٨**	**٩٠,٠**	**١٦٨٠٩,٤**	**٨٧,٧**	**-٤٠٩٥,٤**	**-١٩,٦**
- الإنفاق الاستهلاكي	٩٥٠٥,١	٤٠,٩	٧٩٨٩,٦	٤١,٧	-١٥١٥,٥	-١٥,٩
* المرتبات والأجور	٥٥٨٦,٠	٢٤,١	٥٣٨٦,٨	٢٨,١	-١٩٩,٢	-٣,٦
* المستلزمات السلعية والخدمات	٣٩١٩,١	١٦,٩	٢٦٠٢,٨	١٣,٦	-١٣١٦,٣	-٣٣,٦
- المصروفات المختلفة	١٩٣٢,٢	٨,٣	١٩٢١,١	١٠,٠	-١١,١	-٠,٦
- المدفوعات التحويلية، ومنها:	٩٤٦٧,٥	٤٠,٧	٦٨٩٨,٧	٣٦,٠	-٢٥٦٨,٨	-٢٧,١
* الداخلية، ومنها	٨٠٥١,٨	٣٤,٧	٦٢٨٣,٦	٣٢,٨	-١٧٦٨,٢	-٢٢,٠
التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة	٥٠٩١,٨	٢١,٩	٤٣٣٩,٠	٢٢,٦	-٧٥٢,٨	-١٤,٨
* الخارجية	١٤١٥,٧	٦,١	٦١٥,١	٣,٢	-٨٠٠,٦	-٥٦,٥
المصروفات الرأسمالية:	**٢٣٠٧,٣**	**١٠,٠**	**٢٣٦١,٥**	**١٢,٣**	**٥٤,٢**	**٢,٣**
- وسائل نقل والمعدات والتجهيزات	٢٩٠,٣	١,٣	٢٨٥,٥	١,٥	-٤,٨	-١,٧
- المشاريع الإنشائية والصيانة	١٩٦٥,٧	٨,٥	٢٠٧٢,٠	١٠,٨	١٠٦,٣	٥,٤
- الاستملاكات العامة	٥١,٣	٠,٢	٤,٠	٠,٠٢	-٤٧,٣	-٩٢,٢
الإجمالي	**٢٣٢١٢,١**	**١٠٠**	**١٩١٧١,٠**	**١٠٠**	**-٤٠٤١,٢**	**-١٧,٤**

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، فقد ارتفعت تلك الاعتمادات لتصل إلى نحو ٢٣٦١,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٣٠٧,٣ ملايين دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ٥٤,٢ مليون دينار ونسبته ٢,٣%، وفي ذات الاتجاه، ارتفعت أهميتها النسبية إلى إجمالي اعتمادات المصروفات للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ لتصل إلى نحو ١٢,٣% مقابل نحو ١٠% في السنة المالية ٢٠١٥/١٤.

ونتيجةً لما تَقدَّم من تطورات على صعيد كلٍّ من تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥، فقد تضمّنت الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو ٦٩٦٠,٤ مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو ٣١٤٣,٢ مليونًا للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤٤).

رسم بياني (20)
تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة

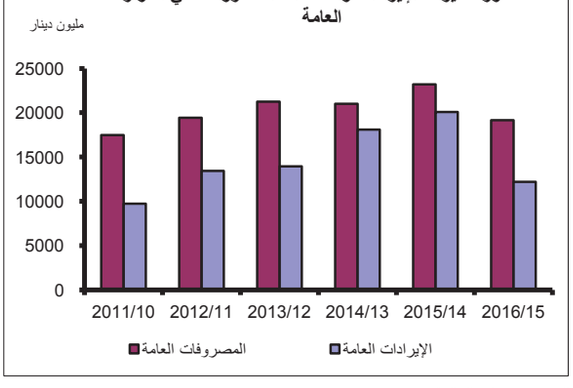

المصدر: وزارة المالية.

جدول (٤٤)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة (مليون دينار)

البيان	موازنة معتمدة	
	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥
تقديرات الإيرادات العامة، ومنها	٢٠٠٦٩,٠	١٢٢١٠,٦
الإيرادات النفطية	١٨٨٠٥,٧	١٠٧٥٧,٤
اعتمادات المصروفات العامة	٢٣٢١٢,٢	١٩١٧١,٠
الفائض أو العجز (١)	-٣١٤٣,٢	-٦٩٦٠,٤
الفائض أو العجز (٢)	-٨١٦٠,٤	-٨١٨١,٥

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

٢- العمليات المالية للحكومة ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر) من السنة المالية ٢٠١٦/١٥

تشير البيانات المتوافرة (جدول ٤٥) من كشوف المتابعة الشهرية لإيرادات ومصروفات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) من السنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ٩٨٢٠,٦ مليون دينار ونسبته ٤٦,٣% لتصل إلى نحو ١١٣٨١,١ مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ والتي بلغت نحو ٢١٢٠١,٧ مليونًا. ويُعزَى ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) بنحو ٨٨٨٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٤٥,٨% لتصل إلى نحو ١٠٥٢٢,٩ مليون دينار مقابل نحو ١٩٤٠٥,٦ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤. من جانبٍ آخر، فقد انخفضت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) بما قيمته ٩٣٨ مليون دينار ونسبته ٥٢,٢% لتصل إلى نحو ٨٥٨,٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٧٩٦,٢ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجاء الانخفاض المشار إليه في إجمالي الإيرادات النفطية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦/١٥ ليعكس الانخفاض الملحوظ في متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري بنحو ٤٨,٨٠ دولارًا وبنسبة ٤٨,٤% ليصل إلى نحو ٤٧,٧٥ دولارًا مقابل ٩٢,٥٥ دولارًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، في حين ارتفعت كمية إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) بشكل طفيف لتصل في المتوسط إلى نحو ٢,٨٦١ مليون برميل يوميًا مقارنةً بنحو ٢,٨٥٦ مليون برميل يوميًا خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وبناءً على تطورات كلٍّ من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية الفعلية المحصّلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦/١٥، فقد تجاوزت الإيرادات العامة الفعلية المحصلة بما قيمته ٢٢٢٣,٢ مليون دينار ونسبته ٢٤,٣% التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات للفترة المقابلة من السنة المالية المذكورة والبالغة قيمتها نحو ٩١٥٧,٩ مليون دينار. في حين أن التقديرات المعتمدة لكامل السنة المالية المذكورة بلغت نحو ١٢٢١٠,٦ مليون دينار.

جدول (٤٥)

الإيرادات العامة

(مليون دينار)

البيان	كشوف متابعة		قيمة التغير	معدل التغير(%)
	إبريل – ديسمبر ٢٠١٤	إبريل – ديسمبر ٢٠١٥		
إجمالي الإيرادات العامة:	٢١٢٠١,٧	١١٣٨١,١	-٩٨٢٠,٦	-٤٦,٣
الإيرادات النفطية	١٩٤٠٥,٦	١٠٥٢٢,٩	-٨٨٨٢,٧	-٤٥,٨
الإيرادات غير النفطية	١٧٩٦,٢	٨٥٨,٢	-٩٣٨,٠	-٥٢,٢
– الضرائب على صافي الدخل والأرباح	٨٨,٦	١٢٥,٥	٣٦,٩	٤١,٦
– الضرائب والرسوم الجمركية على الممتلكات	١٦,٤	١١,٤	-٥,٠	-٣٠,٥
– الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	٣,٦	٣,٦	٠,٠	٠,٠
– الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	١٩٩,٦	٢١٣,٨	١٤,٢	٧,١
– إيرادات الخدمات ومنها:	٤٩٦,٤	٤٣١,٢	-٦٥,٢	-١٣,١
* خدمات الأمن والعدالة	٧٨,٦	٧٧,٦	-١,٠	-١,٣
* خدمات الكهرباء والماء	١٣٤,٩	٨٣,٣	-٥١,٦	-٣٨,٢
* خدمات النقل والمواصلات	١٢٦,٩	١١٧,٤	-٩,٥	-٧,٥
– الإيرادات والرسوم المتنوعة	٩٩٠,٦	٧١,٧	-٩١٨,٩	-٩٢,٧
– الإيرادات الرأسمالية	٠,٦	٠,٩	٠,٣	٥٠,٠

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦/١٥ (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥)، فقد سجلت انخفاضاً قيمته نحو ٢٥٣٦,٤ مليون دينار ونسبته ٢٤% لتصل إلى نحو ٨٠٣٨,٠ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ١٠٥٧٤,٤ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجدير بالذكر، أن قيمة المصروفات الفعلية ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦/١٥ تُشكّل ما نسبته ٤٢% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة للموازنة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ١٩١٧١,٠ مليون دينار.

جدول (٤٦)

المصروفات العامة (مليون دينار)

البيان	كشوف متابعة		قيمة التغير	معدل التغير(%)
	إبريل – ديسمبر ٢٠١٤	إبريل – ديسمبر ٢٠١٥		
إجمالي المصروفات العامة	١٠٥٧٤,٤	٨٠٣٨,٠	-٢٥٣٦,٤	-٢٤,٠
– المرتبات والأجور	٢٥٨٥,٩	٢٨٠٥,٤	٢١٩,٥	٨,٥
– المستلزمات السلعية والخدمات	١٨٨٤,٩	٤٢٥,١	-١٤٥٩,٨	-٧٧,٤
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٦٢,٥	٧٤,٢	١١,٧	١٨,٧
– المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	٨٣٦,٥	٩٠٨,١	٧١,٦	٨,٥
– المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	٥٢٠٤,٦	٣٨٢٥,٢	-١٣٧٩,٤	-٢٦,٥

المصدر : وزارة المالية.

ويُعزَى الانخفاض المشار إليه في إجمالي قيمة المصروفات الفعلية خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) مقارنةً بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة إلى الانخفاض في قيمة المصروفات الفعلية ضمن كل من، مصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بما قيمته ١٤٥٩,٧ مليون دينار ونسبته ٧٧,٤% لتصل إلى نحو ٤٢٥,١ مليون دينار مقابل نحو ١٨٨٤,٨ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بما قيمته ١٣٧٩,٤ مليون دينار ونسبته ٢٦,٥% لتصل إلى نحو ٣٨٢٥,٢ مليون دينار مقابل نحو ٥٢٠٤,٦ ملايين دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة من جهة، والارتفاع في قيمة المصروفات الفعلية ضمن كل من، مصروفات الباب الأول (المرتبات والأجور) بما قيمته نحو ٢١٩,٦ مليون دينار ونسبته ٨,٥% لتصل إلى نحو ٢٨٠٥,٤ ملايين دينار مقابل نحو ٢٥٨٥,٩ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب الثالث (وسائل النقل والمعدات والتجهيزات) بما قيمته ١١,٧ مليون دينار ونسبته ١٨,٧%، ومصروفات الباب الرابع (المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة) بما قيمته ٧١,٦ مليون دينار ونسبته ٨,٥%.

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ إلى انخفاض المصروفات الجارية (وتشمل الإنفاق الاستهلاكي، المصروفات المختلفة، المدفوعات التحويلية) خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) لتصل قيمتها إلى نحو ٧٠٥٥,٧ مليون دينار مقابل نحو ٩٦٧٥,٤ مليون دينار للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو ٢٦١٩,٧ مليون دينار ونسبته ٢٧,١%. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الجارية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦/١٥ ما نسبته ٣٧% من اعتمادات المصروفات

الجارية لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ١٩١٧١,٠ مليون دينار. أما على صعيد المصروفات الرأسمالية، فقد ارتفعت خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦/١٥ بما قيمته نحو ٨٣,٣ مليون دينار ونسبته ٩,٣% لتصل إلى نحو ٩٨٢,٣ مليون دينار مقابل ٨٩٩,٠ مليونًا خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة (جدول ٤٧).

جدول (٤٧)

التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة (مليون دينار)

البيـان	كشوف متابعة				معدل تغير	
	إبريل – ديسمبر ٢٠١٤		إبريل – ديسمبر ٢٠١٥		قيمة	%
	قيمة	%	قيمة	%		
المصروفات الجارية	٩٦٧٥,٤	٩١,٥	٧٠٥٥,٧	٨٧,٨	٢٦١٩,٧-	٢٧,١-
– الإنفاق الاستهلاكي	٤٤٧٠,٨	٤٢,٣	٣٢٣٠,٥	٤٠,٢	١٢٤٠,٣-	٢٧,٧-
* المرتّبات والأجور	٢٥٨٥,٩	٢٤,٥	٢٨٠٥,٤	٣٤,٩	٢١٩,٥	٨,٥
* المستلزمات السلعية والخدمات	١٨٨٤,٩	١٧,٨	٤٢٥,١	٥,٣	١٤٥٩,٨-	٧٧,٤-
– المصروفات المختلفة	٢٩٤,٩	٢,٨	٢٠٨,١	٢,٦	٨٦,٨-	٢٩,٤-
– المدفوعات التحويلية، ومنها:	٤٩٠٩,٧	٤٦,٤	٣٦١٧,١	٤٥,٠	١٢٩٢,٦-	٢٦,٣-
* الداخلية، ومنها	٤٢٤٨,٨	٤٠,٢	٣٢٨٨,٠	٤٠,٩	٩٦٠,٨-	٢٢,٦-
التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة	٢٤٨٣,٣	٢٣,٥	٢١٩٣,٤	٢٧,٣	٢٨٩,٩-	١١,٧-
* الخارجية	٦٦٠,٩	٦,٣	٣٢٩,١	٤,١	٣٣١,٨-	٥٠,٢-
المصروفات الرأسمالية	٨٩٩,٠	٨,٥	٩٨٢,٣	١٢,٢	٨٣,٣	٩,٣
– وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	٦٢,٥	٠,٦	٧٤,٢	٠,٩	١١,٧	١٨,٧
– المشاريع الإنشائية والصيانة	٨٣٦,٥	٧,٩	٩٠٨,١	١١,٣	٧١,٦	٨,٦
– الاستملاكات العامة	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	١٠٥٧٤,٤	١٠٠	٨٠٣٨,٠	١٠٠	٢٥٣٦,٤-	٢٤,٠-

المصدر: وزارة المالية.

وكمحصلةٍ لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٥) من السنة المالية ٢٠١٦/١٥، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ٣٣٤٣,١ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٠٦٢٧,٣ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٧٢٨٤,٢ مليون دينار ونسبته ٦٨,٥%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

جدول (٤٨)

ملخص الفائض والعجز

(مليون دينار)

البيـان	كشوف متابعة		التغير	
	إبريل- ديسمبر ٢٠١٤	إبريل- ديسمبر ٢٠١٥	القيمة	%
الإيرادات العامة الفعلية	٢١٢٠١,٧	١١٣٨١,١	٩٨٢٠,٦-	٤٦,٣-
المصروفات العامة الفعلية	١٠٥٧٤,٤	٨٠٣٨,٠	٢٥٣٦,٤-	٢٤,٠-
الفائض أو العجز (١)	١٠٦٢٧,٣	٣٣٤٣,١	٧٢٨٤,٢-	٦٨,٥-
الفائض أو العجز (٢)	٥٣٢٦,٩	٢٢٠٥,٠	٣١٢١,٩-	٥٨,٦-

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(١) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يستعرض هذا الجزء من التقرير تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارتها الخارجية خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بعام ٢٠١٤، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكلٍ من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الحساب الجاري:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعرَف رصيد هذه الحسابات بأنه رصيد الحساب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات على السواء، بينما يشير الدخل إلى الدخل الأساسي والثانوي).

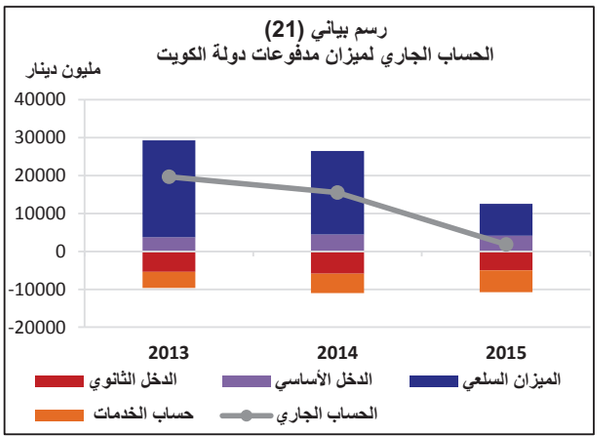

وتشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن قيمة فائض الحساب الجاري قد بلغت نحو ١٧٩٦,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ (وبما يمثل نحو ٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤)، مقابل فائض تُقدَّر قيمته بنحو ١٥٤٧٨,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ (وبما يمثل نحو ٣٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤)، أي بانخفاض قدره ١٣٦٨٢,٠ مليون دينار ونسبته ٨٨,٤%.

جدول (٤٩)

الحساب الجاري

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤ (معدلة)	٢٠١٥ (أولية)	التغير قيمة	التغير (%)
أولاً: الحساب الجاري (١+٢+٣+٤):	١٥٤٧٨,٥	١٧٩٦,٥	١٣٦٨٢,٠-	٨٨,٤-
١- الميـزان السلعي:	٢٢٠٥٩,٢	٨٤١٩,٥	١٣٦٣٩,٧-	٦١,٨-
* الصادرات السلعية (فوب)، ومنها:	٢٩٧٣٧,٤	١٦٦٤٤,٣	١٣٠٩٣,١-	٤٤,٠-
الصادرات النفطية	٢٧٧٥٣,٠	١٤٦٨٣,٠	١٣٠٧٠,٠-	٤٧,١-
* ناقصًا الواردات السلعية (فوب)	٧٦٧٨,٢	٨٢٢٤,٨	٥٤٦,٦	٧,١
٢- الخدمات، ومنها:	٥١٤٨,٦-	٥٧٧٣,٨-	٦٢٥,٢-	١٢,١
* النقل	١١١٦,٧-	١١٨٨,١-	٧١,٤-	٦,٤
* السفر	٣٢٥٠,٦-	٣٥٦٠,٩-	٣١٠,٤-	٩,٥
* خدمات وسلع حكومية	٢٣٧,٥-	٣١٣,٢-	٧٥,٧-	٣١,٩
٣- الدخل الأساسي، ومنه:	٤٤٥١,٣	٤١٢١,٦	٣٢٩,٧-	٧,٤-
* تعويضات العاملين	٣٥,٥-	١٣,٩-	٢١,٦	٦٠,٩-
* دخل الاستثمار	٤٤٨٦,٩	٤١٣٥,٥	٣٥١,٣-	٧,٨-
٤-الدخل الثانوي	٥٨٨٣,٥-	٤٩٧٠,٨-	٩١٢,٧	١٥,٥-
*الحكومة العامة	٧٢٩,٠-	٤٢٧,٧-	٣٠١,٣	٤١,٣-
* قطاعات أخرى، ومنها:	٥١٥٤,٥-	٤٥٤٣,١-	٦١١,٤	١١,٩-
تحويلات العاملين	٥١٠٧,٧-	٤٤٩٢,٣-	٦١٥,٤	١٢,٠-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد جاء هذا التراجع في فائض الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق محصلة لانخفاض إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري (ومن أبرزها المتحصلات من الصادرات السلعية والخدمية والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)) بما قيمته ١٢٧٠٠,١ مليون دينار ونسبته ٣٥,١% من جهة، وارتفاع إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري (ومن أبرزها المدفوعات مقابل الواردات السلعية والخدمية ومدفوعات الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)) بما قيمته ٩٨١,٩ مليون دينار ونسبته ٤,٨% من جهة أخرى. وفيما يلي عرض موجز لأبرز التطورات في البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري، وذلك على النحو التالي:

١ – الميزان السلعي:[١]

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة إلى انخفاض إجمالي قيمة التجارة السلعية الخارجية لدولة الكويت (استيرادًا وتصديرًا) خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٢٤٨٦٩,٠ مليون دينار مقابل نحو ٣٧٤١٥,٠ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ١٢٥٤٦,٠ مليون دينار ونسبته ٣٣,٥%. وبلغت قيمة الفائض المُحقّق في الميزان السلعي (المُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمـــة الصادرات والواردات السلعية على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٥ نحو ٨٤١٩,٥ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٢٠٥٩,٢ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ١٣٦٣٩,٧ مليون دينار ونسبته ٦١,٨%. ونتناول فيما يلي تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

رسم بياني (22)
الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت

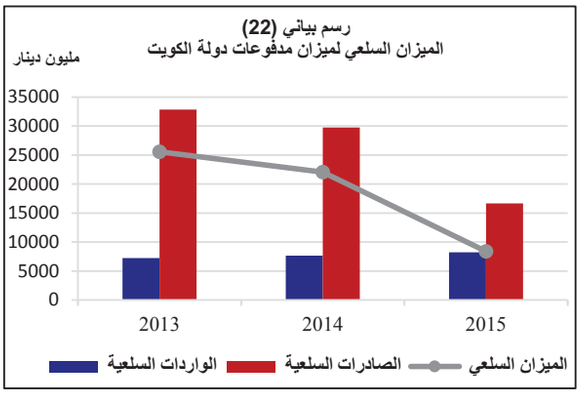

أ- الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٥ نحو ١٦٦٤٤,٣ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٩٧٣٧,٤ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ١٣٠٩٣,١ مليون دينار ونسبته ٤٤%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس أساسًا انخفاض قيمة الصادرات النفطية خلال عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ١٤٦٨٣,٠ مليون دينار مقابل نحو ٢٧٧٥٣,٠ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ١٣٠٧٠,٠ مليونًا ونسبته ٤٧,١%. ويأتي ذلك التراجع في قيمة الصادرات النفطية أساسًا نتيجة انخفاض متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري من نحو ٩٥,١ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ٤٧,٨ دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٥، أي بانخفاض قيمته ٤٧,٣ دولارًا ونسبته ٤٩,٧%، فيما سجلت الكميات المصدرة من النفط الكويتي تراجعًا محدودًا، بلغت نسبته للمتوسط اليومي نحو ١,٥% فيما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (من نحو ١,٩٩٥ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى نحو ١,٩٦٦ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٥).

(١) يختلف مفهوم "الميزان السلعي" ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات التي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم "الميزان التجاري" ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجةً لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين كما سيرد ذكر ذلك لاحقًا عند استعراض تطورات قيمة الصادرات والواردات السلعية ضمن هذا التقرير.

وفي ذات الاتجاه، انخفضت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس "فوب") لتصل خلال عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٩٦١,٠ مليون دينار، مقابل نحو ١٩٨٤,٠ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٢٣,٠ مليون دينار ونسبته ١,٢%. وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو ١٤٠٨,١ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٥، وبما يمثل نحو ٧١,٨% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو ١٣٨٠,٥ مليون دينار وبما يمثل نحو ٦٩,٦% خلال العام السابق لتلك الدول.

جدول (٥٠)

التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٤		٢٠١٥	
	القيمة	%	القيمة	%
السعودية	٢٠٨,٣	١٠,٥	٢٥٦,٣	١٣,١
الامارات العربية المتحدة	٢١٧,٤	١١,٠	٢٤٦,٠	١٢,٥
الصين الشعبية	٢٩٤,٠	١٤,٨	٢٤٢,٨	١٢,٤
الهند	٢٤٧,٧	١٢,٥	٢٣٥,٥	١٢,٠
العراق	١٩٣,٩	٩,٨	١٢٩,١	٦,٦
تركيا	٣٨,٤	١,٩	٧١,٦	٣,٧
قطر	٥٣,٦	٢,٧	٧١,٦	٣,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥,٣	١,٨	٦٦,٣	٣,٤
باكستان	٥٧,٠	٢,٩	٤٦,٥	٢,٤
الأردن	٣٥,٠	١,٨	٤٢,٣	٢,٢
المجموع	**١٣٨٠,٥**	**٦٩,٦**	**١٤٠٨,١**	**٧١,٨**
إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية	**١٩٨٤,٠**	**١٠٠,٠**	**١٩٦١,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، وبنك الكويت المركزي.

ب- الواردات السلعية:

تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٥ (على أساس "سيف")* ليصل إلى نحو ٩٦٠٠,١ مليون دينار مقابل نحو ٨٨٢٩,٣ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٧٧٠,٨ مليون دينار ونسبته ٨,٧%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات

* تختلف قيمة واردات دولة الكويت في هذا البند كما هو موضح بالجدول (٤٩) والتي يتم احتسابها على أساس "فوب" (Free on board-FOB) عن قيمة الواردات بالجدول (٥٠) والتي يتم احتسابها على أساس "سيف" (قيمة السلع مضافًا إليها قيمة الشحن والتأمين Cost, insurance and freight-CIF).

السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تشير تلك البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو ٦٣٠٧,٣ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٥، وبما يمثل نحو ٦٥,٧% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو ٥٩١٢,٥ مليون دينار وبما يمثل نحو ٦٧,٠% خلال العام السابق لتلك الدول.

جدول (٥١)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	٢٠١٤		٢٠١٥	
	القيمة	%	القيمة	%
الصين الشعبية	١٢٦٦,٩	١٤,٣	١٥٣٢,٦	١٦,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٦٠,٤	٩,٧	٩٠٣,٩	٩,٤
الإمارات العربية المتحدة	٨١٧,٨	٩,٣	٨٩٥,٩	٩,٣
اليابان	٦٣٨,٢	٧,٢	٦٥٠,٨	٦,٨
المانيا	٥٩٧,٦	٦,٨	٥٣٧,٢	٥,٦
المملكة العربية السعودية	٤٣٣,٨	٤,٩	٤٧٦,٢	٥,٠
الهند	٣٦٨,٥	٤,٢	٤١٩,٦	٤,٤
إيطاليا	٣٤٢,٧	٣,٩	٣٢٦,٧	٣,٤
كوريا الجنوبية	٣٥٤,٣	٤,٠	٢٩١,٧	٣,٠
المملكة المتحدة	٢٣٢,٣	٢,٦	٢٧٢,٨	٢,٨
المجموع	**٥٩١٢,٥**	**٦٧,٠**	**٦٣٠٧,٣**	**٦٥,٧**
إجمالي قيمة الواردات	**٨٨٢٩,٣**	**١٠٠,٠**	**٩٦٠٠,١**	**١٠٠,٠**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وضمن ذلك جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٥، وبقيمة بلغت نحو ١٥٣٢,٦ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٦,٠% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت خلال العام المذكور، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو ٩٠٣,٩ ملايين دينار وبما يمثل نحو ٩,٤% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو ٨٩٥,٩ مليون دينار وبما يمثل نحو ٩,٣% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٥.

ج- التجارة البينية لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة بنحو ٢٢٧,٤ مليون دينار وبنسبة ١١,٣% لتصل خلال عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢٢٣٧,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٠١٠,١ ملايين دينار خلال العام السابق. وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو ٦٣٥,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مسجلة ارتفاعًا بقيمة ١٠١,٢ مليون دينار وبنسبة ١٨,٩% مقارنةً بالعام السابق.

وفي مقابل ذلك، بلغت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو ١٦٠١,٩ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٦,٧% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٥، وذلك مقابل نحو ١٤٧٥,٧ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٦,٧% من ذلك الإجمالي خلال العام السابق. هذا، وقد ساهمت الواردات السلعية من كلٍّ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو ٨٥,٧% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٥. وترتيبًا على ذلك، سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزًا بقيمة ٩٦٦,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقابل عجز بقيمة ٩٤١,٢ مليونًا خلال العام السابق.

جدول (٥٢)

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *

(مليون دينار)

البيان	٢٠١٤			٢٠١٥		
	صادرات	واردات	ميزان تجاري	صادرات	واردات	ميزان تجاري
المملكة العربية السعودية	٢٠٨,٣	٤٣٣,٨	-٢٢٥,٥	٢٥٦,٣	٤٧٦,٢	-٢١٩,٩
الإمارات العربية المتحدة	٢١٧,٤	٨١٧,٨	-٦٠٠,٥	٢٤٦,٠	٨٩٥,٩	-٦٤٩,٩
مملكة البحرين	٢٥,٠	٥٦,٦	-٣١,٦	٣٥,٥	١٢٥,٤	-٨٩,٩
سلطنة عُمان	٣٠,٢	١٣٥,١	-١٠٤,٩	٢٦,٣	٧٣,١	-٤٦,٨
دولة قطر	٥٣,٦	٣٢,٣	٢١,٢	٧١,٦	٣١,٣	٤٠,٢
المجموع	**٥٣٤,٤**	**١٤٧٥,٧**	**-٩٤١,٢**	**٦٣٥,٦**	**١٦٠١,٩**	**-٩٦٦,٢**

* تشمل الصادرات غير النفطية فقط.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

٢- حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات (صافي) قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات السفر، والنقل، والاتصالات، والإنشاءات، والتأمين والخدمات المالية، إضافةً إلى الخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات. وقد سجل حساب الخدمات (صافي) خلال عام ٢٠١٥ عجزًا بلغت قيمته نحو ٥٧٧٣,٨ مليون دينار، مقارنةً بعجز قيمته نحو ٥١٤٨,٦ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة في قيمة ذلك العجز بنحو ٦٢٥,٢ مليون دينار وبنسبة ١٢,١%. ويعزى ارتفاع العجز في حساب الخدمات في جانب مهم منه إلى ارتفاع مدفوعات خدمات السفر خلال عام ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ٣٥٦٠,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٣٢٥٠,٦ مليونًا خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو ٣١٠,٤ ملايين دينار ونسبتها ٩,٥%، وكذلك ارتفاع مدفوعات بندي خدمات وسلع حكومية والنقل خلال العام المذكور بما قيمته نحو ٧٥,٧ مليون دينار ونحو ٧١,٤ مليون دينار وبنسبة ٣١,٩% و٦,٤% لكليهما على الترتيب.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة في الجانب المدين لحساب الخدمات) خلال عام ٢٠١٥ قد بلغ نحو ٧٥٤٨,٣ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٦٩١٦,٢ مليونًا خلال العام السابق، مسجلةً ارتفاعًا بنحو ٦٣٢,١ مليون دينار وبنسبة ٩,١% مقارنةً بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المدفوعات ضمن بند "السفر" قد استحوذت على ما نسبته ٤٩,٢% من إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بما نسبته ٤٨,٥% خلال العام السابق. وتأتي قيمة المدفوعات ضمن بند "النقل" في المرتبة الثانية، حيث تشكل نحو ٢١,٨% من إجمالي قيمة المدفوعات بحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٢٢,٩% خلال العام السابق.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات) خلال عام ٢٠١٥ نحو ١٧٧٤,٦ مليون دينار، مقابل نحو ١٧٦٧,٧ مليون دينار خلال العام السابق، بارتفاعٍ قيمته نحو ٦,٩ ملايين دينار ونسبته ٠,٤%. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة متحصلات كل من خدمات السفر خلال عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ١٥٠,٤ مليون دينار، مقابل نحو ١٠٥,١ ملايين دينار خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها ٤٥ مليون دينار ونسبتها ٤٣,٢%، والخدمات الأخرى لتصل إلى نحو ١٨٠,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ١٤٨,٤ مليون دينار خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها ٣٢ مليون دينار ونسبتها ٢١,٦%.

٣- الدخل الأساسي:

يُعتبر حساب الدخل الأساسي، من حيث القيمة، المصدر الثاني لفائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بعد الميزان السلعي، حيث حقق حساب الدخل الأساسي فائضًا بلغ نحو ٤١٢١,٦ مليون دينار في عام ٢٠١٥، مقابل فائض بلغ نحو ٤٤٥١,٣ مليونًا خلال العام السابق، مسجلاً تراجعًا في قيمة ذلك الفائض بنحو ٣٢٩,٧ مليون دينار وبنسبة ٧,٤%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام ٢٠١٥ قد بلغ نحو ٤١٣٥,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٤٤٨٦,٩ مليونًا خلال العام السابق، أي بتراجع قيمته نحو ٣٥١,٣ مليون دينار ونسبته ٧,٨%.

٤- الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجانب المدين قيمة التحويلات الجارية من المقيمين إلى الخارج، وتشمل تحويلات العمالة الوافدة للخارج وما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو ٤٩٧٠,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو ٥٨٨٣,٥ مليونًا خلال العام السابق، أي بانخفاض في ذلك العجز قدره ٩١٢,٧ مليون دينار ونسبته ١٥,٥%. ويرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض في قيمة تحويلات العاملين الوافدين لتصل إلى نحو ٤٤٩٢,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل نحو ٥١٠٧,٧ ملايين دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره ٦١٥,٤ مليون دينار ونسبته ١٢%.

ثانيًا - الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي عجزًا (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو ١٢٣,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل فائض (تدفق صافي نحو الداخل) بلغت قيمته نحو ١٠٩٥,١ مليونًا خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره ١٢١٨,٤ مليون دينار ونسبته ١١١,٣%. وتمثل التحويلات الرأسمالية أحد البنود الأساسية للحساب الرأسمالي، وتعتبر التعويضات التي يحصل عليها المقيمين من الأمم المتحدة أهم بنود هذه التحويلات. ويرجع انخفاض هذا البند أساسًا إلى تأجيل دفع مبالغ التعويضات الخاصة بمطالبات دولة الكويت من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات منذ مطلع عام ٢٠١٥ وحتى يناير من عام ٢٠١٦.

جدول (٥٣)

الحساب الرأسمالي

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤ (معدلة)	٢٠١٥ (أولية)	التغير قيمة	التغير (%)
ثانيًا: الحساب الرأسمالي:	١٠٩٥,١	١٢٣,٣-	١٢١٨,٤-	١١١,٣-
التحويلات الرأسمالية:	١٠٩٥,١	١٢٣,٣-	١٢١٨,٤-	١١١,٣-
الحكومة العامة	٦٨,٩-	٦٨,٠-	٠,٩	١,٤-
القطاعات الأخرى	١٢١٤,٠	٥٥,٤-	١٢٦٩,٤-	١٠٤,٦-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا: الحساب المالي:

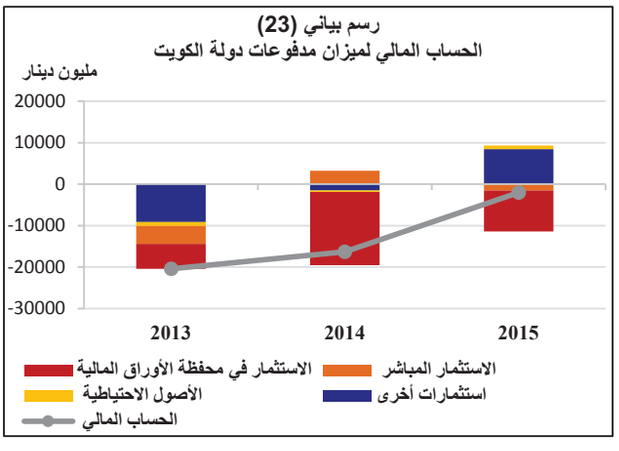

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو ٢٠٦٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥، مقابل تدفق صافي إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج) بلغ نحو ١٦٣٥٣,٦ مليونًا خلال العام السابق، أي بتراجع قدره ١٤٢٨٧,٦ مليون دينار ونسبته ٨٧,٤%. ويُعزى التراجع المشار إليه في الحساب المالي إلى حصيلة التطورات في المكونات الأساسية للحساب المالي التي تتمثل في الاستثمار المباشر، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى. ويمكن القول أنّ أحد أهم أسباب هذا التراجع يرجع إلى إعادة تصنيف وتبويب بيانات الحكومة العامة والتي شملت الاستثمار المباشر في الخارج (حقوق الملكية)، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية من جانب بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.

جدول (٥٤)

الحساب المالي* (مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤ (معدلة)	٢٠١٥ (أولية)	التغير قيمة	التغير (%)
ثالثًا- الحساب المالي:	**١٦٣٥٣,٦-**	**٢٠٦٦,٠-**	**١٤٢٨٧,٦**	**٨٧,٤-**
أ - الاستثمار المباشر (صافي):	**٣٢٥٠,٢**	**١٥٣٨,٤-**	**٤٧٨٨,٧-**	**١٤٧,٣-**
- الاستثمار المباشر في الخارج	٢٩٧٨,٩	١٦٢٦,٧-	٤٦٠٥,٦-	١٥٤,٦-
- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	٢٧١,٣	٨٨,٣	١٨٣,٠-	٦٧,٤-
ب - الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	**١٧٦٣٣,٢-**	**٩٨٨٩,٩-**	**٧٧٤٣,٣**	**٤٣,٩-**
- الموجودات	١٧٧٧٠,٦-	٩٩٨٥,٧-	٧٧٨٤,٨	٤٣,٨-
- المطلوبات	١٣٧,٣	٩٥,٨	٤١,٥-	٣٠,٢-
جـ - المشتقات المالية:	**٧٩,٨-**	**٤٦,٤**	**١٢٦,١**	**١٥٨,١-**
- الموجودات	٤٣٣,١-	٢٨٤,١-	١٤٩,٠	٣٤,٤-
- المطلوبات	٣٥٣,٣	٣٣٠,٤	٢٢,٩-	٦,٥-
د - الاستثمارات الأخرى (صافي):	**١٥٢٨,٣-**	**٨٤٣٠,٠**	**٩٩٥٨,٣**	**٦٥١,٦-**
- الموجودات	٢٤٦١,٣-	٦٧٦٩,١	٩٢٣٠,٤	٣٧٥,٠-
- المطلوبات	٩٣٣,٠	١٦٦٠,٩	٧٢٧,٩	٧٨,٠

* تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعًا - السهو والخطأ (صافي):

تُشير البيانات المتوافرة إلى أن صافي قيمة التدفقات غير المُدرجة في أيٍّ من بنود ميزان المدفوعات يُقدّر بنحو ٣٩٢,٨ مليون دينار في الجانب الدائن، يمثل تدفقًا صافيًا من الخارج خلال عام ٢٠١٥، مقارنةً بنحو ٢١٩,٩ مليونًا في الجانب المدين خلال العام السابق.

خامسًا - الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، عجزًا كليًا خلال عام ٢٠١٥ بلغت قيمته نحو ٨٨٥,٩ مليون دينار مقارنةً بفائضٍ كلي بلغت قيمته نحو ٣٦٢,٦ مليونًا خلال العام السابق. ويعكس العجز الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من انخفاض في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة

الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر فائضًا يُقدَّر بنحو ١٦١٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بفائض قيمته نحو ١٦٤٢٩ مليون دينار خلال العام.

جدول (٥٥)

ميزان مدفوعات دولة الكويت*

(مليون دينار)

البيـــان	٢٠١٤ (معدلة)	٢٠١٥ (أولية)	التغير قيمة	التغير (%)
– الحساب الجاري	١٥٤٧٩,٠	١٧٩٧,٠	١٣٦٨٢,٠-	٨٨,٤-
– الحساب الرأسمالي	١٠٩٥,١	١٢٣,٣-	١٢١٨,٤-	١١١,٣-
– الحساب الجاري والرأسمالي	١٦٥٧٤,١	١٦٧٣,٧	١٤٩٠٠,٤-	٨٩,٩-
– الحساب المالي	١٦٣٥٣,٦-	٢٠٦٦,٠-	١٤٢٨٧,٦	٨٧,٤-
– صافي السهو والخطأ	٢١٩,٩-	٣٩٢,٨	٦١٢,٧	٢٧٨,٦-
– **الميزان الكلي (فائض / عجز)**	**٣٦٢,٦**	**٨٨٥,٩-**	**١٢٤٨,٥-**	**٣٤٤,٤-**
– **الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)**	**٣٦٢,٦-**	**٨٨٥,٩**	**١٢٤٨,٥**	**٣٤٤,٤-**

* تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

سوق الكويت
للأوراق المالية

شهدت مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية تراجعًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٥، حيث سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا بلغت نسبته ٣٥,٢١% و٢١,٦٦% على التوالي مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام ٢٠١٤. وأقفل المؤشر العام لأسعار التعاملات في نهاية عام ٢٠١٥ منخفضًا بنسبة ١٤,٠٩% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٤. كما سجّل المؤشر الوزني للسوق تراجعًا بنحو ١٣,٠٣% في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٤. وسجل مؤشر كويت ١٥ انخفاضًا في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ١٥,٠٥% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٤. وفي ضوء ذلك، سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة انخفاضًا لتصل إلى نحو ٢٦٢٣٠,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ بانخفاض نسبته ١١,٧٨% عن نهاية عام ٢٠١٤، وذلك بعد انخفاض قيمته ١٢٥٣,٢ مليون دينار ونسبته ٤,٠٤% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق له.

وفيما يتعلق بأبرز التطورات التي تتعلق بالإجراءات التي تم اتخاذها في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥، فقد صدر قرار لجنة السوق رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق بعد قرار التوزيعات وزيادة رأس المال، وقرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن "إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته".

وطبقًا لمؤشرات مورغان ستانلي للأسهم (MSCI)، انخفض مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (EM) في نهاية عام ٢٠١٥ بما مقداره ١٦٢,١٦ نقطة ونسبته ١٦,٩٦% عن نهاية عام ٢٠١٤. كما انخفض مؤشر مورغان ستانلي للأسواق المتقدمة (DM) ولكن بنسبة أقل من تراجع مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة بما مقداره ٤٦,٨٨ نقطة ونسبته ٢,٧٤% عن نهاية إقفال عام ٢٠١٥ مقارنة بنهاية إقفال عام ٢٠١٤.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

أولاً – مؤشرات التداول الرئيسية:

اتّجهت المؤشرات الرئيسية للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية نحو الانخفاض الملموس خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً مع مستوياتها خلال عام ٢٠١٤ (جدول ٥٦، ورسم بياني ٢٤). وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٥ نحو ٣,٩٤ بلايين دينار (بمعدل يومي بلغ ١٥,٨٢ مليون دينار) مقابل نحو ٦,٠٨ بلايين دينار (وبمعدل يومي بلغ ٢٤,٩٦ مليون دينار) خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٢,١٥ بليون دينار ونسبته ٣٥,٢١% (ونسبته ٣٦,٦٢% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة). كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٥ نحو ٤١,٥١ بليون سهم (بمعدل يومي بلغ ١٦٦,٧١ مليون سهم) مقارنةً بنحو ٥٢,٩٩ بليون سهم خلال عام ٢٠١٤ (بمعدل يومي بلغ ٢١٧,١٧ مليون سهم)، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ١١,٤٨ بليون سهم ونسبته ٢١,٦٦% (ونسبته ٢٣,٢٤% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

جدول رقم (٥٦)

المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الفـــــــترة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
عام ٢٠١٣	١١١٠٢,٦	١٢٦٥٠٧,٢	٢١٣٦,١
عام ٢٠١٤	٦٠٨٧,٠	٥٢٩٨٦,١	١١٨٥,٩
عام ٢٠١٥	٣٩٤٣,٧	٤١٥٠٩,٧	٩٦٠,٧
الربع الأول	١٣٢٨,٢	١٢٦٤٩,٥	٣٠٧,٧
الربع الثاني	١٠٦٤,٧	١٢٦٣٩,٥	٢٦٣,٠
الربع الثالث	٧٦٥,٧	٨٠٧٣,٦	١٩١,٨
الربع الرابع	٧٨٥,١	٨١٤٧,١	١٩٨,٢
معدل التغير السنوي لعام ٢٠١٥ عن ٢٠١٤	-٣٥,٢١	-٢١,٦٦	-١٨,٩٩

المصدر : سوق الكويت للأوراق المالية.

رسم بياني (٢٤)

تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة

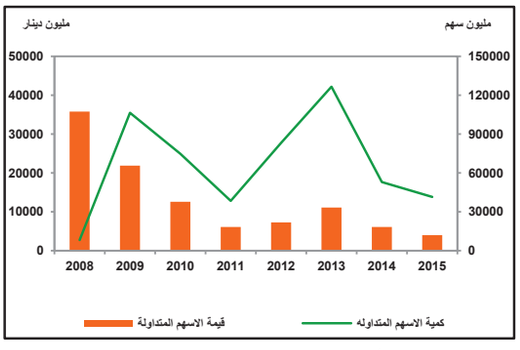

المصدر : سوق الكويت للأوراق المالية.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (جدول ٥٧)، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم ١٢ بنكًا، تشكّل نحو ٦,٣٢% لإجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق، ونحو ٥٠,١٣% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام ٢٠١٥) أعلى قيمة للأسهم المتداولة بين قطاعات السوق. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام ٢٠١٥، قد بلغت نحو ٩٩٧,٣ مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته ٢٥,٢٩% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق للعام المذكور.

جدول (٥٧)

تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥ (القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية في الإجمالي (%)

القطاع	عدد الشركات	٢٠١٥	
		القيمة	%
النفط والغاز	(٨)	٧٨,١	١,٩٨
المواد الأساسية	(٤)	٣٢,٤	٠,٨٢
الصناعية	(٣٩)	٤٣٠,٣	١٠,٩١
السلع الاستهلاكية	(٨)	١٢٥,٨	٣,١٩
الرعاية الصحية	(٤)	٤,٥	٠,١١
الخدمات الاستهلاكية	(١٦)	١١٥,٨	٢,٩٤
الاتصالات	(٤)	٦٣٤,٦	١٦,٠٩
المنافع	–	–	–
البنوك	(١٢)	٩٩٧,٣	٢٥,٢٩
التأمين	(٨)	٣,٨	٠,١٠
العقار	(٣٦)	٦٥١,٥	١٦,٥٢
الخدمات المالية	(٤٧)	٨٥٩,٢	٢١,٧٩
الأدوات المالية	–	–	–
التكنولوجيا	(٤)	١٠,٣	٠,٢٦
المجموع	**(١٩٠)**	**٣٩٤٣,٧**	**١٠٠**

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

ثانيًا – حركة الأسعار:

سجّل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية (١٩٩٣/١٢/٢٩ =١٠٠٠ نقطة) في نهاية عام ٢٠١٥ انخفاضًا ملموسًا، حيث أقفل تداولات العام عند مستوى ٥٦١٥,١٢ نقطة مقابل نحو ٦٥٣٥,٧٢ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤، منخفضًا بنحو ٩٢٠,٦٠ نقطة وبنسبة ١٤,٠٩%، وسجل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥ أعلى مستوى يومي له في ٨ فبراير ٢٠١٥ عند مستوى ٦٧٥٥,١٤ نقطة، فيما سجل المؤشر أدنى مستوى يومي له في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥ عند مستوى ٥٥٧١,٩٣ نقطة، وبهذا يصبح الفرق بين أعلى وأدنى مستوى للإقفال اليومي خلال عام ٢٠١٥ هو ٢١,٢٤%.

رسم بياني (٢٥)

حركة مؤشرات الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية

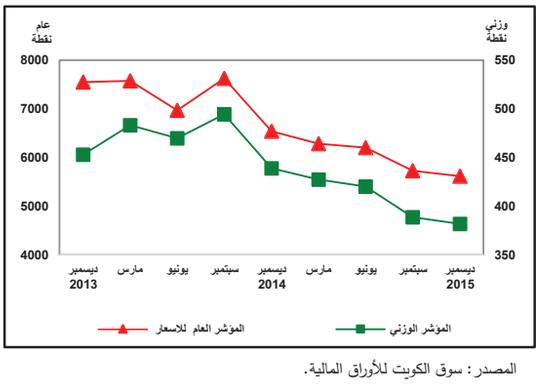

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

كذلك انخفض المؤشر الوزني للأسعار في السوق (٢٠٠٠/١٢/٢٦ = ١٠٠ نقطة) ليقفل في نهاية عام ٢٠١٥ عند مستوى ٣٨١,٧٠ نقطة مقابل ٤٣٨,٨٨ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ٥٧,١٨ نقطة وبنسبة ١٣,٠٣%. وفي ذات الاتجاه، انخفض مؤشر كويت ١٥[٢] (٢٠١٢/٥/١٣ = ١٠٠٠ نقطة) في نهاية عام ٢٠١٥ ليصل إلى مستوى ٩٠٠,٤٣ نقطة مقابل نحو ١٠٥٩,٩٥ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤ متراجعًا بما مقداره ١٥٩,٥٢ نقطة ونسبته ١٥,٠٥%.

وخلال أرباع عام ٢٠١٥، سجلت مؤشرات الأسعار الرئيسية تراجعًا ملموسًا في الربع الثالث من العام، حيث سجل كلٌّ من المؤشر العام للأسعار والمؤشر الوزني و"مؤشر كويت ١٥"[٢] انخفاضًا بما نسبته (٧,٦٩%، و٧,٥١%، و٨,٠٦%) على الترتيب مقارنةً بالربع الثاني من عام ٢٠١٤.

جدول (٥٨)

مؤشرات الأسعار الرئيسية من فترة الربع الأخير لعام ٢٠١٤ حتى فترات الأرباع لعام ٢٠١٥

الفترة	المؤشر العام	المؤشر الوزني	مؤشر كويت ١٥
الربع الأخير ٢٠١٤	٦٥٣٥,٧٢	٤٣٨,٨٨	١٠٥٩,٩٥
الربع الأول ٢٠١٥	٦٢٨٢,٤٦	٤٢٧,١٧	١٠٢١,٤٣
(%)	٣,٨٨-	٢,٦٧-	٣,٦٣-
الربع الثاني ٢٠١٥	٦٢٠٢,٩٥	٤١٩,٩٤	١٠١٧,٠٢
(%)	١,٢٧-	١,٦٧-	٠,٤٣-
الربع الثالث ٢٠١٥	٥٧٢٥,٩٦	٣٨٨,٤٠	٩٣٥,٠٦
(%)	٧,٦٩-	٧,٥١-	٨,٠٦-
الربع الرابع ٢٠١٥	٥٦١٥,١٢	٣٨١,٧٠	٩٠٠,٤٣
(%)	١,٩٤-	١,٧٣-	٣,٧٠-

(%) تُعبّر عن التغير بين الربع الحالي عن الربع السابق لمؤشرات الأسعار الرئيسية.

مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجلت مؤشرات الأسعار لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وهي مؤشرات وزنية ومرجحة برؤوس أموال الشركات) انخفاضًا في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بإقفالات نهاية عام ٢٠١٤، حيث سجل مؤشر الأسعار لسوق المال السعودي أقصى نسبة انخفاض (١٧,٠٦%) من بين أسواق المال في دول المجلس الأخرى، يليه مؤشر أسعار سوق دبي المالي الذي انخفض

رسم بياني (٢٦)

تغير نسبة مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٤

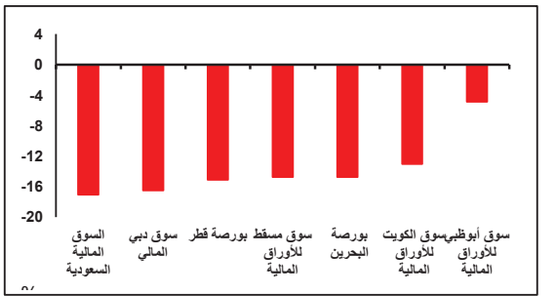

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

[٢] مؤشر كويت ١٥: بدأ العمل بالمؤشر في سوق الكويت للأوراق المالية اعتبارًا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٥/١٣، ويضم هذا المؤشر أكبر ١٥ شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من حيث القيمة السوقية الرأسمالية وقيمة الأسهم المتداولة. وتتم مراجعة مكونات المؤشر كل ستة أشهر في شهري (مايو ونوفمبر) من كل عام، حيث يتم الإعلان عن مكونات المؤشر في شهري (يونيو وديسمبر) من كل عام.

بنسبة (١٦,٥١%)، ثم بورصة قطر بنسبة (١٥,١١%). وكذلك، سجل مؤشر الأسعار لأسواق المال في كل من سوق مسقط للأوراق المالية وبورصة البحرين وسوق أبوظبي للأوراق المالية انخفاضًا في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة (١٤,٧٧%، و١٤,٧٧%، و٤,٨٩%) على الترتيب.

ثالثًا – العوامل المؤثرة في أداء السوق:

انعكست مجموعة من العوامل السلبية على أداء السوق خلال عام ٢٠١٥، ومن أبرزها:

* **استمرار هبوط أسعار النفط الخام:** سجلت مؤشرات التداول والأسعار الرئيسية في عام ٢٠١٥ انخفاضًا بشكل ملموس ولا سيّما في الربع الثالث من عام ٢٠١٥، متأثرة باستمرار تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وقد هيمنت على المتداولين التكهنات حول الآثار السلبية الناتجة عن تراجع أسعار النفط على سياسة الإنفاق الحكومي المرتبطة بآفاق النمو الاقتصادي والتي من شأنها أن تؤثر على أداء الشركات المدرجة في السوق.

* **زيادة عدد الانسحاب الاختياري للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥:** شهد سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥، انسحابًا اختياريًا لأربع شركات من السوق مما انعكس في الإحجام النسبي عن التداول في تلك الأسهم.

* **استمرار زيادة التوترات الجيوسياسية الإقليمية في المنطقة:** شهد عام ٢٠١٥ تطورات سياسية إقليمية تمثلت بانطلاق العمليات العسكرية لقوات التحالف العربي "عاصفة الحزم" لدعم الشرعية في اليمن بدءًا من تاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٥ وما صاحبها من أجواء الحذر والترقب في السوق.

* **العجز المتوقع في الموازنة العامة:** دفعت الأنباء المتعلقة بتوقع حدوث تسجيل أول عجز في الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٦/١٥ بعد أن حققت فوائض تاريخية خلال ١٦ عامًا، والحلول المطروحة لتمويل العجز المتوقع، إلى التراجع في مؤشرات الأسعار والتداول، حيث لوحظ عزوف واضح في تداولات المستثمرين في السوق.

وفي المقابل، شهد السوق بعضًا من العوامل الإيجابية التي دعمت أداءه خلال بعض فترات العام، ومن أبرزها:

* **ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية لعام ٢٠١٤:** ساهمت قيمة التوزيعات النقدية لعام ٢٠١٤ في ارتفاع قيمة أسهم بعض الشركات المتداولة في السوق في بداية عام ٢٠١٥، حيث بلغت قيمة التوزيعات النقدية لعام

٢٠١٥ نحو ١٠٦١,٦٦ مليون دينار مقابل نحو ٩٩٤,٩١ مليون دينار لقيمة التوزيعات النقدية لعام ٢٠١٤، بزيادة مقدارها ٦٦,٧٥ مليون دينار ونسبتها ٦,٧١%.

* **صدور اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال خلال عام ٢٠١٥:** صدرت اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ وذلك في شهر نوفمبر ٢٠١٥، والتي تعتمد على أفضل الممارسات العالمية في مجال تنظيم أسواق المال وتسعى إلى الارتقاء بالسوق وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين.

* **عمليات الاستحواذ:** تقدمت شركة الاتصالات السعودية (فيفا السعودية) بطلب استحواذ على نسبة ٧٤% من أسهم شركة الاتصالات الكويتية (فيفا)، مما عكس حالة من التفاؤل بين المستثمرين في السوق، حيث فتح المجال أمام تدفق رؤوس الأموال، وبلغت نسبة الأسهم التي تم تجميعها من إجمالي الأسهم المصدرة نحو ٢٥,٨%، الأمر الذي أدى إلى نشاط ملحوظ على أسهم الشركة وساهم في ارتفاع مؤشرات التداول الرئيسية في السوق.

* **إقرار الخطة الإنمائية الخمسية متوسطة الأجل (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠):** سادت حالة من التفاؤل في نفوس المتداولين في السوق، فيما يتعلق بقدرة الشركات المدرجة على تحقيق نتائج مالية، وذلك مع إقرار الخطة الإنمائية الخمسية للدولة بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٥ والتي تهدف إلى تعزيز ودعم الاقتصاد المحلي، وتنعكس بالتالي بشكلٍ إيجابي على جميع القطاعات الاقتصادية، ولاسيّما على أداء الشركات المدرجة في السوق، مما ساهم في إعادة الثقة لدى المستثمرين في السوق وأدى ذلك لمزيد من التدفقات النقدية في سوق الكويت للأوراق المالية.

* **الأرباح الربعية للشركات لعام ٢٠١٥:** شهد صافي أرباح (وخسائر) الشركات المدرجة أداءً مرتفعًا بما نسبته ١,٩٨% و٧,٢٢% للربع الأول من عام ٢٠١٥ والنصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنةً بالفترات المقابلة من عام ٢٠١٤، بينما جاء صافي أرباح (وخسائر) الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥ متراجعًا بما نسبته ٢,٥٢% عن الفترة المقابلة من العام السابق، وكذلك سجلت الشركات المدرجة في السوق تراجعًا بنسبة ٢,٢٩% في مجموع صافي الأرباح (والخسائر) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥. وعليه، سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) الشركات لعام ٢٠١٥ تراجعًا طفيفًا بما مقداره ٧,٤٥ ملايين دينار ونسبته ٠,٤٦% عن صافي أرباح (وخسائر) عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، حققت الشركات التي شهدت ارتفاعًا في صافي أرباحها لعام ٢٠١٥ (٨٨ شركة) زيادة مقدارها ٣١٠,٨٧ مليون دينار ونسبتها ٢٩,٥٠% لعام

٢٠١٥ مقارنةً بذات الشركات في عام ٢٠١٤. كما سجلت (٤٥ شركة) تراجعًا في مجموع صافي أرباحها لعام ٢٠١٥ بما مقداره ١٥٢,٦٦ مليون دينار ونسبته ٢٥,٧١% عن أعمالها خلال العام السابق لذات الشركات. وأخيرًا سجلت الشركات (٤٢ شركة) خسائر خلال عام ٢٠١٥ بنحو ١٨٤,٧٣ مليون دينار مقابل ١٩,٠٧ مليونًا خسائر لذات الشركات خلال عام ٢٠١٤.

رابعًا – أرباح الشركات المدرجة في السوق:

سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) ١٧٥ شركة من أصل ١٩٠ مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عن أعمالها لعام ٢٠١٥، انخفاضًا ليصل إلى نحو ١٦٢١,٢ مليون دينار مقابل نحو ١٦٢٨,٧ مليونًا لذات الشركات عن أعمالها خلال عام ٢٠١٤، وبانخفاض مقداره ٧,٥ مليون دينار ونسبته ٠,٤%، حيث سجلت ١٣١ شركة أرباحًا خلال عام ٢٠١٥ بلغت نحو ١٨١٢,٩ مليون دينار مقابل ١٤١ شركة رابحة خلال عام ٢٠١٤ مجموع أرباحها نحو ١٧٩٩,٦ مليون دينار وبارتفاع مقداره ١٣,٤ مليون دينار ونسبته ٠,٧٤%، فيما سجلت ٤٣ شركة خسائر خلال عام ٢٠١٥ بلغت نحو ١٩١,٨ مليون دينار مقابل ٣٣ شركة خاسرة خلال عام ٢٠١٤ بلغت نحو ١٧٠,٩ مليون دينار وبارتفاع قيمة الخسائر بنحو ٢٠,٨ مليون دينار ونسبته ١٢,٢%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمسة الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر لشركات القطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام ٢٠١٥، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته ٥٢,٩٣% من إجمالي أرباح الشركات لعام ٢٠١٥، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة ١٣,٤٦%، ثم قطاع العقار في المرتبة الثالثة بنسبة ٩,٨%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة ٩,٧٢%، ثم قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الخامسة بنسبة ٤,٤١%.

وقد شهد مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالسوق ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ١٢,٩ مرة في المتوسط مقابل نحو ١٢,٥ مرة في المتوسط خلال عام ٢٠١٤.

ويوضح (الجدول ٥٩) التوزيع القطاعي لقيمة صافي أرباح الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥:

جدول (٥٩)

أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية

خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (القيمة بالمليون دينار)

القطاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الربح (خسارة) لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥			ربحية السهم (فلس)	معدل العائد لحقوق المساهمين	مضاعف السعر السوقي (مرة)
			٢٠١٤	٢٠١٥	التغير (%)			
النفط والغاز	٨	٧	٠,٠٢	(١٣,٠)	٥٩٦٤٢,٨-	١,٥-	١,٣-	٦,١
مواد أساسية	٤	٢	٧,٣٧	٢,٣٥	٦٨,١-	١٧,٧	٥,٩	١١,٢
الصناعة*	٣٩	٣٩	١٧٨,٩٩	١٥٧,٦٥	١١,٩-	١٣,٣	٥,٧	١١,٤
السلع الاستهلاكية	٨	٧	٦٧,٨٧	٧١,٥٦	٥,٤+	٢٤,٦	١١,٧	١١,٢
الرعاية الصحية	٤	٤	١٠,٩٠	٣,٨٩	٦٤,٣-	٢٠,٤	٤,٣	١٣,١
الخدمات الاستهلاكية	١٦	١٥	٠,٢٤٥	٥٥,٤٦	٢٢٤٦٠,٩	١٥,٤	١٢,٨	٩,٢
الاتصالات	٤	٤	٢٧٤,٨١	٢١٨,٢٦	٢٠,٦-	٤٣,١	١٢,٨	١٣,٧
منافع	–	–	–	–	–	–	–	–
البنوك*	١٢	١٢	٨٠٢,٣١	٨٥٨,٢٢	٧,٠+	٢٢,٣	٦,٩	١٦,١
التأمين*	٨	٨	٢٤,٩٧	٣٧,١٤	٤٨,٧+	٢٧,٥	٥,٩	١٠,١
العقار	٣٦	٣٤	١٥٦,٤٧	١٥٨,٨٠	١,٥+	٧,٣	٢,١	١٢,٥
الخدمات المالية*	٤٧	٣٩	١٠٢,٢١	٦٦,١١	٣٥,٣-	٠,٥	٥,٦-	١٢,٣
أدوات مالية	–	–	–	–	–	–	–	–
التكنولوجيا	٤	٤	٢,٥٠	٤,٧٣	٨٩,١+	١٢,٢	٧,٢	١٢,٩
إجمالي السوق	**١٩٠**	**١٧٥**	**١٦٢٨,٧**	**١٦٢١,٢**	**٠,٥-**	**١٦,٨**	**٥,٦**	**١٢,٩**

* تم العمل على التوزيع الجديد للقطاعات (١٤ قطاع) بدايةً من تاريخ ٢٠١٢/٥/١٣، وبذلك أصبحت الشركات غير الكويتية موزعة ضمن القطاعات المشار إليها أعلاه.

(هناك شركات لم تعلن عن أرباحها حتى الآن وهي، ٤ شركات من قطاع الخدمات المالية، وشركة واحدة من قطاع الخدمات الاستهلاكية، وشركة واحدة من قطاع السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى ذلك هناك ٩ شركات لم تعلن عن أرباحها لاختلاف مواعيد ميزانياتها).

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

خامسًا – تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

١ – القيمة السوقية الرأسمالية:

رسم بياني (٢٧)

سوق الكويت للأوراق المالية: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات

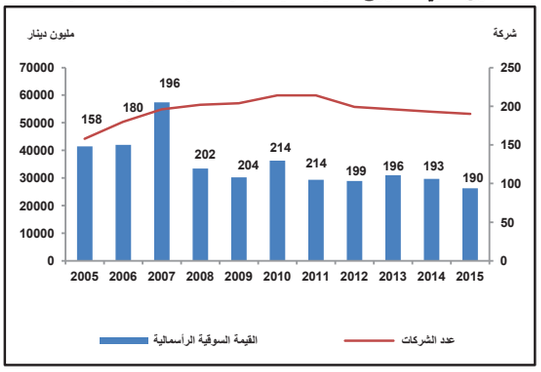

تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بشكلٍ واضح بما مقداره ٣٥٠٢,٩ مليون دينار ونسبته ١١,٧٨% (انخفاض بما مقداره ٣٢٨٩,٩ مليون دينار ونسبته ١١,٩٥% للشركات الكويتية المدرجة وعددها ١٧٩)، لتصل إلى نحو ٢٦٢٣٠,١ مليون دينار (٢٤٢٤١,٧ مليونًا للشركات الكويتية) في نهاية عام ٢٠١٥ مقابل نحو ٢٩٧٣٣,٠ مليون دينار (٢٧٥٣١,٦ مليونًا لعدد ١٨٢ شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام ٢٠١٤ (الرسم البياني ٢٧).

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأكبر عشر شركات مدرجة في السوق نحو ٩٤٧٤,٨ مليون دينار وبما يعادل نحو ٣٦,١٢% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية، وتصدرتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني التي بلغت نحو ٤٠٣١,٨ مليون دينار ونسبتها ٤٢,٥٥% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل ١٥,٣٧% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في السوق خلال عام ٢٠١٥، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي التي بلغت نحو ٢٥٧٣,١ مليون دينار ونسبتها ٢٧,١٦% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، أُدرجت خلال عام ٢٠١٥ شركة واحدة بلغت قيمتها السوقية الرأسمالية نحو ٣٤٣,٩ مليون دينار، وشكلت ما نسبته ١,٣١% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق. من جهةٍ أخرى، تم شطب إدراج أسهم أربع شركات كويتية في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات المشطوبة في السوق نحو ٤٢,٩١ مليون دينار، وبما يُشكّل نحو ٠,١٦% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق.

٢- قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥ انخفاضًا بنحو ١٣٩٧ مليون سهم وبما نسبته ١,٣٣%، لتصل إلى نحو ١٠٣٤٨١ مليون سهم (منها ٨٧٧٢٦ مليون سهم لعدد ١٧٩ شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو ١٠٤٨٧٨ مليون سهم (منها نحو ٨٧٠٧٨ مليون سهم لعدد ١٨٢ شركة كويتية) في نهاية عام ٢٠١٤. وبلغ عدد أسهم الشركة الجديدة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية نحو ٢٩٧ مليون سهم، وكذلك بلغ عدد أسهم الشركات المشطوبة (٤ شركات) خلال عام ٢٠١٥ نحو ٦٩٨ مليون سهم.

المحتويـــات

البيـــان	الصفحة
تقديـــم	١٣
موجز التقرير الاقتصادي.....	١٩
أداء الاقتصاد المحلي.....	٢٩
أولاً : الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.....	٢٩
أ – القطاعات النفطية.....	٣٧
ب – القطاعات غير النفطية	٣٩
ثانيًا : المستوى العام للأسعار المحلية	٤٣
١ – الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	٤٣
٢ – الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	٤٥
ثالثًا : السكان والقوى العاملة	٤٦
التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي	٥٥
١ – تطورات سعر صرف الدينار الكويتي.....	٥٦
٢ – تطورات عرض النقد	٥٧
٣ – تطورات الائتمان المصرفي	٦٠
٤ – تطور أسعار الفائدة المحلية	٦٣
٥ – إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي	٦٥
أ – إصدار أدوات الدين العام.....	٦٥
ب – إصدار سندات البنك المركزي.....	٦٦
٦ – نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية.....	٦٧
٧ – أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي	٦٨
٨ – نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي	٦٩
٩ – العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية	٦٩
١٠– التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية	٧٠
المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي	٨١
الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية	٨١
أولاً : الموجودات المحلية	٨٢
ثانيًا : المطلوبات المحلية.....	٨٤
ثالثًا : صافي الموجودات الأجنبية	٨٥

تابع/ المحتويــات

البيـــان	الصفحة
رابعًا : الحسابات النظامية	٨٦
خامسًا : التدفقات المالية	٨٧
سادسًا : المؤشرات والنسب المالية	٩٠
الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية	٩٣
أولاً : شركات الاستثمار التقليدية	٩٤
ثانيًا : شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	٩٦
ثالثًا : الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	٩٨
الميزانية المجمّعة لشركات الصرافة المحلية	٩٩
الماليــة العامــة	١٠٥
أولاً : الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٥/١٤	١٠٥
ثانيًا : السنة المالية ٢٠١٦/١٥	١١٠
التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	١٢١
أولاً : الحساب الجاري	١٢١
ثانيًا : الحساب الرأسمالي	١٢٨
ثالثًا : الحساب المالي	١٢٩
رابعًا : السهو والخطأ (صافي)	١٣٠
خامسًا : الميزان الكلــي	١٣٠
سوق الكويت للأوراق الماليـة	١٣٥
أولاً : مؤشرات التداول الرئيسية	١٣٦
ثانيًا : حركـة الأسعار	١٣٧
ثالثًا : العوامل المؤثرة في أداء السوق	١٣٩
رابعًا : أرباح الشركات المدرجة في السوق	١٤١
خامسًا: تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار	١٤٢

الجـــداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)	٣٠
١– أ	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)	٣١
٢	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٣٣
٢– أ	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٣٥
٣	المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية	٣٦
٤	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي	٤٠
٤– أ	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية حسب أقسام النشاط الاقتصادي	٤٢
٥	تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)	٤٤
٦	تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)	٤٦
٧	تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت	٤٧
٨	تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت.....	٤٨
٩	تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت	٤٨
١٠	التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي	٤٩
١١	التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع	٥١
١٢	تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية العام السابق	٥٦
١٣	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام ٢٠١٥	٥٧
١٤	تطور إجماليات عرض النقد	٥٧
١٥	أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٥	٥٨
١٦	العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)	٥٩
١٧	صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية	٥٩
١٨	تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية	٦١
١٩	تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين	٦٢
٢٠	تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي	٦٤
٢١	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحية ..	٦٤
٢٢	تطورات أدوات الدين العام	٦٦
٢٣	تطورات سندات بنك الكويت المركزي.....	٦٦
٢٤	توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق.....	٦٧
٢٥	اتجاهات تطور أرصدة بنك الكويت المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية.....	٦٨

تابع / الجـداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
٢٦	عمليات المقاصة	٦٩
٢٧	تطور هيكل الجهاز المصرفي	٨١
٢٨	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (الموجودات)	٨٣
٢٨-أ	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (المطلوبات)	٨٥
٢٨-ب	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)	٨٧
٢٩	خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥	٨٨
٢٩	تابع/ خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥	٨٩
٣٠	بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية	٩٢
٣١	تطور هيكل الجهاز المالي	٩٣
٣٢	الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية	٩٣
٣٣	الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية	٩٥
٣٤	الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	٩٧
٣٥	الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	٩٨
٣٦	الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية	١٠٠
٣٧	الإيرادات الفعلية للموازنة العامة	١٠٥
٣٨	الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة	١٠٧
٣٩	المصروفات الفعلية للموازنة العامة	١٠٧
٤٠	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية	١٠٩
٤١	موجز الحساب الختامي للموازنة العامة	١١٠
٤٢	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة	١١١
٤٣	التبويب الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة	١١٣
٤٤	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة	١١٤
٤٥	الإيرادات العامة	١١٥
٤٦	المصروفات العامة	١١٦
٤٧	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة	١١٧
٤٨	ملخص الفائض والعجز	١١٧
٤٩	الحساب الجاري	١٢٢
٥٠	التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول	١٢٤

تابع / الجـــداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
٥١	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول	١٢٥
٥٢	تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....	١٢٦
٥٣	الحساب الرأسمالي	١٢٩
٥٤	الحساب المالي	١٣٠
٥٥	ميزان مدفوعات دولة الكويت	١٣١
٥٦	المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المُدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.....	١٣٦
٥٧	تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٥	١٣٧
٥٨	مؤشرات الأسعار الرئيسية من فترة الربع الأخير لعام ٢٠١٤ حتى فترات الأرباع لعام ٢٠١٥	١٣٨
٥٩	أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ ...	١٤٢

الرسـوم البيانيـة

الرقم	الرســم البيانــي	الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٢٩
٢	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٣٠
٣	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب نوع الإنفاق	٣٤
٤	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	٤٣
٥	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٥.....	٤٥
٦	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة	٤٥
٧	تطور معدلات نمو أعداد السكان بدولة الكويت	٤٦
٨	توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.....	٤٧
٩	الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام ٢٠١٥	٥٠
١٠	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (نهاية الفترة) خلال عام ٢٠١٥.	٥٦
١١	تطورات عرض النقد (ن٢)	٥٧
١٢	تمويل الواردات الكويتية عن طريق البنوك المحلية	٦٢
١٣	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي	٦٩
١٤	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع	٧٠
١٥	موجودات البنوك المحلية	٨٢
١٦	مطلوبات البنوك المحلية	٨٤
١٧	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية	١٠٦
١٨	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة	١٠٩
١٩	تطور الإيرادات والمصروفات العامة	١١٠
٢٠	تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة	١١٣
٢١	الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت.....	١٢١
٢٢	الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت.....	١٢٣
٢٣	الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت.....	١٢٩
٢٤	تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة	١٣٦
٢٥	حركة مؤشرات الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية	١٣٧
٢٦	تغير نسبة مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٤.....	١٣٨
٢٧	سوق الكويت للأوراق المالية: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات	١٤٢

تصميم واخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي
٢٠١٦

للمراسلات والاستفسارات:

بريديـــاً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفـــون : ٢٢٤٠ ٣٢٥٧ (٩٦٥)
فاكـــس : ٢٢٤٤ ٠٨٨٧ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: **cbk@cbk.gov.kw**

عنوان الصفحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العـــالميـــة: **http://www.cbk.gov.kw**

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت المركزي